

مقولات في الإستراتيجية الوطنية

[شرح نظرية أم القرى الشيعية]

تأليف

محمد جواد لاريجاني

ترجمة وتحليل

د. نبيل علي العتوم



مركز الفكر للدراسات الاستراتيجية والمستقبلية



0166716

13.00

مقولات في الاستراتيجية الوطنية (شرح نظرية أم القرى الشيعية)

تأليف

محمد جواد لاريجاني

ترجمة وتحليل

الدكتور نبيل علي العتوم

أستاذ الدراسات الإيرانية

سنة الطبع

١٤٣٤هـ / ٢٠١٣م

حقوق الطبع محفوظة

مركز العصر للدراسات الاستراتيجية والمستقبلية
لندن

الموقع الإلكتروني: www.alasersfs.com

Email: alaser1427@gmail.com

دار الدراسات العلمية للنشر والتوزيع
المملكة العربية السعودية - مكة المكرمة - بطحاء قريش
ص.ب: ١٤٧٠٠ - الرمز البريدي: ٢١٩٥٥
هاتف: +٩٦٦-٢-٥٣٥٥٥٦٦ - فاكس: +٩٦٦-٢-٥٣٥٥٥٧٧

Email: alaser1427@gmail.com

الموقع الإلكتروني: www.gcg-ssc.com

المجموعة الاستشارية العالمية
١٠ غرب سوميد مجاورة ١٤ بجوار محافظة ٦ أكتوبر - ٦ أكتوبر
هاتف: ٣٨٣٥٤٠٣٥ (٠٢) - فاكس: ٣٨٣٥٢٢٢٤ (٠٢)
جوال: ١٢٢٣٣٠٥٥٥٢

Email: GCGegypt@gmail.com

الموقع الإلكتروني: www.GCG-CO.net

الترقيم الدولي: 3-10-5220-977-978

رقم الإيداع: ٢٠١٢/١٧٣١٧



محتويات الدراسة

الموضوع	رقم الصفحة
المحتويات	٥
المقدمة	٧
لمحة حول محمد جواد لاريجاني	١١
مقدمة المؤلف	١٧
الفصل الأول: الحكومة والمسؤولية	٢١
١- أرسطو وأصالة الحكومة (polis)	٢٣
٢- العمل السياسي (praxis)	٢٥
٣- السياسة والمسؤولية الشرعية	٣٠
الفصل الثاني: الاعتقاد الانساني	٤١
١- جدية أمر السياسة	٤٣
٢- التدبير والمقدرة	٤٤
٣- الأفكار الجدية في شأن السياسة	٥١
٤- بعض الملاحظات التاريخية	٥٩
الفصل الثالث: المصادر الانسانية لتحديد السياسة	٦٥
١- هوية الاستراتيجية الوطنية	٦٧
٢- الأهداف المصيرية للنظام	٦٩

٨١	الفصل الرابع: نظرية أم القرى
٨٣	١- موضوع البحث
٨٨	٢- مفهوم أم القرى ونقد البراغماتية
١٠٨	٣- خلاصة البحث
١١٥	٤- النقطة الأساسية
١١٦	٥- إزالة بعض سوء التعبيرات
١٢٠	٦- أم القرى: نظرية أم مذهب
١٢٧	الفصل الخامس: مذهب الدفاع المؤثر
١٢٩	١- مقدمة في باب أسلوب البحث (المتدولوجيا)
١٣٤	٢- الأسس النظرية لمذهب الدفاع المؤثر
١٤٥	الفصل السادس: العالم المتعدد الأقطاب
١٤٧	١- الفكر المسيطر (القطب) و (الأفلاك)
١٤٩	٢- ثورات القرن العشرين وقضية (القطبية)
١٥٦	٣- المجالات الرئيسية لقصور المفهوم الكلاسيكي (القطبية) العالمية
١٦٠	٤- تشكل المفهوم الجديد (القطبية العالمية)
١٦٢	٥- نحو عالم متعدد الأقطاب

مقدمة

رياح الشيعة الصفراء ستحاول اقتلاع جذور أهل السنة والجماعة، ووأدهم عن بكرة أبيهم؛ لتجعلهم بعد حين من الدهر كعصف مأكول، بعد أن أخذت دولة ولي الفقيه على نفسها عهدا غليظا لتدمير الدول السنية واحدة تلو أخرى، وجعلها هشيما تذروه الرياح.

«قم» «أم قرى العالم الإسلامي»: حلم شيعي، لكن ليس مؤجلا هذه المرة، انتظروا... «قم» ريادة و«مكة المكرمة» إبادة، قم «عاصمة»، ومكة «قاصمة»، لماذا؟ لأن أبرهة الشيعي الغازي من قم سيزحف بأفياه ذات الأنياب الكاشرة نحو مكة ليجعلها أثرا بعد عين، لتصبح مدينة «قم» - في قابل الأيام - أم القرى، والعاصمة الروحية للحاضر الإسلامي. هذه ليست أهدافا مرجلة يتم تلقفها من قم إلى قم، ليتوارثها شفاهة جيل عن جيل؛ بل كتبت بحروف وكلمات، والوفاء بها توأم الإيمان بالمذهب الشيعي، فالداعي لها باغ، والباغي في النهاية مصروع.

والكتاب الذي نحن بصدد دراسته وتحليله «مقولات في الاستراتيجية الوطنية» للمؤلف محمد جواد لاريجاني وثيقة شيعية خطيرة أخفيت طويلا عن الأنظار، وهي تشير إلى حجم الحقد والسخط الشيعي على أهل السنة والجماعة، وهي تناول فكرة أن تصبح إيران «قم عاصمة للعالم الإسلامي» بدلا عن مكة المكرمة، وهذا الهدف قربان كل آيات الله الذين يدعون

جهارا لتحقيقه، ومن أعطي الدعاء - حسب الفهم الشيعي - لم يحرم الإجابة، ومن أعطي الولاية لم يحرم القبول.

لقد لقيت فكرة «أم القرى» رواجاً في الخطب التي كان يلقيها بعض رجالات الدين والسياسة في إيران في عهد الشمانينيات، ثم خفتت هذه الفكرة فجأة، وتم إخفاء كتاب مقولات في الاستراتيجية الوطنية الذي يعرض لهذه الفكرة عن عمد، ثم أعيد تبنيها في فترة الحكم الحالي في إيران! لكن ما هو المقصود بنظرية «أم القرى»؟ وما هي أهدافها وأبعادها ومركزاتها وحدود مسؤولياتها؟ وهل يمكن إحياؤها على أرض الواقع الآن بالنظر إلى الظروف الإقليمية والدولية الحالية؟ وهل سيسهم ذلك في تسهيل مهمة إيران لبناء الإمبراطورية الشيعية الموعودة؟

إن هذا الكتاب يعرض بشيء من التفصيل لفكرة «أم القرى»، والتي تقوم ببساطة على أساس أن تصبح الجمهورية الإسلامية الإيرانية هي دولة المقر بالنسبة للعالم الإسلامي. ووفقاً لذلك، سوف تسعى إيران لتحقيق الوحدة بين الدول الإسلامية جمعاء تحت الراية الشيعية التي سوف ترفع عنوة في العواصم السنية. وبناء على رؤية هذا الكتاب وتصوره فإن مسؤولية إنجاز هذه المهمة يقع على عاتق أم القرى «إيران»، التي تعتبر نفسها الركيزة الأساسية للحكومة الإسلامية العالمية. ووفق هذه الرؤية والتصور فإن الدولة التي يقودها ولي الفقيه (ولي أمر المسلمين) - حسب هذا الكتاب - تُعتبر الدولة الوحيدة الجديرة بزعامة

العالم الإسلامي؛ لأنها وحدها تملك النظام الإسلامي الصحيح والحقيقي، وهي المخولة بالمهمة الإلهية لإنقاذ العالم السني، وإخراجه من الظلمات إلى النور.

كذلك فإن إيران هي الدولة التي تتمتع بولاية وسلطة عامة على العالم الإسلامي، ومسؤوليات هذه الدولة تعتبر واحدة وغير قابلة للتقسيم أو التجزئة بين الدول، وعلى هذا الأساس فهي لا تعترف بالحدود الجغرافية والأيدولوجية؛ لأنها تعتبرها حدودا مصطنعة سوف تزيلها بالقوة أو دعم العنف والإرهاب في داخل هذه الدول، ما دام الهدف النهائي لدولة ولي الفقيه هو هدف مقدس.

نظرية أم القرى - حسب هذا التصور - ترشح الجمهورية الإيرانية الشيعية كدولة جمعت الشروط اللازمة كي تصبح أم قرى العالم الإسلامي، وهي تعتبر نفسها بمثابة «القلب المذهبي» والدولة المركزية للعالم الشيعي «الإسلام الصحيح»، ومن يمتلك القلب المذهبي الشيعي وفق الإمكانيات والموارد المتوفرة والمتاحة لإيران حاليا ينبغي عليه السعي لتحقيق هدفه المذهبي النهائي، وهو التوسع لبناء الإمبراطورية الشيعية الموعودة؛ لتكون النواة لدولة المهدي الشيعي المنتظر الذي سينقذ العالم.

لا شك بأن إيران الدولة والثورة تسعى للانتقال من فكرة «أم القرى» من إطارها النظري إلى بعدها الإجرائي، فمشروع «أم القرى» لن يتحقق إلا إذا تمت السيطرة على المجال الحيوي

المطلوب، وبدونه لن تقوم دولة إيرانية مذهبية عظمى إقليمياً، وقادة «أم القرى» في إيران يريدون توظيف الظروف والمتغيرات الإقليمية الحالية لتصبح من خلالها إيران قائدة للإقليم كله الذي يحتوي على مصادر القوة الكامنة. وقد مهدت إيران لجمع «عقد أم القرى» بهدف إيجاد مجالات داعمة لهذه القوة، ونظم عقد حباتها مذهبياً وجغرافياً. ومن هنا فإن العالم الشيعي - بحكم هذه التطورات - يتجه لأن يصبح وحدة مذهبية «شيعية» وسياسية، بعد أن يتحقق هدفه النهائي بتكوين الإمبراطورية الشيعية الموعودة.

لا شك بأن دراسة هذا الكتاب وتحليله سيضيف للمكتبة العربية وثيقة مهمة تشكل الدليل الدامغ على نوايا إيران العدوانية والتوسعية تجاه أهل السنة والجماعة. ويعرض هذا الكتاب بين ثناياه مشروعا توسعياً خطيراً، سوف يسهم بالتأكيد في تفسير السياسة الخارجية الإيرانية، وكيف يلعب العامل المذهبي دوراً مهماً في صياغة هذه السياسة، وكيف تقوم دولة ولي الفقيه بتفعيل مرتكزات فكرة «أم القرى» من خلال التوجه نحو العالم السني، التي تمثل الخطوة الأهم لبناء المجال الحيوي المذهبي «للإمبراطورية الشيعية»، وهو «الملاذ الجيوبوليتيكي» والقبلة «الجيوستراتيجية» لإيران، الذي يضمن لها تحقيق الأمن والسيطرة على العالم السني. وهذه الحقيقة الاستراتيجية تُفسر لنا ببساطة أهداف السلوك الخارجي الإيراني تجاه مختلف الأزمات الإقليمية في المنطقة، مثل: الأزمة العراقية، اللبنانية، اليمنية، الفلسطينية، الأفغانية....

لمحة حول محمد جواد لاريجاني^(١)

فضلنا أن نقدم للقارئ العربي خارج إيران بالذات بعض الحيشيات التي ترتبط بشخصية الدكتور محمد جواد لاريجاني؛ لكونه واحداً من أبرز الشخصيات التي تُمارس التحليل السياسي في إيران، بالإضافة إلى كونه صاحب الرؤية الخاصة بنظرية «أم القرى» التي سنعرض لعناصرها من خلال ترجمة هذا الكتاب.

محمد جواد لاريجاني، أحد أبرز خبراء إيران في مجال الفيزياء، وهو رئيس مؤسسة دراسات العلوم. تولى منصب مساعد وزير الخارجية لعدة سنين في عهد الإمام الخميني، وقد أقيـل من مهامه بعد دعوته إلى قيام علاقات مع الولايات المتحدة، وخلافاً لشقيقه الأصغر علي لاريجاني فإن جواد لاريجاني - الذي يحمل شهادة الدكتوراه في الفيزياء من إحدى الجامعات الأمريكية المعروفة - معجب بالمجتمع الأمريكي وثقافته، ويجيد اللغة الإنجليزية بدرجة ممتازة، وحين ظهرت مشكلة في موضوع رئاسته الوفد الإيراني في مباحثات بغداد مع الولايات المتحدة الأمريكية حول الأمن في العراق عام ٢٠٠٥ ارتبكت القيادة الإيرانية لأيام

(١) هو أخ علي لاريجاني، مسؤول البرنامج النووي سابقاً، والنائب الحالي في مجلس الشورى الإسلامي الذي خاض الانتخابات البرلمانية ضمن قائمة مستقلة عرفت بالمحافظين الجدد

عدة؛ إذ إن قيادة الحرس الثوري المعنية بشأن العراق كانت تعتبر إيفاد رجل مثل محمد جواد لاريجاني - المعروف بتوجهاته الليبرالية، وعلاقاته الوثيقة مع الأوساط الإعلامية والجامعية ومراكز الأبحاث المتخصصة بشؤون الشرق الأوسط في الولايات المتحدة - سوف يحرّج القيادة الإيرانية لعدة أسباب؛ إذ لا يخفي لاريجاني إعجابه الشديد بالمجتمع الأمريكي؛ فالتفاوض مع الأمريكيين علناً سوف يُشكل خطراً على مصالحها، ودعماً غير مباشر للأطراف الإصلاحية والليبرالية الداعية إلى المصالحة مع الولايات المتحدة^(١)، وسوف يفضح السياسة الإيرانية التي تقيم أصلاً علاقات سرية مع الولايات المتحدة من خلال المفاوضات الغلنية التي سيقودها لاريجاني علناً، مما أدى إلى اتخاذ المرشد علي خامنئي - بعد اجتماع مع أحمددي نجاد - قراراً برفض إيفاد محمد جواد لاريجاني للتفاوض؛ لما ينطوي عليه ذلك من مخاطر.

تتسم شخصية محمد جواد لاريجاني بمزجها بين الجوانب الثقافية القومية الفارسية والمذهبية الشيعية والبراغماتية السياسية، وربما كان مرد ذلك الخلفية العائلية والعلمية والتربوية له.

(١) تاريخ سياسي واجتماعي شخصيت های برجسته ایران، منشورات بنیاد فرهنگ، تهران، ۱۳۸۰، ص ۱۴-۱۶. تم بحثه مفصلاً في كتاب الإمبراطورية الشيعية

ينحدر لاريجاني من عائلة معروفة في إيران، حيث استقى من أجوائها جوامع الثقافة المتنوعة التي أسهمت بدورها في بناء فكره السياسي، لتنعكس بعد ذلك ممارسته للسياسة على سلوكه السياسي في المواقع القيادية المتنوعة التي تقلدها في أجهزة الدولة.

ورغم طغيان جانب الخبرة السياسية على شخصية لاريجاني لم تخل حياته في الجانب الثقافي من الإثارة والجذب؛ فبالإضافة إلى أنه واحد من مثقفي إيران البارزين، كان له من الأطروحات الثقافية ما أثار الكثير من الجدل والإشكاليات والاجتهادات السياسية والمذهبية داخل إيران خاصة، نذكر منها أطروحته الموسومة بنظرية «أم القرى» التي ستناولها من خلال ترجمة هذا الكتاب، وهي محاولة لبناء نظرية مذهبية وفق رؤية شيعية خالصة تسهم في صياغة العلاقات المتبادلة بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية والعالم العربي خصوصاً والإسلامي عموماً، مفترضاً أن إيران مركز العالم الإسلامي سياسياً ومذهبياً؛ إذ يملك هذا المركز مقاليد الوصاية والقيادة لمسلمي العالم جميعهم. وقد أطر لاريجاني نظريته لتكون القاعدة التي يوفر لها المذهب الشيعي غطاءً دينياً وشرعياً، مما يجعل منها النظرية الموجهة لإيران وسلوكها الخارجي في العالم الإسلامي المحيط بها، على اعتبار أن دول العالم العربي ستُصبح بمثابة المقاطعات التي ستدين لولي

الفقيه الشيعي «ولي أمر المسلمين» القاطن في طهران بالسمع والطاعة^(١).

وفيما يخص لاريجاني يهمننا أن نذكر بعض مواقفه المؤثرة التي شغلها - سابقاً - في وزارة الخارجية الإيرانية أثناء سنوات الحرب العراقية الإيرانية، في الفترة التي سبقت موافقة إيران على القرار رقم (٥٩٨) الذي كان له دور مهم في دفع رفسنجاني لقبوله، حيث أوقف بموجبه إطلاق النار بين العراق وإيران، مما أدى إلى عدّ لاريجاني رجل الظل الذي كان يقود الفريق الخاص الذي اعتمد عليه الرئيس هاشمي رفسنجاني بعد الحرب في بناء سياسته في الحقلين الاقتصادي والسياسي^(٢).

شغل لاريجاني - بالإضافة إلى ذلك - عدداً من المواقع المهمة؛ فقد كان عضواً ومستشاراً في مجلس الأمن القومي

(١) وردت أفكار لاريجاني حول نظرية أم القرى في دراسات أخرى للمؤلف نفسه، مثل: حكومت: بحثی در مشروعیت وکارآمدی، تهران، انتشارات سروش، ١٣٧٤، محمد جواد لاريجاني، نظم بازی کونه، تهران، انتشارات اطلاعات، ١١٣٧ - محمد جواد لاريجاني، کاوشهای نظری در سیاست خارجی، تهران، انتشارات علمی وفرهنگی، ١٣٧٤، محمد جواد لاريجاني، تئوری سیاست خارجی ایران، تهران، مرکز مطالعات ملی - وزارت امور خارجه، ١٣٧٩

(٢) عُرِفَت هذه السياسة في إيران «سیاست بازسازی اقتصادی» مرحلة إعادة البناء الاقتصادي.

الإيراني^(١)، ليصبح أحد أهم العقول التي صاغت السياسة الخارجية التي تعتمدها الجمهورية الإسلامية اليوم، والتي أثرت في توجهها وبلورة رؤيتها الاستراتيجية تجاه المنطقة والعالم. كما شغل عدة مناصب أخرى لا تقل أهمية عما سبق؛ كموقعه في مجلس الشورى الإسلامي، إذ كان نائباً عن العاصمة طهران، ومديراً لمركز الدراسات الاستراتيجية التابع لمجلس الشورى، الذي كان يقترح لأعضائه السياسات والتصورات الاستراتيجية على صعيد السياسة الخارجية^(٢).

لقيت تحليلات لاريجاني خارج إيران المزيد من الاهتمام في المحافل ومراكز الأبحاث وصناعة القرار الغربية؛ لكونها تسهم في صياغة السياسة الخارجية الإيرانية في كثير من الأحيان، إذ إن لاريجاني لم يخرج من دائرة الفعل السياسي، وفي كثير من الأحيان يتم تبادل اسمه لشغل موقع وزير الخارجية، أو حتى تكليفه بإدارة الملف النووي، لكن شغل أخيه علي لاريجاني لهذا المنصب ومناصب أخرى أدى إلى استبعاده مرة أخرى.

وللاريجاني مساهمات أخرى فاعلة ومؤثرة في القضايا الداخلية الإيرانية والخارجية (الأزمات الإقليمية والدولية الحالية)

(١) سوف نتناول أهمية مجلس الأمن القومي الإيراني لاحقاً.
(٢) تاريخ سياسى واجتماعى شخصيت هاى برجسته إيران، مرجع سابق،

نظير ما تشهده الساحة الإيرانية من حوارات وصراعات فكرية وثقافية حول قضايا المجتمع الشيعي، والسجلات الحاصلة حول ولاية الفقيه ودورها، ونطاق صلاحياتها الداخلية والخارجية، ومشروعاتها المعترف بها، كل هذه وغيرها مسائل أبدى لاريجاني إزاءها مواقف صاغها رؤى نظرية وفكرية، مستمدة أولاً وآخرها من المباني المذهبية الشيعية^(١).

(١) محمد جواد لاريجاني، نقد دينداری ومدونيسم، تهران، انتشارات أمير كبير، ١٣٧٥

مقدمة المؤلف

١- في البداية إن ما هو بين أيديكم عبارة عن مجموعة محاضرات قد أُلقيت في أماكن مختلفة على مستمعين مختلفين، ثم تم تبويبها ومراجعتها وتكميلها على نحو يحافظ - إلى حد ما - على الانسجام في الموضوع وفي البيان، لذلك فإن سياق المواضيع - على الأغلب - هي على شكل حوارات، أو من المحتمل أنها لا تتضمن الدقة المعمول بها بشكل كتابي وتحريري، لكن (الاستراتيجية الوطنية) قد كانت المعيار لاختيار المواضيع في هذه الدراسة من بين مختلف المحاضرات.

٢- انطلاقاً من أن مواضيع هذه الدراسة قد أُلقيت في ظروف وأوضاع سياسية خاصة بلا شك، فإن تأثير هذا الوضع الخاص يكمن في هذه المواضيع، وهذه نقطة ضعف واضحة لبحث سياسي، لذلك فقد قُمت دائماً ببذل الجهد لإكمال وتصحيح المواضيع إلى حد يُمكن من فصل المواضيع عن أي قيد لتناولها، وفي الواقع لا أعلم إلى أي مدى قد وُفِّت في ذلك.

ليس المقصود من تأثير الوضع في البحث مدى التأثير المباشر والمشروع في الموضوع، بل التأثير الذي يُدخله في (معنى)

المفاهيم، وهذا الوضع يحرف المفاهيم عن المعنى المتعارف عليه. لذلك فإنه يتدخل في الصدق والكذب. وبالطبع فإن التأثير المباشر والمشروع هي قضية تحتاج إلى إصلاح وليست خاطئة: مثلاً (الوضع الخاص) نفسه يمكن أن يكون موضع تأمل تاريخي أو اجتماعي دقيق، لكن المواضيع التي يبينها العالم في هذا التأمل لا يجب أن تكون تحت تأثير حالة الموضوع أو الأحوال الأخرى.

هذه الدقة أو القلق ناجم عن أن المعرفة العامة (Objective) التي هي خالية من تأثير العالم (Subject) هي من أفضل أنواع المعرفة؛ لأن القرب من الواقع هو أهم غرض في المعرفة، وكلما تحقق هذا الأمر بصورة أكبر فإن المعرفة تبتعد عن العالم البعيد، وتقرب نحو العالم القريب. وبعبارة أخرى تتحرك من المعرفة الشخصية نحو المعرفة العامة.

إن السياسة ليست خالية من هذا الاتجاه، خاصة بشأن اتخاذ القرار، فإنه يتضح دور المعرفة الشخصية وغير الشخصية. إن السياسي تخطر بذهنه إشارات في مراحل مختلفة، وبنوع من العلم الشخصي يصل إلى خيوط الأمور، لكن تملك السلطة لا يجب أن يبنى على مثل هذه المعرفة، بل إن السياسي يجب أن يضع المعرفة العامة (Objective) على أساس اتخاذ القرار، أي أن الاستشارات وبعض التفاؤل يمكن أن تفتح أبواباً من الحقائق في وجه الشخص، لكن هذه المعرفة يجب أن تصقل، وأن تكون

بعيدة عن التأثيرات الشخصية للعالم؛ حتى تتمكن من أن تكون أساساً لاتخاذ القرار. لهذا السبب فإن فن اتخاذ القرار في السلطة نفسه من المباحث التي توجد فيه دراسات وتأليفات كثيرة، وإلا فإن العمل بالحدس أو بالاستحسان ليس عليه أية مشكلة.

إنك تشاهد أن بعض الدول لا يتغير التحرك الكلي لها ولا تنهار شؤونها مع تغيير زعمائها، ويعود ذلك إلى أن محور اتخاذ القرارات للأمور - في الأغلب - يقوم على أساس المعرفة العامة، وليس على أساس المعرفة الشخصية للزعيم أو الزعماء.

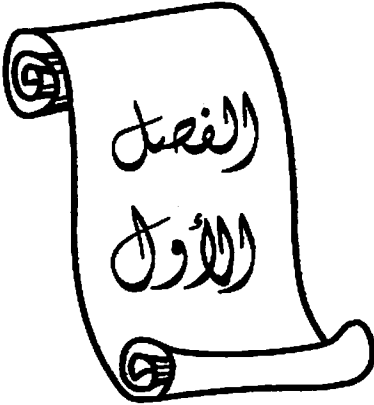
٣- النقطة الأخرى التي يلزم ذكرها في هذه المقدمة أنه

توجد مواضيع أخرى كثيرة تقع في باب الاستراتيجية الوطنية، والتي لم نتعرض لها في هذه الدراسة. مثلاً: لم نقل أي شيء في موضوع التنمية الوطنية، ولم نفتح بحثاً في موضوع نظام اتخاذ القرار للأمن الوطني^(١)، ومواضيع كثيرة أخرى؛ لذلك فإن الرسالة

(١) من خلال النصوص الدستورية نجد أن الدستور الإيراني قد تناول موضوع مجلس الأمن الوطني، وهو من المجالس المُستحدثة في الدستور الإيراني، حيث يمثل هذا المجلس مصدراً من مصادر القرار في السياسة الخارجية، ومُراقباً عليها. وقد حدد الدستور الإيراني أعضاء هذا المجلس والإطار القانوني والدستوري الذي يعمل من خلاله، هذا بالإضافة إلى دوره =

الحاضرة ليست بأي شكل بحثاً مستوفى في موضوع
الاستراتيجية الوطنية، بل هي خُيوط تتطلب الكثير من
الدراسات والأبحاث.

= في السياسة الخارجية. وقد تم تأسيس المجلس الأعلى للأمن الوطني بهدف
تأمين المصالح الوطنية، وحراسة الثورة الإسلامية، ووحدة أراضي الدولة،
وحماية السيادة الوطنية. ويتكون أعضاء هذا المجلس من رؤساء السلطات
الثلاث، رئيس هيئة الأركان العامة للجيش، مسؤول التخطيط والميزانية،
مندوبين عن مرشد الثورة الإسلامية «ولي أمر المسلمين»، وزراء الداخلية
والخارجية، والمخابرات، بالإضافة إلى الوزير المختص طبقاً لمقتضيات الأمور،
وأعلى مسؤول في الجيش وحرس الثورة. ويقوم المجلس الأعلى للأمن
الوطني طبقاً لمهامه بتعيين المجالس الفرعية الأخرى مثل: مجلس الدفاع،
وجهاز أمن الدولة، على أن تكون رئاستها لرئيس الجمهورية، حيث حدد
القانون حدود صلاحيات هذه المجالس ووظائفها. الدستور الإيراني،
المادة ١٧٦.



الحكومة والمسؤولية

١- أرسطو وأصالة الحكومة (POLIS)

٢- العمل السياسي (PRAXIS)

٣- السياسة والمسؤولية الشرعية

١- أرسطو وأصلالة الحكومة (POLIS)

اعتقد أرسطو - الذي أوصل الفكر السياسي في عصره إلى الكمال الباهر - في كتابه «السياسة» أن كمال الفرد في الحكومة هو الظهور الكامل؛ لأن الفرد ضعيف وغير قادر، في حين تجتمع في الحكومة الواحدة القوة والمقدرة؛ ولذلك فهو عندما يحدد مفهوم الحكومة (STATE) يعد (الاكتفاء الذاتي) أحد خصوصياتها. ويعتقد البعض أن الاكتفاء الذاتي متعلق بالإمكانات والمواد، وهذا الأمر ليس ممكناً، كما أنه لا يمكن أن يكون من الأجزاء المقومة للحكومة. وما كان يقصده الفيلسوف هو (الاكتفاء الذاتي في التدبير). فهو صريح في هذا الأمر عندما يبحث الفرق بين القرية والمدينة والدولة، ففي القرية لا يوجد من يتصدى لبعض الأمور في التدبير، وتتبعه المدينة. وهذا ما ينطبق - أيضاً - على المدينة، لكن في الدولة لا يمكن لأي أمر أن يكون دون متصد أو متولٍ له؛ فالدولة وحدة تتكفل بكل أمورها. وهذا مفهوم (الاكتفاء الذاتي في التدبير لأرسطو يعد مفهوم نظام الحكومة (بوليس - POLIS) - وخاصة هيكل القرية والمدينة والدولة (STATE) - نقطة بداية المعرفة السياسية.

هناك من يقسمون المعرفة السياسية إلى عدة أقسام متميزة بعضها عن بعض، فهي عندهم: فلسفة السياسة، وعلم السياسة، وفن السياسة. لكن أرسطو في كتاب السياسة مزج الثلاثة معاً؛ فهو لا يرى تمايزاً في أسلوب عملها. ومن الواضح أن المفهوم

المحوري لأرسطو في المجالات الثلاثة المذكورة هو مفهوم (الحكومة) نفسه. فمثلاً علم السياسة بالنسبة لأرسطو يجب أن يبحث في هيكل الحكومة، وعلاقاتها مع سائر الحكومات، والتغييرات في الحكومات (مثل الثورات)^(١). وفي الفلسفة

(١) هذه الفكرة تتطابق مع الفكرة التي طرحها الخميني من خلال مفهوم «الحكومة الإسلامية» في المذهب الشيعي وهدفها، حيث يبدو أنه قد اقتبسها من أرسطو وحَوَّرها، إذ إن مسألة العمل على فهم الواقع الإيراني، وأبجديات أجندته المذهبية والسياسية والفكرية وحتى الدستورية، والتي تعهدت فيه إيران «الثورة الشيعية» من خلالها بضمنان زوال كل أنواع الدكتاتوريات المحيطة بها (السنية) هي شبيهة بما يطرحه أرسطو، حيث يقول الخميني: «إن الثورة الإسلامية في إيران - حسب هذا التصور - تسعى إلى إزالة جميع الدكتاتوريات، وبناء دولة الحكومة الإسلامية على أساس من تعاليم الإسلام الصحيح حتى زوال جميع الدكتاتوريات، وبناء الأمة الإسلامية، و على مبدأ دور الفقيه العادل المعترف به من كل الأمة الإسلامية، حيث أشار الدستور الإيراني إلى «أن هدف الثورة الإسلامية التمهيد لهذه الوحدة واستمرارها داخلياً وخارجياً تحت رعاية الولي الفقيه وتوجيهه» وهو أمر طبيعي وعلى غاية من الأهمية بالنسبة للثورة الشيعية الجديدة، خاصة أننا نفق على أعتاب القرن الحادي والعشرين، ونشهد متغيرات إقليمية ودولية ندرك نتائجها وتأثيرها على العالم الإسلامي. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن هذه المتغيرات الجديدة، التي تستهدف صياغة نظام دولي جديد سيتلقى بتداعياتها وآثارها - سواء أكانت سلبية أم إيجابية - على الدول العربية وإيران على حد سواء. وهذا ما لا تفهمه ولا تعقله دولة ولي الفقيه الطامحة إلى بناء إمبراطوريتها الموعودة حيث لم يعترف مؤسس الثورة الإيرانية =

السياسية يوجد هذا الاعتقاد الذي يتمثل في أن كمال الفرد يمكن أن يظهر - فقط - في الحكومات؛ لهذا فإن (العمل السياسي) (Political Act) هو ما يقوم به الشخص بنحو إرادي في داخل نظام (وحول النظام). وأرسطو يبدأ من مفهوم نظام الحكم (Polis) ليصل إلى مفهوم (العمل) أو براكسيس (Praxis).

٢- العمل السياسي (Praxis)

في مواجهة اعتقاد أرسطو نجد اعتقاد سقراط الحكيم، فهو يرى أن (المسؤولية السياسية للفرد) تمثل نقطة البداية، ويعتبر الحكومة - سواء أكانت أم لم تكن - فرعاً. ونصل بذلك إلى مفهوم جديد للعمل السياسي الصالح، أو براكسيس (Praxis).

يعتقد سقراط أن الأصل هو القيام بالواجب، ولو كان بضمن التخريب أو سقوط الحكومة! أو بضمن طلب الفوضى (الأنارشيسم). إن تشكيل الحكومة الصالحة ليس هدفاً إلزامياً، مع أنه لا يمكن إنكار أهميتها.

النقطة الأساسية في اعتقاد سقراط هو أن (العمل السياسي) يجب أن يبنى على بناء معروف، والأصالة أو (الإصلاح) عمل جذري في روح الفرد؛ لذلك فإن التوفيق فيه لا يمكن أن يكون له دور محوري، فمثلاً - حسب رؤية أرسطو - (العمل السياسي

= الشيعة الحديثة الخميني بالحدود الجغرافية أو الإيديولوجية. تم بحثه مفصلاً في كتاب الإمبراطورية الشيعة.

الصالح) هو عمل أولاً في اتجاه الحكومة الصالحة، وثانياً ينجح هذا الاتجاه بالإنجاز. أما من وجهة نظر سقراط فإن المبادرة نفسها بـ (العمل السياسي الصالح) هي خطوة نحو الكمال الفردي؛ لأن (العمل) نفسه أصيل. وبرأي سقراط ينتقل الإنسان بـ (العمل) (Action) من موقع (أو وضع في الاصطلاح الجديد) إلى موقع آخر، وهو العلة الأساسية. إن العمل الصالح لشخص ما هو الذي يوصله على الدوام إلى موقع أكمل.

على الرغم من أن مفهوم (العمل السياسي) أو (البراكتس) له سابقة تاريخية قديمة جداً في تاريخ الفكر الفلسفي، إلا أن الفيلسوف هيجل هو الذي أحياء في الفترة المتأخرة، وماكس وبر وضعه أساساً لبنائه في علم الاجتماع. لقد قام هايدكر - في الوقت المعاصر - بأكبر دورٍ في إحياء القيمة الفلسفية للعمل، وفي هذا يقول: «نحن لا نزال على فاصلة كبيرة من فهم الكنه الحقيقي للعمل (Handeln). وعلى الأغلب أن العمل الذي يحمل لنا نتائجاً من الناحية التاريخية مهم، وحقيقته - أيضاً - أنه يحكم عليه على أساس القوائد التي يأتي بها».

أما حقيقة (العمل) فهي في الحركة أو (الإحراز) التي يحصل عليها العامل (بلغة هادكر: Vollbringen). [الإحراز] أي ظهور ما هو في حال الوجود في المجموع، يعني توجيه هذه

المسيرة نحو الظهور الكامل؛ لهذا فإن هذا الوحيد و مقداره
(الموجود) يمكنه الظهور فقط^(١).

بعبارة أخرى: الأصالة عمل فردي ينشأ من نبع الوجود ولا
غير، وبالمقدار الذي يشرب من كأس الوجود يجب أن يتقدم.
[العمل] يُظهر هذا الكثر الخفي^(٢).

(١). ارجع إلى : marine Heidegger

Umber den humanism (Frankfurt-main cluster manna 1949).

الترجمة الإنجليزية لهذه الرسالة طبعت مع رسائل أخرى في المجموعة التالية :

David f. knelled , martin Heidegger : basic writings new York ;
Harper nod row ,1977 pg.193

(٢) تقوم الثورة الإسلامية الشيعية في إيران اليوم باستخدام مصطلح الأصالة
ضمن المفهوم السياسي، حيث تلجأ الثورة إلى التعبير عن نفسها وفق مفاهيم
ذات طابع مذهبي خطابي جديد ومتفرد تجاه الخارج، إذ إن هذه اللغة كانت
موجهة «لشيعه الشتات» في العالم، واعتبرت الثورة مفهومي الاستقلالية
والحكم الإسلامي المحورين الأيديولوجيين الرئيسيين، ثم تطورت هذه المفاهيم
لما عُرِف بمفهوم الأصالة والمركزية والمذهبية، ولتنتقل بذلك من مفهوم تصدير
الثورة إلى القيمومة على شيعة الشتات بعد خروج العراق من المعادلة السنية
المهددة لدولة القلب المذهبي. وبالمقابل اعتبرت الثورة الشيعية نُقطة تحول
جديدة في نظر إيران لعلاقاتها الخارجية، ولكيفية التعامل معها بعد نجاح
الثورة في بناء نظام سياسي على الأسس الصفوية والتراث الإمبراطوري
الآري؛ حيث حول إيران الحديثة إلى قوة مُوجهة لدعم التوجه المذهبي
الشيعي الذي قسم دول العالم الإسلامي إلى دار السلام ودار الحرب.=

ولعلكم تلاحظون أن هذا النوع من الاستيعاب من مفهوم (العمل السياسي) يختلف بالكامل عما كان يقصده أرسطو؛ فنظر أرسطو يُبنى العمل على الوعي النظري (Theories)، وهذا الوعي لا يعمل على أي ربط بين الوجود والحصول؛ إذ يمكن للفرد من

= وهذا التصنيف كان نابعاً بالدرجة الأولى - من التوافق مع الثورة الإسلامية والتبعية لها، وأصبحت هذه السياسة الجديدة تمثل رد فعل قوي على السياسة العلمانية التي تشابكت مع القومية الشوفينية التي اتبعها الشاه، حيث أنهت الثورة الإسلامية هذا النظام، وأقصت علمانيته، لكنها تبنت أهدافه وطموحاته التوسعية، وكذلك ألغت الدور الذي وضع لإيران من مجرد الشرطي الذي يحمي المصالح الاستعمارية إلى الشريك معها في الغرم والغنم، استنادا إلى تجاربه السابقة، وإلى دور جديد يستهدف الانقضاء على العالم الإسلامي السني، وبلغته مذهبياً، بعد الدور الذي اضطلعت به الدولة الصفوية في الإسهام في القضاء على الدولة العثمانية السنية، والدور الذي قامت به لتقطيع أوصالها. ولهذا أوكلت الثورة إلى نفسها مهمة إعادة بناء الإمبراطورية الشيعية من جديد، واستكمال استقلال إيران وسيادتها المذهبية، وتحرير الأقليات الشيعية في العالم العربي والإسلامي من مظاهر التبعية إلى أنظمة خارجة عن الملة بنظر مراجع التقليد الشيعية (الأنظمة السنية العربية) الذين أصبحوا يقودون سفينة النجاة للمهدي الشيعي الموعود. والثورة الإيرانية تحاول اليوم بناء الإمبراطورية الشيعية الأممية من خلال سياستها الخارجية التي اتبعتها بعد الثورة للتمهيد لبناء المجال الحيوي المذهبي، والتعظيم من مجالاته وقدرته، خاصة تجاه الدولة السنية التي تمثل إحدى أهم المجالات الحيوية بالنسبة لإيران الثورة. تم بحثه مفصلاً في كتاب الإمبراطورية الشيعية الموعودة. (المحرر).

الناحية النظرية أن يصل إلى الكمال، لكنه من الناحية العملية يكون متأخراً جداً.

لكن ما يقوله هايدكر أن الناحيتين العملية والنظرية تتقدمان معاً جنباً إلى جنب وقدماً بقدم.

إن المفكرين السياسيين منذ زمن اليونان القدماء كان لديهم مشكلة في إيجاد اتحاد وتنسيق بين معتقد حكومة المحور (Polis) ومعتقد أصالة الواجب (Praxis)، وهذا الأمر ما زال مستمراً في القرون الحالية في الغرب، وهو ما يعرف بالديمقراطية، فالقيم تبدأ من الحكومة، والمعياري في المحافظة عليها هو صحة أو عدم صحة العمل. [الأخلاق] السياسية الموجودة تعمل - أيضاً - بتنسيق كامل مع هذا المعتقد. وقد سعى ماركس وإنجلز إلى أن يبنيا الحكومة على أساس [المسؤولية السياسية] للفرد، ووصلا إلى نظام التكون الحزبي والديكتاتوري «البروليتاريا».

البعض الآخر من الفلاسفة المعاصرين مثل جان بول سارتر في كتابه المعروف انتقاد العقل الديالكتيكي سعى إلى أن يطوي المسيرة من براكسيس إلى الحكومة (Polis) بنحوٍ يحفظ مفهوم الحرية الاجتماعية المتداولة في الغرب. ويجب التسليم بأنه على الرغم من الجمال الرائع الموجود في كتابه فإن السقوط في غور

الأنارثسم أو النهيلسيم هو النتيجة النهائية لكتاب هذا الفيلسوف رفيع القدر^(١).

٣- السياسة والمسؤولية الشرعية

لقد كان لسماحة الإمام الخميني - قدس سره الشريف - أيضاً تأملات كثيرة في موضوع الحكومة وفي أمر (الواجب) والعمل الفردي^(٢)، إذ يُلحظ في آراء سماحته أسلوب خاص

(١) في الفكر الفلسفي المعاصر تجذبنا أمور عديدة للبحث في مفهوم (العمل الإرادي) (ACTION): في الفلسفة السياسية، وكما أشرت، فإن العمل السياسي أو البراكسس قد أظهر نفسه بعنوان مفهوم أساسي. [العمل الفكري الواحد] (act mental) هو بعنوان ظاهرة أساسية تدرس في علم المنطق الجديد. في علم اللغة (linguistics) [العمل التكلمي] (speech act) وأخيراً يطرح في التاريخ بالمعنى الواسع للكلمة - أيضاً - كنوع آخر من الأعمال الإرادية. لذا فإن محاولة إدراك جوهر الأعمال الإرادية للإنسان تعتبر إحدى الأبحاث الرئيسية في الفلسفة التحليلية المعاصرة.

(٢) مقارنة أفكار الخميني بهذه الأفكار يعطينا تصوراً واضحاً أن أفكار الخميني قد تأثرت برؤى فلسفية غربية، ولا شك بأن البنى الثقافية في إيران اليوم هي نتاج للثقافة الغربية وموروثها من الحضارات الغابرة - الرومانية، اليونانية- التي تعلق بها الإيرانيون منذ القدم، حتى أنهم كانوا يؤكدون على جنسهم الآري الأوروبي، وهذا التعلق خلق نوعاً من التبعية الثقافية الإيرانية للغرب، والآخر حاول ضرب التراث الإسلامي من خلال خلق ثقافة هجينة بديلة في الثقافة الإسلامية هي الثقافة الفارسية التي تدعي الإسلام من خلال المذهب الشيعي، وبما أن هذه الثقافة دخيلة على إيران وأصبح لها تأثيرات موضوعية وذاتية في خصوصية بناء المجتمع الإيراني، فإن الدستور الإيراني الجديد=

في التلقيق بين هذين الأمرين؛ فهو من ناحية يعتبر أن (القيام بالواجب) توفيق أساسي وفوز عظيم، بعد ذلك يجد من قاعدة المشرع المقدس أن تأسيس الحكومة الصالحة^(١) ومن ثم المحافظة عليها ورعايتها تعد من أعلى الواجبات؛ لهذا يمكن القول إن العقيدة السياسية لهذا العظيم - بعيدا عن خطر الاضطراب والسقوط في ورطة المصالح السياسية - ممكنة - فقط - عن طريق إدخال عنصر الشرع.

ربما يكون توجه سماحته إلى الحكم المتعالي هو مصدر هذا الأمر، لأن الحكماء بعد صدر المتألهين قد سعوا لأن يثبتوا فكرهم من خلال ثلاثة أركان: يتمثل ركن منها في عقيدة أرسطو، وإذا كان التصوف محضاً فإن سقراط أكثر جاذبية بوصفه ركنا، وفي الوسط فإن القرآن يمكن أن يفتح الطريق لكلا الاثنين.

لهذا فإننا إذا كنا متشددين في الاستيعاب الفلسفي ربما لن نستطيع أن ننسب بحث السياسة المحض إلى أصحاب الحكمة

= بعد الثورة، إذا كان فعلاً يعكس هذه البنى فإنه في الشوط الأخير منه يصطبغ بصبغة غربية أوروبية بعيدة كل البعد عن تعاليم الإسلام وقواعده في الحكم أو في القوانين الأخرى، حيث ورد في الدستور أن هنالك جزءاً وإصراراً على «أن الدستور يجب أن يعكس تسمية وأهداف إقامة الجمهورية الإسلامية، ويعبر عن ذلك من خلال كافة البنى والعلاقات السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية للمجتمع والثورة ومؤسساتها، ويجب أن يرسم الطريق لتركيز قواعد الحكومة الإسلامية لكن وفق المنظور الخاص للدولة الفارسية. (المحرر).

(١) (استخدم الخميني المصطلح نفسه في وصف الحكومة الإسلامية. (المحرر).

المتعالية، لكن هذا الأمر لا يقلل بأي حال من الأحوال من قيمة العمل؛ لأن التصوف والاعتقادات الدينية لهذه المجموعة من الحكماء جميعها قائمة على البناء المعرفي. بالرغم من أن هذا النوع من المعرفة يتميز مع المعرفة الفلسفية المحضة، إلا أنه يوجد على الدوام مكان لسؤال فلسفي مهم، وهو: هل يمكن تقديم نظرية فلسفية تتضمن تصوراً منطقياً لهيكل الحكومة وجوهر (العمل السياسي)؟ يجب القول إن الفلسفة السياسية المعاصرة تتميز بهذا السؤال عن تجربتها.

ملاحظات:

(أ) - الفكر السياسي القائم على الواجب (براكسيس) ليس أمراً مصلحياً بل يشمل كافة شؤون الحياة الفردية والاجتماعية للإنسان. بعبارة أخرى يغير الفرد السياسة من (مهنة) مختصة بساعات عمل إداري إلى فضاء للتنفيس الإنساني، أي الشخص بمهنته وتنزهه وزواجه وكل هذه الأمور تصبح جميعها سياسية. وإذا كان هذا الواجب ينبع من مصدر (الشرع) (الإسلام) ففي هذه الحالة يتحد الدين والسياسة. أنتم تلاحظون أن الدين في الواقع يضم كافة نواحي الحياة؛ أي الجو الكامل (الروح) (الإنسانية)، وإذا لم تكن السياسة الإسلامية قائمة على (الواجب) فلن تعد السياسة والديانة متحدتين.

(ب) - ورد في الأخبار عن الأئمة المعصومين (صلوات الله عليهم أجمعين) إشارات كثيرة تؤيد بنحوٍ ما هذا الاعتقاد؛ مثلاً

في رسالة الولاية المنسوبة إلى حضرة الرضا - عليه السلام - فإنه يعتبر الولاية ركناً، ودون هذا الركن تعدّ الزكاة والصلاة والصيام... غير تامة^(١). أو في حديث آخر عن الإمام الباقر (ع) فهو يضع للإسلام قاعدة (أو في رواية أخرى خمس قواعد)، والولاية تسمو عليها جميعها، على نحو يبدو الإسلام دونها غير تام^(٢).

(ج) - لا يمكن لأي مسلم أو حكومة إسلامية أن تكون معارضة لعالم البحث والفرض، ولكن النقطة الأساسية تكمن في أن أهم واجب شرعي لنا^(٣) هو بذل الجهد لتثبيت الحكومة

(١) (حسب رؤية الخميني فإن توجيه الأمة يجري من قبل الولي والإمام، حيث يجب على الإمام أن يكون أكثر الأشخاص لياقة، وهو أقرب أفراد الشعب في الحصال والصفات والعلم والعمل إلى الرسول ليصبح هو خليفته، لكنه ليس مختصاً بأرض أو قوم. في حين يختص هو فقط من بين الأمة بذلك. والآلية المناسبة التي يمكن لها أن تقوم بهذا الاختيار من الممكن أن يكون فيها فروق في مختلف الفقرات، وهذا يضع الولاية بمنزلة الفرائض، وهي من الأمور الخطيرة. وقد أشار الخميني في كتاب «ولاية الفقيه» إلى هذه النقطة بالتفصيل. تم بحثه مفصلاً في كتاب الإمبراطورية الشيعية. (المحرر).

(٢) (لا ندري كيف يتم التوصل إلى هذه النتيجة، وما هي أسانيد الشيعة في نسب هذا القول للباقر، ومدى صحة هذا الحكم. (المحرر).

(٣) (اعتبر الشيعة إقامة الحكومة الإسلامية على أسس مستمدة من المذهب الشيعي واجباً شرعياً، فقد عبر الخميني عن أفكاره بشكل أكثر وضوحاً في محاضراته التي كان يلقيها على طلبة العلوم الدينية التي تحمل عنوان =

الإسلامية ومن ثم المحافظة عليها. وهذا الفكر من الناحية العملية يمكن أن يكون (مكلفاً جداً)، فمثلاً إذا قامت حكومة فاسدة في

= «ولايت فقيه» باللغة الفارسية، أو ما اصطلح عليه باللغة العربية «الحكومة الإسلامية»؛ لذلك سوف نتطرق إلى أهم الأفكار التي وردت في هذا الكتاب، والتي تشكل الآن الإطار الشامل لعمل المؤسسة الدينية الحاكمة في إيران في الوقت الراهن. لنرَ ماذا يقول الخميني: «نحن نريد تشكيل حكومة إسلامية، فهل نحقق ما نريد بالعمامة والعباءة؟ بالطبع لا» «نحن نعتقد بالولاية، ونعتقد ضرورة أن يعين النبي خليفة من بعده، وقد فعل، فإذا ما ذا يعني تعيين خليفة؟ هل يعني مجرد بيان الأحكام؟ بيان الأحكام وحده لا يحتاج إلى خليفة، فالحاجة إلى الخليفة إنما هي من أجل تنفيذ القوانين؛ لأنه لا احترام لقانون دون وجوده، إذ لا بد من سلطة تنفيذية يكون اقتقادها في أية أمة عامل نقص وضعف»، «إننا نعتقد بالولاية، وبأن الرسول ﷺ استخلف بأمر من الله، ونعتقد كذلك بضرورة تشكيل الحكومة، ونسعى من أجل تنفيذ أمر الله وحكمه، ومن أجل إدارة الناس وسياستهم، والنضال من أجل تشكيل الحكومة توأم الإيمان بالولاية» «فمجموعة القوانين لا تكفي لإصلاح المجتمع، ولكي يكون القانون مادة لإصلاح البشر فإنه يحتاج إلى السلطة التنفيذية» «فالشرع والعقل يفرضان علينا ألا نترك الحكومة وشأنها، والدلائل على ذلك واضحة، فإن تمادي هذه الحكومات في غيها يعني تعطيل نظام الإسلام وأحكامه، لا سبيل لنا إلا أن نعمل على هدم الأنظمة الفاسدة، وتحطيم زمر الخائنين والجائرين من حكام الشعب». ويوضح الخميني السبيل إلى تحطيم الأنظمة، ومن هم الذين يقومون بهذه المهمة: «هذا واجب يكلف به المسلمون جميعاً أينما كانوا، من أجل خلق ثورة سياسية إسلامية ظافرة منتصرة»، ويضيف: «إننا إذا أردنا تخليد أحكام الشرع عملياً، ومنع الظلم والاعتداء على حقوق الضعفاء من الخلق ومنع الفساد في =

بلاد المسلمين فمن الواجب بذل الجهد من أجل القضاء على هذه الحكومة^(١).

= الأرض، ومن أجل تطبيق أحكام الشرع بشكل عادل، ومحاربة البدع والضلالات التي تقرها المجالس النيابية- البرلمانية، المزيفة، ومنع نفوذ وتدخل الأعداء في شؤون المسلمين، من أجل ذلك كله لا بد من تشكيل الحكومة؛ لأن ذلك كله مما تنهض بأعبائه الحكومة بقيادة حاكم أمين صالح، لا جور عنده ولا انحراف، ولا فساد. أما ما يخص طبيعة نظام الحكم الذي يجب أن يقوم على ضوء آراء الخميني فهو يعتبر «الحكومة الإسلامية لا تشبه الاشكال الحكومية المعروفة - فليست هي حكومة مطلقة يستبد فيها رئيس الدولة برأيه، عابثاً بأموال الناس ورقابهم». ويضيف الخميني أن «الحكومة الإسلامية ليست مطلقة، وإنما هي دستورية، ولكن لا بالمعنى الدستوري المتعارف الذي يتمثل في النظام البرلماني أو المجالس الشعبية، وإنما هي دستورية بمعنى أن القائمين بالأمر يتقيدون بمجموعة الشروط والقواعد المينة في القرآن والسنة، والتي تتمثل في وجوب مراعاة النظام وتطبيق أحكام الإسلام وقوانينه، ومن هنا كانت الحكومة الإسلامية هي حكومة القانون الإلهي». ويفرق بين الحكومة الإسلامية في إيران وغيرها من الحكومات فيقول: «يكمن الفرق بين الحكومة الإسلامية والحكومات الدستورية الملكية منها أو الجمهورية في أن ممثلي الشعب أو ممثلي الملك هم الذين يقتنون ويشرعون، في حين تنحصر سلطة التشريع بالله - عز وجل - وليس لأحد أيّاً كان أن يشرع، وليس لأحد أن يحكم بما لم ينزل الله به من سلطان». ثم بحثه مفصلاً في كتاب الإمبراطورية الشيعية الموعودة.

(١) نحن هنا نتساءل ما معيار فساد هذه الحكومة وصلاحيها وإسلاميتها وفق ما طرح سابقاً؟ هل تعتبر الدول العربية السنية دولا إسلامية بموجب الرؤية الشيعية؟ بالطبع لا؛ لأن مقياس إسلامية الدولة الحقيقي مرتبط =

يمكن للإنسان بسهولة أن يؤدي العبادات من الفروض، وحتى المستحبات، أن يصلي قيام الليل، أن يعتكف، أن يؤدي

= شيعيتها حسب الرؤية الشيعية، فالدول العربية السنية لا تؤمن بمبدأ ولاية الفقيه من أساسها، وبالتالي فإن المعيار الذي تفرضه الرؤية الشيعية للحكم على إسلامية الدولة والحكومة التي تقودها قد أصبحت نتيجة عدم وجود نظرية للحكم تطبق المذهب الشيعي عقائديا وسياسيا وروحيا؛ لأن الأصل - حسب المفهوم الشيعي - أن يتم تنظيم العالم الإسلامي في وحدة دينية واحدة يرأسها ولي الفقيه على اعتبار أنه ولي أمر المسلمين كافة، وخلاف ذلك سيكون خارجا عن طبيعة النظرة الشيعية للعالم، وهو مبدأ لم ولن يتغير، وهذا الأمر من ثوابت الدستور الإيراني، الذي أسس للدولة الشيعية التي يقودها الولي الفقيه، التي ستكون بدورها نواة للإمبراطورية الشيعية الموعودة، ومن هنا فإن عدم سيطرة الفقهاء المؤمنين بولاية الفقيه يدل على شكل كامل على عدم إسلامية الدولة وحكومتها.

ثم إننا لو غرضنا النظر عن هذه المسألة فإن نظرة الشيعة لنظرية الحكم في الإسلام تقوم بالأساس على نظام سياسي يقوم على مذهب محدد هو المذهب الشيعي فقط، حيث يمتلك هذا المذهب رؤية وتصورا ونظاما يفترض وجود الدولة الإسلامية التي يحتل فيها المذهب الشيعي تلك المكانة في الحكم، وتسير على وحي من هديه المذهبي، لدرجة يعتقد فيها المؤمن بالإسلام بوجود اعتناق هذا المذهب وراثته، وبشكل يفرض خلاله على الأمة الإسلامية جمعاء تنظيم الحكم وإقامة الدولة وفق الرؤية الشيعية على اعتبار أنها تمثل الإسلام الصحيح.

والطريف في الأمر أن هذا معناه الاعتراف بصحة المذهب الشيعي وعدم صحة أهل السنة، وأن السلطة لولي أمر المسلمين ولمرجعهم الشيعي الذي =

مناسك الحج كل عام، وأن يقيم مجالس عزاء سيد الشهداء،
و..... ولكنه لا يسعى إلى استقرار حكومة الحق. الحكومة

= يقيم في مقر دولة الحكم الإسلامي «إيران»، وبالتالي فإن الحكومة الشيعية العالمية تستمد ولايتها وقدرتها ومبادئها من الشيعة؛ لأنهم سيصبحون أساس الإسلام الخالص والحقيقي، على اعتبار أنهم باتوا أصحاب الولاية الحقيقية على العالم الإسلامي، ولن يملك غيرهم أية ولاية لأنها ستصير تحت عباءة ولي الفقيه ومعاونيه من الأئمة الفقهاء في قم ومشهد، وعلى هذا الأساس فإن المذهب الشيعي سيصير هو الحاكم والمسيطر والمطاع والموجه لشؤون الحياة كافة، وهو الذي سيقع على عاتقه تطبيق شريعة الله في الأرض، وقيادة عملية الخلاص الكبرى من خلال الإمام المهدي الشيعي الذي سيقرود العالم؛ ولذا لا يبقى أي شك في أن السيادة في تصورهم ستكون من خلال تصور الإسلام الشيعي، ووفق نظرية التفويض المطلق لولي الفقيه لإدارة شؤون الإمبراطورية الشيعية الموعودة. وعلى اعتبار أن الإسلام الشيعي قد أعطى الدين مفهومه الصحيح، فلا يمكن وفق هذا التصور أن يتنازل الشيعة في العالم عن هذا الدور لصالح أهل السنة والجماعة؛ لأن إقامة الدولة الإسلامية الدينية معناه التنازل عن أسس الإسلام الصحيح لصالح فرقة ضالة لا تملك الشرعية لبناء الدولة الإسلامية، ولذلك فإن وحدة السلطين الشيعية والسياسية، والقبول بإمامة الإمام الشيعي هو إتمام للدين، وإكمال للنعمة السماوية على الأرض كلها، وأي انفصال في هذه الرؤية يعبر عن تطبيق غير صحيح ومغلوط للإسلام. نستطيع القول إن هذه الرؤية هي دعوة انفلاية سوف تمهد لإقامة إمبراطورية شيعية في العالم؛ لأنها - كما ذكرنا - لا تؤمن بأي مذهب ولا حتى دين آخر، وهذه رؤية استعمارية جسدها دولة مذهبية أسهم الغرب في نشأتها وقوتها لتفجير العالم الإسلامي. (المحرر).

الجائرة لا تتدخل في عبادات الإنسان ما دام لا يشكل خطراً على الحكومة، وبمحض أنه وضع رجله في هذا الوادي يتعرض للسجن، ويتعرض للتعذيب والإعدام والإبعاد من البلد، و.....! إذن الاختلاف بين العقيدتين كبير جداً، ويظهر في كل عمله.

(د) يعتبر سماحة الإمام المحافظة على النظام الشرعي بعد استقراره من أهم الواجبات، وهذا من الأصول التي تشتمل عليها النتائج. ويمكن أن تبنى هذه القضية على أساس قوي، وقد أسميتها قبل عدة سنوات بـ(نظرية أم القرى)، وسأبحث فيها في المكان المخصص لها بالتفصيل.

٣- لب الموضوع في نظرية «أم القرى» أنه إذا أصبحت دولة من بين البلاد الإسلامية أم القرى دار الإسلام على نحو تعد فيه هزيمتها أو انتصارها هزيمة أو انتصاراً للإسلام كله، فإن الحفاظ عليها يأخذ أولوية على أي أمر آخر، حتى إنه في حال الضرورة يمكن تعطيل الأحكام الأولية، وقس على هذا. وما لا شك فيه أن الحفاظ هنا يقصد به المعنى الكامل للكلمة، إذ لا يقتصر على الحفاظ على حيز الدولة الجغرافي، بل يتعدى ذلك إلى النظام الحكومي الكامل الذي يشتمل على السيادة والنظام الحكومي الخاص، ولهذا السبب أصبح هذا النظام أم القرى.

حقيقة الأمر أن الحكومة مثل الإنسان لديها أساس خارجي، ومادي، وجوهر معنوي. والحفاظ على النظام يعني

الحفاظ على كلا الاثنين، وليس فقط السيادة والعرق والجنسية واللغة وأمثالها.

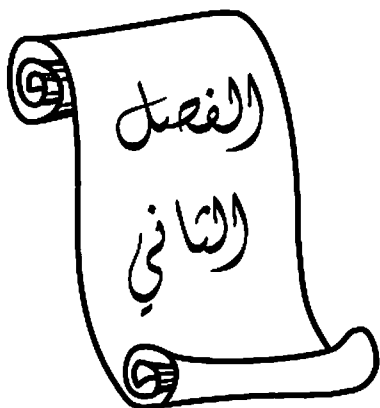
وهذا الأساس - نظرية أم القرى - مؤثر في الكثير من الأمور الهامة والحساسة، ويمكن للسياسي أن يشخص خطوته الأخرى ويخطوها. وبالطبع عندما طرحت هذا الرأي في ذلك الوقت، قام البعض بهجوم شديد عليه، واعتبروه معادلاً للبراغماتية الكاملة في العمل السياسي. هم يقولون: يجب على المسلم أن يكون شجاعاً وحرّاً، ولسانه مثل سيفه، يسعى في طريق الحق، ويجب أن يكون شمساً على الظلم وفقدان العدالة، ومدافعاً عن المظلوم. والحكومة الإسلامية يجب أن تقوم بهذا الشيء نفسه، لكنها أسرع في المقياس.

لماذا تقومون (بالمحاسبة)؟ هذا الأمر يجركم إلى التردد على سلاطين الجور والكفر، ويوقعكم في (الفكر بالمصلحة)، وأخيراً في غور البراغماتية! الأصل الصرخة لأجل الحق والدفاع عنه. نقول في الجواب عن ذلك: (الدفاع عن الحق) هو هدف فقط، لكن أي دفاع أفضل من المحافظة على قاعدة الحق؟ نحن نقبل بكافة المواضيع التي قالها المسلم حول الغليان الثوري، لكن هذا الغليان لا يمكن أن يكون أصيلاً في نفسه؛ أي إنه لهدف وهو الدفاع عن الحق. صحيح أنه في بعض الوقت من أجل المحافظة على أم القرى يجب أن يكون هناك تصرف معتدل مع بعض

الدول على الرغم من فسادها وجورها، لكن من أجل المحافظة على أم القرى يمكن شرب كأس السم؟

خلاصة القول أن أم القرى ما دامت في هذا الشأن فإن المحافظة عليها هي أولوية على كافة الأمور. طبعاً (شأن أم القرى) يستدعى لوازم وضرورات لا تغفل عنها.

بعبارة أخرى: الدعايات، وإصدار البيانات وإذاعتها من وسائل الإعلام لا يمكن أن تكون وحدها مظهراً للحكومة. بالطبع إن ذلك عمل الحكومة. من واجبنا أن نشكل الحكومة الإسلامية، ومن واجبنا - أيضاً - بذل الجهود من أجل تحقيق كافة الشؤون اللازمة وتهيئة كل المستلزمات؛ لهذا فإن حركات الحكومة لا يمكن أن تبرر - فقط - من معيار (اتخاذ القرار) و (الدعاية)، ويجب في جميع الاتجاهات ملاحظة حركات الدولة.



الاعتقادان الأساسيان

١ - جدية أمر السياسة

٢ - التدبير والقدرة

٣ - الأفكار الجدية في أمر السياسة

٤ - بعض الملاحظات التاريخية

١ - جدية أمر السياسة

اليوم، ويمن الثورة الإسلامية، سقطت حكومة الجور والفساد في إيران، وحلت محلها الحكومة الإسلامية. وطبقاً لرؤية سماحة الإمام الخميني - قدس سره الشريف - فإن الواجب الرئيسي لكل فرد مسلم في الدرجة الأولى هو المحافظة على إيران الإسلامية، إيران التي هي دون أدنى شك أم القرى في العالم الإسلامي. لهذا لدينا سؤال أساسي أمام أنفسنا: كيف يجب إدارة إيران الإسلامية؟

هذا السؤال ليس من باب التفنن، وليس موضوع بحث عابر بين المثقفين، بل إنه سؤال أساسي يواجه كل فرد مسلم يريد أن يقوم بواجبه، والجواب عنه لا يمكن أن يكون عن طريق بيان مجموعة من الأمور الكلية. هناك خطأ منتشر جداً، وهو أن أشخاصاً يصرحون بحملات يرغبون بذكرها تحت عنوان (الأصول)، مثلاً مؤلف يكتب أن أصول الحكومة الإسلامية مرتبطة بفلان، ويبين فيما بعد عدة عبارات عامة جميلة ومثيرة. لماذا هذه هي الأصول؟ (أن تكون أصولاً) يوجد لدينا حكماً بفهوم دقيق عنه: أي عندما نقول أن حكم (أ) هو الأصل، فإن ما نقصده لا يخرج عن حالتين: (أ) أصل نظري، أو (أ) أصل عملي. إن كان (أ) أصلاً نظرياً فيجب أن يستخدم في الظواهر العينية. وبعبارة أدق: يمكننا بمساعدته أن نصنع نموذجاً للظواهر العينية. الحالة الثانية هي: إن كان (أ) أصلاً عملياً ففي هذه الحالة

يجب أن نتمكن بمساعدة (أ) من أن نشخص ونكتشف واجباتنا السياسية في الأوضاع الخاصة.

تلاحظون أن معرفة الأصول تحتاج إلى الفهم النظري العميق والتجربة السياسية الجدية، وأن القضية مختلفة جداً عن تجميع عدة وصايا أخلاقية و(أبوية).

٢- التدبير والقدرة

عندما تتمثل أمامنا قضية إدارة الدولة على نحوٍ جدي، فإنه يتولد فينا في الخطوة الأولى اعتقادان أساسيان:

الاعتقاد الأول: هو أن نعتقد بأن إدارة الدولة تحتاج إلى (تدبير)، والتدبير يعني الفكر النظري العلمي، والبحث الفلسفي الدقيق، والتصميم، والفن في التنفيذ، وستحدث أكثر في هذا الموضوع إن شاء الله.

والاعتقاد الثاني: هو أن نعتقد (نحن) - أي حزب الله المؤمن بالإسلام والثورة - أننا نستطيع تدبير أمور الدولة بالتدبير. ومن الممكن في البداية أن يبدو أن هذين الاعتقادين حاصلان بداهة وأنها نتحدث عن موضوع ذي أهمية ضئيلة، لكن بتأمل بسيط سيظهر أن القضية ليست هكذا. وسأورد عدة نماذج للتدليل على ذلك:

مجموعة تقول عند الحديث كل مرة عن الخبرة والتدبير والتخصص أن هذه الأقوال تؤدي إلى عودة الطواغيت والعناصر غير المؤمنة بالثورة وحتى المعادين للثورة إلى المراكز الهامة في

الدولة، وفي النهاية إزاحة جماهير حزب الله التي هي صاحبة الثورة، وهي التي تحملها على أكتافها.

وطبعاً هذا الأمر هو ضربة مهلكة للنظام الإسلامي. وإذا قمتم بتحليل هذا الكلام جيداً ستلاحظون وجود نقطتين أساسيتين: أولاًهما، أن حزب الله لا يستطيع أن يكون خبيراً ومدبراً، حتى بعد مرور عشر سنوات من انتصار الثورة. والثانية، هي أن حزب الله ليس أهلاً للتدبير؛ لذلك يجب معارضة (لزوم التدبير)!

مجموعة أخرى تقول: الاعتماد على لزوم التدبير هو نوع من (التوجه العقلي) الذي هو أم البراغماتية، وينتهي بمسح الهوية المعنوية للنظام الإسلامي والترحم عليه؛ لهذا يقولون بصراحة إنه لا يجب الحديث في الثورة عن (التوجه العقلي)؛ برأيي أن هؤلاء بالطبع في العمل (يعملون شيئاً آخر)!

هل تعني الثورة الإسلامية تلك الكمية من المقالات والخطب، وبعد ذلك اللحاق بالتاريخ؟ بالنسبة لهؤلاء السادة (التوثيق في التاريخ) يحظى بالأصالة، وليس (صناعة التاريخ). حتى إن مصطلح (التوجه العقلي) الذي يقومون بتزويره لـ (طلب السلامة)^(١) هو خلاف المفهوم الأساسي والفكر والاعتبار

(١) اتفق مراجع الشيعة على أن وجوب الدفاع عند وقوع هجوم عسكري على الدولة الإسلامية مشروط بالقدرة على دفع العدو عن الأراضي =

الإسلامي. الحكماء والفلاسفة وجهابذة التاريخ حذروا على الدوام من (التوقف في درجة العقل)، وسقراط الحكيم أفنى كل

= الإسلامية ومنعه عن إلحاق الأذى بالمسلمين، ويرى آخرون أنه إذا وقع هجوم من الأعداء فإنه: «يجب على من قصده به خصومه المدافعة حسب القدرة والتمكن، فإن علم أنه سيقتل لم يعذر في التأخر بوجه، وإن لم يعلم القتل، بل جواز السلامة والأسر، السلامة مع المدافعة، أي في حكم وجوب المقاومة والدفاع كذلك، وإن علم أنه يقتل مع عدم الاستسلام فلا يجوز له المقاومة والدفاع، لأن الأسر يحتمل معه الخلاص»، وحسب هذه الفتوى إذا علم الشيعي المسلم أنه سيقتل يجب عليه المقاومة، لكن إذا عجز عن الدفاع وجب عليه الفرار حفاظاً على نفسه، فإن لم يهرب فقد ارتكب إثماً عظيماً، وهذا ما يتبناه العديد من مراجع الشيعة، حيث يفتى بعضهم بوجوب الدفاع لحفظ النفس قدر المستطاع وبآية وسيلة ممكنة، وهذا الحكم ثابت يجمع عليه الفقهاء، وهو ما أفتى به الخميني أيضاً.

ويُفهم من هذه الفتوى أن الفرار إذا لم يكن ممكناً بالنسبة للحكومة الإسلامية الضعيفة عن مقاومة هجوم العدو، وجب عليها اختيار المساومة وإعطاء بعض الامتيازات وتلبية بعض طلبات المهاجمين؛ بهدف حفظ أرواح المسلمين، وحقناً للدماء، بل إنهم قالوا بوجوب ذلك. وهذه الاستراتيجية تمارسها إيران اليوم ببراعة في تعاملها مع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل؛ فهي توظف الأزمة العراقية واللبنانية والفلسطينية كمصداً لتحقيق هذا الهدف، وتنعكس العجز عن المواجهة. وهذا ما يفسر السياسة الخارجية الإيرانية التي تستمد مواقفها من خلال مواقف فقهية شيعية ترى أن أفضل وسيلة لتحقيق الهدف هو الاعتماد على حروب الوكالة، وإبعاد الخطر عن أراضيها وحدودها الجغرافية. واستناداً إلى الفقه الشيعي فإن الحكومة الإسلامية مكلفة بالجهاد العسكري وبجهاد الدعوة عندما تكون لديها الإمكانيات اللازمة للقيام =

عمره ليثبت أن العقل سلم الوصول إلى قمة شاهقة أخرى تسمى (العشق). أما العقل والعشق فهما على الدوام معاً لا يواجه

= بذلك، وإلا فالجهاد محظور شرعاً. أما بالنسبة للجهاد والمجاهدين والفئة المستهدفة - ضمن المفهوم والرؤية الشيعية - نجد أن أهل السنة يمثلون هذه الفئة من جانب الجهاد الشيعي، وذلك أن رؤية الشيعة في تقديمها للإسلام الحقيقي لا تعترف بإسلام السنة، وبالتالي فمن المفروض أن يسعى الشيعة للجهاد بأهل السنة لإخراجهم من الظلمات إلى النور، وبالتالي تشييعهم، على اعتبار أنهم يصنفون ضمن دار الكفر أو العهد، في حين يمثل الشيعة دار الإسلام الحقيقي والإيمان.

ومن الضروري في هذا السياق توضيح مسألة مهمة هي أن حصول الدولة الإسلامية على التفوق العسكري واجب؛ لأنه يمثل مقدمة للقيام بجهاد الدعوة التبشيرية بالمذهب الشيعي. ويذكر علماء الشيعة بعدم وجود اختلاف بين الفقهاء في عدم وجوب شروط عمل معين بموجب لزومه، فيجتمع الفقهاء على أن وجوب عمل مشروط بمقدمات معينة لا يستلزم وجود مقدماته، وبالتالي فهو واجب في كل الحالات، بمعنى أن المهم هو أن يتم تبني جهاد الدعوة. ولا يرى بعضهم وجوب السعي للحصول على القدرة اللازمة للقيام بالواجب المشروط. ويُفهم من ذلك أن الحصول على القدرة العسكرية لا يقف عائقاً أمام نشر المذهب الشيعي، والجهاد في سبيل تحقيق هذا الهدف، فجميع آراء فقهاء الشيعة تشمل جواز بل وجوب دفاع الدولة الإسلامية عن دولة إسلامية ثانية إذا هاجمتها عسكرياً دولة كافرة؛ مثلما تجيز بل توجب دفاعها عن نفسها ضد هجوم الدولة الكافرة، وهذا ما أفتى به - وبصراحة - بعض الفقهاء في حكم وجوب دفع هجوم المعتدين، ولا يختص بالمسلمين بل يجب عند العلم بالحال النهوض للمساعدة. ويتأكد الوجوب على الأقربين، لكن السؤال المهم: أين هي الدولة المسلمة التي ستدافع عنها الدولة =

بعضهما البعض، وما يواجه العقل هو فقط (اللاعقلي)! من الممكن أن لا يعترض أفراد على هذين الاعتقادين الأساسيين

= الشيعية في إيران؟ حيث لم تخض إيران خلال تاريخها الحديث أو القديم حرباً مباشرة للدفاع عن دولة إسلامية واحدة، على اعتبار أن هذه الدولة الإسلامية «الشيعية» غير موجودة أصلاً حتى تدافع عنها، أو حتى لو كانت موجودة فإن المذهب الشيعي يتيح لإيران التهرب من الانخراط مباشرة في أي حرب حفاظاً على دولة المقر الشيعية «أم القرى»، وأكبر مثال على ذلك الموقف الإيراني البراغماتي الذي برز من خلال موقفها المؤيد للأرمن المسيحيين ضد الشيعة في أذربيجان، حيث وقفت إيران مع الدولة الأرمنية ضد دولة أذربيجان التي يشكل الشيعة فيها أغلبية في النزاع حول إقليم ناغورنو كراباخ.

لقد أباح مراجع التقليد الشيعة للسياسيين اتخاذ مثل هذا الموقف، كذلك فقد أجاز فقهاء الشيعة شن الحرب الوقائية لمواجهة أي هجوم عسكري قريب من دولة أخرى، ذلك استناداً إلى الأدلة والقواعد الموجودة، وقبل عرضها نشير إلى بعض عبارات الفقهاء التي يمكن الاستناد إليها في هذه القضية، فهناك آراء تبيح الجواز. يقول أبو الصلاح الحلبي: «فإن خيف على بعض الإسلام من بعض الكفار أو المحاربين وجب على أهل كل إقليم قتال من يليهم دفاعاً عن دار الإيمان...» وليقصد المجاهد - والحال هذه - نصرة الإسلام والدفاع عن دار الإيمان..»، ولا يجوز لها اللجوء إلى الدفاع المسلح غير المثمر الذي لا يؤدي إلى منع ذبح المسلمين، وهنا ينبغي الإشارة إلى أنه يجب على الدولة الإسلامية في زمن السلام أن تبذل كامل جهدها من أجل اكتساب الاقتدار والتفوق العسكري على الأعداء الموجودين بالفعل أو بالفرض؛ بهدف صدهم عن الهجوم عليها والتعرض لهم، وتحقيقاً لهذا الهدف فإن إيران تمتلك اليوم أكبر ترسانة عسكرية في منطقة الخليج العربي؛ حيث يميل الميزان =

الذين أشرنا إليهما، لكن من المؤكد أن العمل يبرهن على خلاف ذلك. مثلاً هناك أشخاص مستعدون لقبول (أي عمل) بغض

= العسكري لصالحها، وهي تمتلك بذلك أسلحة تقليدية وفوق تقليدية، ومن هنا فإن سعي الحكومة الإسلامية للحصول على التفوق العسكري بهدف القيام بجihad الدعوة أمر واجب شرعاً، والخطورة تكمن في أن جهاد الدعوة سوف يسهم في بناء مصداق مذهبية سوف تحقق «الدفاع الردعي» للدفاع عن الدولة الإسلامية، وعلى أية حال تعتبر هذه الإستراتيجية عملاً مشروعاً بغض النظر عن أهدافها وتوجهاتها، لكن في ذلك خطورة جلية، فقد فتح فقه الشيعة الباب واسعاً لأن جهاد الدعوة معناه من الناحية الواقعية هو نشر المذهب الشيعي والتبشير به بأية وسيلة ممكنة، وقد أعطاه الفقه الشيعي مبرراً ومظلة شرعية للقيام به، أما النقطة الأخرى فتتعلق باستباحة المذهب الشيعي باب العمل العسكري لمواجهة أهل السنة «الذين يمثلون الإسلام غير الحقيقي»، وذلك تحت بند الدفاع الردعي عن دولة أم القرى «إيران» «التي تمثل الإسلام الحقيقي»، وقد فتح باب الاجتهاد الشيعي واسعاً لاعتبار هذا الدفاع ردعياً بغض النظر عن أهدافه وتوجهاته الحقيقية، وهذا يعني أن دولة ولي الفقيه إذا قامت بشن عدوان فالمفروض ألا تقدم تبريرات وأسباباً وراء شنّها لهذه الحرب، أما إذا كانت الدولة الإسلامية قوية وتحظى بالتفوق العسكري بالدرجة التي تمكنها من تحقيق الانتصار إذا تفجرت الحرب فيجوز لها عقد معاهدة هدنة مع الكفار لمدة أربعة أشهر، وهذا حكم إجماعي. ويفتي أكثر الفقهاء بعدم جواز عقدها لمدة سنة أو أكثر، فيما ترى أقلية من الفقهاء جواز عقدها لأية مدة يراها ولي أمر المسلمين ضرورية، ولكن يجب تحديد المدة في المعاهدة على أية حال، أما إذا كانت الدولة الإسلامية في حالة ضعف وكان التفوق العسكري في جانب الكفار، فإن بعض فقهاء الشيعة يجيز لها عقد هدنة لمدة عشر سنين أو أية مدة يراها ولي أمر المسلمين مناسبة. ومن هنا =

النظر عن الدخول فيه؛ لذلك يمكن لهم أن يكون لديهم عشرات الأعمال!

لماذا يقبل أي شخص ملتزم يعرف الواجب بأي اقتراح للعمل و للمنصب؟ ليس هناك طريق سوى أن نقبل أن هذا الشخص لا يعتقد بلزوم (التدبر) في الأعمال، وإلا فيجب علينا أن نشك في التزامه، ومن هذا القليل - أيضا - هم يستخدمون في نطاق مسؤوليتهم عاملين منطقيين وغير لائقين على رأس أعمال هامة، حتى إنه من الممكن أن يكون الشخص المستخدم عالماً لكنه لا يكون معتقداً بأن إدارة الدولة بحاجة تدييرا! وقد نعثر على الكثير من مثل هذه الأمور. خلاصة الكلام أن الاعتقادين آنفي الذكر على الرغم من بداتهما وبساطتهما يبدوان في نهاية العزلة والخفاء المطلق!

= فإن فقهاء الشيعة يجمعون على وجوب الدفاع المسلح لمواجهة الهجوم العسكري المباشر الذي تشنه إحدى الدول ضد الدولة الإسلامية. وهنا ينبغي القول بأن أهم هدف من الهدنة هو بقاء الحكومة الإسلامية وحفظ استقلالها. ونحن بدورنا نتساءل عن القدرة الإيرانية ونطاق أهدافها، وهي التي تمثل اليوم أقوى دولة عسكرية في منطقة الخليج العربي: إذا كان المذهب الشيعي يشير إلى أن تفوقها العسكري يمنعها من عقد الهدنة مع أعدائها أكثر من أربعة أشهر إلى سنة، فمن سيكون على قائمة أهدافها القادمة، خاصة أن أكتها العسكرية قد تطورت مؤخرا للدرجة إطلاقها؟ تم بحثه مفصلا في كتاب إيران والإمبراطورية الشيعية.

٣- الأفكار الجديدة في شأن السياسة

أريد أن أقدم الآن إيضاحاً إجمالياً حول هوية (التدبير) المستهدف في البنود السابقة. نستطيع أن نقول إن كافة الأفكار التي كانت لدى البشر في باب السياسة ليست خارجة عن ثلاث مقولات:

المقولة الأولى: المقصود من (علم السياسة) هو البحث (العلم) للظواهر العنة الخاصة. والعلم له على الدوام علامتان بارزتان: الموضوع والأسلوب. فموضوع العلم عبارة عن ظواهر عنة بصدد كشف أسرارها المخفية.

في علم السياسة (الموضوع) عبارة عن الحكومة، وتتناول الأخيرة من ثلاث جهات، من جهة علاقات الحاكم مع الشعب (هيكل الحكم)^(١)، ومن جهة علاقة الحكومات بعضها مع بعض

(١) يركز الخميني على شروط الحاكم بشكل لافت للنظر، ويقول: «إننا نؤكد وجوب كونه نابعا من طبيعة الحكومة الإسلامية، فبالإضافة إلى الشروط العامة كالعقل والبلوغ وحسن التدبير هنالك شرطان مهمان هما: العلم بالقانون الإسلامي، والعدالة». وقد أكد الخميني في جميع أقواله وآرائه على مسألة قدسية ولي الفقيه، فيقول في هذا الصدد: «إذا نهض بأمر تشكيل الحكومة فقيه عادل، فإنه يلي من أمور المجتمع ما كان يليه النبي ﷺ منهم، ووجب على الناس أن يسمعوا ويطيعوا». ويضيف أيضا: «ولا ينبغي أن يساء فهم ما تقدم، فيتصور أحد أن أهلية الفقيه للولاية ترفعه إلى منزلة النبوة أو إلى منزلة الأئمة؛ لأن كلامنا هنا لا يدور حول المنزلة والمرتبة، وإنما =

(العلاقة الخارجية)^(١)، ومن جهة تغيرات وتطورات الحكومات، مثل ظاهرة الثورة و غيرها. أما أسلوب علم السياسة فهو الذي

= يدور حول الوظيفة العملية، فالولاية تعني حكومة الناس، وإدارة الدولة، وتنفيذ أحكام الشرع». «فالولاية تعني الحكومة والإدارة وسياسة البلاد وليست امتيازاً أو محابة أو أثر، بل هي وظيفة عملية ذات خطورة بالغة». «وولاية الفقيه أمر اعتباري جعله الشرع، كما يعتبر الشرع واحداً منا قِيماً على الصغار» «فالفقهاء العدول هم وحدهم المؤهلون لتنفيذ أحكام الإسلام وإقرار نظمهم، وإقامة حدود الله، وحراسة ثغور المسلمين». «وبما أن حكومة الإسلام هي حكومة القانون، فالفقيه هو المتصدي لأمر الحكومة لا غير». «والسلطة التشريعية فيها تدور في فلك التعاليم الشرعية والأحكام والقوانين الإسلامية العامة الشاملة، ولا تتعداها ولا تتجاوزها، وتعمل السلطة التنفيذية كما يريد لها الدين أن تعمل في الناس بما يسعدهم ويبعد عنهم شبح الفقر والجوع والتخلف، وتعمل كذلك على إقامة الحدود، وحفظ الأمن والنظام، كل ذلك باعتدال وتوازن من غير إفراط أو تفريط».

(١) يمكن القول إن المذهب الشيعي قد لعب دوراً مهماً في بلورة رؤية إيران الثورة الشيعية للعالم الخارجي، خاصة في العقد الأول من عمرها، ولعل وصف الخميني يعتبر أصدق تعبير عن ذلك عندما قال: «إننا «الشيعية» نواجه العالم مواجهة عقائدية، وسوف نتصير في النهاية؛ لأننا على صواب، ومن هنا فإن إحدى أهم أولويات الثورة أن نوضح للآخرين خطاهم، ونحاول دعوتهم إلى الإسلام الحقيقي. وفعلاً لجأ الخميني إلى اتباع أسلوب دبلوماسي الرسائل المذهبية للدعوة إلى الإسلام الحقيقي «الشيعي»، حيث قام الخميني بإرسال رسالة إلى غورباتشوف يدعوه فيها إلى هذا الإسلام. وهذا ما يفسر إقدام الثورة على لغة مذهبية خطابية جديدة ومتفردة للتعبير عن نفسها تجاه الخارج.

يسميه المتأخرون باسم (البناء - Reconstruction أو Re-enactment) وهو الأسلوب المشترك لكافة العلوم الإنسانية. نحن نطلق

= ونستطيع القول إن إيران حاولت من خلال سياستها الخارجية التي اتبعتها بعد الثورة التمهيد لبناء المجال الحيوي المذهبي، والتعظيم من مجالاته وقدرته، خاصة تجاه الدولة السنية التي تمثل إحدى أهم المجالات الحيوية بالنسبة لإيران الثورة، ومن هنا فإن الروافد التي شكلت الإيديولوجية السياسية للنظام الثوري الإيراني هي نفسها التأثيرات السياسية والفكرية لمزيج من التعاليم الزرادشتية والصفوية والقومية الآرية التي تفتخر بالإمبراطورية الفارسية وبمكانتها بين الأمم، والتأثيرات السلبية للثورة الدستورية التي حدثت في إيران عام ١٩٠٦م، وقد وجدت هذه الإيديولوجية التعبير عن ذاتها في الدستور الإيراني الجديد، وعكست حالة التناقض في مصادر تلك الإيديولوجية، فليس الحكم في المنظار الإسلامي قائما على أساس طبقي أو سلطوي فردي أو جماعي وإنما هو تجسيد للأهداف السياسية لشعب متجانس عقائديا وفكريا يقوم بتنظيم ذاته من أجل أن يشق طريقه في مسيرة التحول الفكري والعقائدي، فهل إيران - في وضعها الحالي - تملك هذا التجانس، أم إنها بيئة متناقضة ومتنوعة المصادر؟

إن أفكار الخميني جميعها تدور حول قضية الحكم والهيمنة والتوسع، فالحكم يجب أن يكون للفقيه، والشروط الواجب توافرها في هذا الحاكم هي العلم، والمقصود هنا العلم الشيعي. وبالقانون والعدالة يستمد الفقيه الشيعي سلطاته، ليس من أي جهة دنيوية، بل من الله. والذي يطابق الأفكار الواردة في الكتاب مع الممارسة اليومية للخميني يستنتج أن المقصود بذلك الفقيه هو شخص الخميني الذي يجب أن تكون إرادته فوق كل إرادة، وسلطانه فوق سلطة الشعب

مصطلح العلوم الإنسانية على تلك المجموعة من العلوم التي
يشتمل موضوعها الأفعال اللا اختيارية للبشر (actions).

= أما الدستور الإيراني الحديث فقد ترجم فكرة الحُلم الإمبراطوري وحدوده
الإيديولوجية مجدداً لكن وفق أطر دستورية وقانونية، ويغطاء مذهبي قومي لا
يعرف سوى العصبيّة، وبما أنه يعكس تلك البنية لذلك فإنه يكون نتاجاً للواقع
غير المستقر والمتناقض أصلاً، حيث إن المجتمع الإيراني امتاز على مر العصور
بعدة خاصيات أهمها ظاهرة عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، وكذلك
ظاهرة الحكم الاستبدادي العسكري على الأغلب، وكذلك البعد التاريخي
لتأثير الديانات السابقة للإسلام في إيران واستمرار هذا التأثير في بناء المجتمع
الإيراني، وهنالك خاصية أخرى امتاز بها المجتمع الإيراني ولا يزال هي
ظاهرة التخلف، وهذه الظاهرة تؤدي إلى التمسك بالسلفية المذهبية التقليدية
في إيران، فإذا كان الدستور قد عكس هذه البنيات فإنه من جهة أخرى افتقر
إلى التجانس والنقاء، أي إنه لم يكن نتيجة لذات الإسلام وأبعاده القيمة في
استلهامه لتعاليم القرآن وسنة الرسول محمد ﷺ.

إن الدستور الإيراني في الوقت الذي يعطي للسلطات الإيرانية حق
التدخل المباشر في شؤون الدول الأخرى يمنع منعاً باتاً التدخل في الشؤون
الوطنية الإيرانية، ويحافظ على الاستقلال السياسي ووحدة أراضي البلاد،
فندما يتعلق الأمر بالتوسع الخارجي فإن الرابطة الإسلامية «وحدة المذهب
الشيعي» تسوغ لإيران التدخل في شؤون الآخرين عنوة، لكن حينما يتعلق
الأمر بإيران تبرر المصلحة القومية الفارسية الإيرانية - وليس الإسلام - لتكون
حامية إيران بحدودها ومصالحها، ويتحدث الدستور الإيراني عن المسلمين
وفق وجهة نظره حيث «يعتبر المسلمون أمة واحدة، وعلى أساس تضامن
الشعوب الإسلامية ووحدةها، وتواصل سعيها من أجل تحقيق الوحدة
السياسية والاقتصادية والثقافية في العالم الإسلامي» باسم الوحدة الإسلامية =

المقولة الثانية: السياسة فلسفة، والمنيع الأساسي والمفقود الأساسي في هذا النطاق من الأفكار البشرية هو قضية السعادة

= تستطيع إيران وضع إطار مشروع للتدخل والاحتواء والسيطرة والهيمنة، ومرة أخرى تأتي الخاصية المطلقة لمصالح إيران القومية التي يدعو دستورها للمحافظة على حدودها وعدم التفريط بها: «يحظر إدخال أي تغيير في الخطوط الحدودية سوى التغييرات الجزئية مع مراعاة مصالح البلاد، ويشترط أن تتم التغييرات بصورة متقابلة، وأن لا تضر باستقلال ووحدة أراضي البلاد، وأن يصادق عليها أربعة أخماس عدد النواب في مجلس الشورى الإسلامي». ولمعرفة قيمة وأهمية هذه الفقرة لا بد من أن يُدرك صانع القرار في إيران أنها لازالت لغاية الآن تحتل أراضي دول إسلامية، وتعتدي على أخرى، وتتدخل في شؤون أغلبية الدول الإسلامية. وفي مواضيع أخرى يؤكد الدستور على حق إيران في التدخل رغم أنه يحاول نفي ذلك؛ «تعتبر جمهورية إيران الإسلامية سعادة الإنسان في المجتمع البشري كله قضية مقدسة لها، وتعتبر الاستقلال، والحرية، وإقامة حكومة الحق والعدل حقاً لجميع الناس في أرجاء العالم كافة، وعليه فإن جمهورية إيران الإسلامية تقوم بدعم نضال المستضعفين ضد المستكبرين في أية نقطة من العالم، وفي الوقت نفسه لا تتدخل في الشؤون الداخلية للشعوب الأخرى». وهذا الحق في التدخل الذي يؤكد الدستور مراراً اعتراف صريح بأن إيران سواء كانت بويهية أو عبيدية أو صفوية شاهنشاهية أو خمينية فإنها تقوم على هدف أساس هو التوسع من أجل السيطرة على العالم انطلاقاً من السيطرة على العالم الإسلامي والهيمنة عليه. ولكن السؤال: ما هو المقصود بالمستضعفين ومن هم المستكبرون؟ في الوقت الذي يعتبر فيه دستور الثورة ومراجعها الدينية أن المستكبرين في العالم الإسلامي هم الذين لا يطبقون الحكم الإسلامي الشيعي النقي؟ إن من يقرأ الدستور الإيراني يلاحظ ازدواجية مكشوفة، ففي حين =

الحقيقة للإنسان. من هنا جب شف حقيقة واجب السياسي (praxis) والحصول على الأنموذج لتوجيه الأعمال السياسية. ومن البديهي أن هوية هذه المقولة فلسفية بالكامل.

المقولة الثالثة: فن السياسة يعني إذن الكشف عن واجب متعلق بأساليب القيام بها، ويتمثل هذا الواجب بتصميم

= أنه يؤكد على الدفاع عن مصالح إيران الوطنية وحدودها ضد المسلمين وغير المسلمين، نرى الدستور الإيراني يتضمن مراداً سياسياً يسمح لإيران بالتدخل في شؤون الدول الأخرى تحت شعار دعم المسلمين في البلدان الأخرى، إذ ترد الفقرة التالية «في مجال بناء القوات المسلحة للبلاد وتجهيزها»: يتركز الاهتمام على جعل الإيمان والعقيدة أساساً وقاعدة لذلك، وهكذا يصار إلى جعل بنية جيش الجمهورية الإسلامية وقوات حرس الثورة على أساس الهدف المذكور، ولا تلتزم هذه القوات المسلحة بمسؤولية الحماية وحراسة الحدود فحسب، بل تحمل - أيضاً - أعباء رسالتها الإلهية، وهي الجهاد في سبيل الله، والنضال من أجل بسط حاكميه القانون الإلهي في العالم». فمن الواضح من هذه الفقرة أن القوات المسلحة الإيرانية تعد للغزو الخارجي ولاستعمار الآخرين باسم الإسلام الإيراني الشيعي الصحيح وفق وجهة نظرهم، وفي مواضع أخرى ترد الفقرة التالية وتوضح أكثر أهداف إيران التوسعية من خلال العمل على جعل هذا القرن قرن إيران حينما تقول: «على أمل أن يكون هذا القرن قرن تحقق الحكومة العالمية للمستضعفين وهزيمة المستكبرين كافة»، وأكد الدستور - أيضاً - على أن: «تنظيم السياسة الخارجية للبلاد على أساس المعايير الإسلامية والالتزامات الأخوية تجاه جميع المسلمين والحماية الكاملة لمستضعفي العالم»، وفي هذه الفقرة تبيح إيران لنفسها التدخل الكامل في شؤون كل دولة تحت شعار حماية مستضعفي العالم كافة. تم بحثه مفصلاً في كتاب إيران والإمبراطورية الشيعية الموعودة. (المحرر).

الإمكانات، ومن ثم تعبثها واستخدامها لتحقيق الهدف. وهذا العمل يحتاج إلى فن، و رجل دولة؛ إذ لا يتسنى لأي شخص القيام بذلك!

ومن أجل أن تكون المواضيع السابقة أكثر إيضاحاً أورد المثال الآتي: افترضوا أنني أريد أن أتقدم بسياستي الخارجية بالتدبير، ما الذي سأحتاج إليه؟

سأحتاج إلى ما يأتي:

أولاً: مجموعة يجب أن تكون مسلحة بالفكر (العلمي) في شأن فهم الظواهر الدولية؛ حتى تتمكن من أن تكتشف تصوراً أقرب إلى الواقع عن حوادث ووقائع بين الحكومات والشعوب. البعض يعتقد أن هذا الأمر سهل، ويمكن لكل شخص القيام به، أي يكفي أن يكون لدينا عدد من التلكسات الخبرية السرية أو غير السرية! لكن الأمر ليس هكذا! القضية أكثر تعقيداً وغموضاً من هذا الكلام بكثير، وبغير أداة (العلم) الذي هو دقيق وعميق يقبل التقييم لا يمكن الوصول إلى هذا الهدف. إن الذين يعتبرون أنفسهم (علماء) بالولادة من رحم أمهاتهم يعجزون - في الغالب - عن فهم العلاقات العائلية البسيطة مع الأقرباء. قد يكون ذلك نابعاً من مشكلة الجهل المركب الذي جعل - على سبيل المثال - من مسألة الحجاب أمراً خطيراً.

ثانياً: نحتاج إلى وضع السياسات (Policy Making). هذا الأمر هو الأساسي والأكثر ضرورة في تنظيم العلاقات الخارجية.

المشكلة الرئيسية هي أن ما هو مشهور ويتم طرحه في السياسة الخارجية من تحركات وذهاب وإياب وأمثالها يجب أن يكون سرّياً على الدوام إلى حد كبير؛ لأن هذه السياسات لس لها علامة دعائية يذهب وراءها شخص. أما أهل الفن - مع محاسبة مختصرة- يدركون كيفية أن تكون التحركات الخارجية بلا هدف ودون (وضع سياسات)!

ثالثاً: كل سياسة (policy) خاصة تحتاج إلى طرح علمي لتحقيقها، وهذا الطرح نفسه يحتاج إلى فن، ويكمن هذا الفن في اختيار طريق صحيح ومناسب يصمم بنجاح من بين طرق متعددة، ومن ثم يتحقق بالاستخدام المناسب للقوى والإمكانات. ويلزم هنا الذكاء والفطنة! لكن من الممكن أن يكون لدينا وزارة خارجية طويلة وعريضة ومئات الدبلوماسيين النشطين، لكن لا يملك أي منهم أن يكون مدبراً في العلاقات الخارجية للنظام. تعني (الحكومة) للبعض مجموعة من الأفراد باللقاب خاصة، فانت مثلاً تضع متي شخص في مكان، وتعطي كل واحد منهم لقباً، أحدهم رئيس، وآخر وزير، وآخر مدير عام، وقس على هذا، وتقول إننا شكلنا حكومة! والحقيقة أن هوية الحكومة العمل (أو بعبارة أفضل الأعمال Functional) لقد أوردنا السياسة الخارجية مثالا، ونستطيع أن نبحث في مؤسسات أخرى على نحو مشابه أيضاً.

٤- بعض الملاحظات التاريخية:

(أ)- يوجد في التاريخ القديم للفكر السياسي ما لا يقل عن ثلاثة منابع وسلسلة مصادر بقيت أثاراً مكتوبة، وهي: التراث السياسي الصيني، والإيراني، واليوناني. ومن المسلم به أن الفكر السياسي اليوناني يتمتع باتساع وتكامل رئيسي ملفت للنظر أكثر من نظيره الآخرين.

فيثاغورس هو أول حكيم كبير يوناني بحث في أمر السياسة بفكر دقيق، وأوجد بنفسه حزباً سياسياً خاصاً تحت عنوان (حزب الأخوة). حيث إن الذين جاءوا بعده نجحوا في تشكيل حكومة في نقاط مختلفة.

طبعاً فيثاغورس حكيم جامع للأطراف، ونابعة لا مثيل له، وقد كان مرشد فرقة خاصة في التصوف والسيرة والسلوك، وكان لهذه الفرقة دور رئيسي في المحاسبة والمراقبة اليومية والعبادات في مختلف الأيام. ومن ناحية أخرى كان عالماً متبحراً في الرياضيات والمنطق والفلسفة والطبيعات والنجوم؛ فقد اكتشف - مثلاً - في علم المنطق والرياضيات نظرية نادرة تسمى (محاسبة الذهن - Arithmatization of language)، وقد تم اكتشافها من جديد بعد أكثر من ألفي عام؛ أي في حدود عام ١٩٣٠ ميلادي من قبل أكبر نابغتين في القرن: تارسي (Asterisk) وورت غودل (K.Godel). وما علوم الحاسوب اليوم إلا إحدى الأمور التي تمت دراستها من قبل هذه النظرية.

* الفيلسوف رفيع القدر صدر المتألهين ملا صدرا الشيرازي يعتبر في رسالته «الحدوث والقدم» فيثاغورس أحد طلاب النبي إدريس (عليه وعلي نبينا السلام).

(ب) بعد فيثاغورس اشتغل حكماء كثيرون في اليونان بالأفكار السياسية، لكن سقراط هذا الذي كان الجوهرة المشعة في سماء الحكمة والتصوف بإفاضاته التي لا مثيل لها قدّم السياسة في بناء شامل وقوي. وجاء بعده أفلاطون الذي كان من بين طلاب سقراط، وقد ترك الأخير مؤلفات قيمة، مثل الجمهورية وغيرها على أساس تعاليم سقراط وأفكاره الخلاقة.

بعد أفلاطون ظهر أرسطو الذي كان متألهاً وحكيماً ذكياً لا مثيل له. وهو الذي بنى أساس السياسة العلمية والفلسفية بمسلكه الخاص بصورة لا زالت - ومنذ قرون من بعده - ملهمة ومرشدة للباحثين في عالم السياسة، ففي كتابه السياسة الذي يعتبر واحداً من الكتب الشامخة في الفكر السياسي للإنسانية نجد مواضيع رائعة ومهمة بالنسبة للمقولات الثلاث للفكر السياسي، وهي: علم السياسة، والفلسفة السياسية، وفن السياسة.

(ج) مع بداية المرحلة التاريخية لرنسانس والثورة الفرنسية الكبرى وظهور نوابغ أمثال: مكيا فيلي، وهو بز، وجان جاك روسو، وجان لوك، وهجل، وانت، وباخ، وشوبنهاور، وماس، وبرو، ومارس، وإنجلز - نصل إلى بوابات القرن العشرين في وقت وصل فيه نطاق الفكر السياسي في الغرب بما

قام به هؤلاء وأمثالهم من إبداع وتجديد إلى درجة من الروعة والنضج والعمق. إن القرن العشرين - دون شك - لا مثيل له في الفكر السياسي للبشرية؛ حيث إن الإنجازات الإنسانية في الفكر السياسي اليوم واسعة كالمحيط، إلى درجة لا يمكن معها التركيز إلا على زاوية منها، أو بعبارة أفضل التعرف إليها!

(د) لقد دخل علينا «جدول ماء» من بحر المعارف السياسية نحن الإيرانيين من قبل المعلم الثاني أبي نصر الفارابي، والشيخ الرئيس أبي علي بن سينا، والخواجة نصير الدين الطوسي^(١)،

(١) (من المعروف أن من أهم أسباب انهيار الحضارة الإسلامية و انتقالها للغرب هو سقوط دار العلم (بغداد) بيد المغول، هذا السقوط لم يكن ممكناً لولا مساعدة الشيعة للمغول. ولا يخفى على من له أدنى وعي تاريخي بالشيعة دور محمد بن محمد بن الحسن (المعروف بنصير الدين الطوسي) وابن العلقمي في سقوط بغداد عاصمة الخلافة الإسلامية آنذاك، وما جره على المسلمين من القتل والخراب والذل والهوان بالاتصال بهولاكو وإغرائه بغزو العراق، حيث اتفق ابن العلقمي والطوسي مع ملة الكفر ضد الخلافة الإسلامية بحجة الدفاع عن أنصار الإمام علي - رضي الله عنه - وشيعته، والمعروف أن الطوسي - بنظر الشيعة - يسمى: أستاذ البشر والعقل الحادي عشر، وسلطان المحققين، وأستاذ الحكماء والمتكلمين، وفخر الحكماء، ومؤيد الفضلاء، ونصير الملة. وتُجمع المصادر التاريخية (السنية والشيعة) على أن سقوط بغداد كان نتيجة مؤامرة دنيئة حاكها الوزير الشيعي «ابن العلقمي» وباركه على تلك الخيانة العالم المنجم الشيعي «نصير الدين الطوسي»؛ حيث تعاون ابن العلقمي والطوسي و«شيعة الكرخ» على الانتقام من =

لكن هذا الجدول اندحر تدرجاً في صحراء الأوضاع الاجتماعية الخاصة التي كانت سائدة في ذلك الوقت، حتى جاء سماحة

= المسلمين والثار من الدولة الإسلامية وتمزيقها من أجل الثار من السنة، وقد خرج الشيعة في الكرخ والحلة وبغداد لاستقبال هولاكو استقبال الفاتحين الأبطال، والتحق خلق كثير من الشيعة بجيش المغول، وأعانوهم على القتل والاغتصاب. وقد حذر المنجمون هولاكو من غزو بغداد وقتل الخليفة؛ لأن العالم سيصير أسود مظلماً، وستظهر علامات القيامة، لكن مستشاره الشيعي نصير الدين الطوسي فند وسفه آراء المنجمين، وأكد لهولاكو أن كل ما قالوه مجرد هراء، وأن طالع النجم الحقيقي يبارك له قتل الخليفة، واستباحة أعراض المسلمين.

يقول الرواة إن هولاكو في تقدمه نحو بغداد استدعى «نصير الدين الطوسي»، وأخذ يستشير في ما أبداه الفلكي حسام الدين من تنبؤات حول المصائب التي ستقع في حال دخول بغداد. وعارض الطوسي كل ما قاله الفلكي حسام الدين، وبذل جهداً رائعاً في إقناع هولاكو بأنه لا خوف على الإطلاق من الهجوم على بغداد، بل أكد له أن الطريق إلى مدينة السلام مفروش بالورود، وأنها كالثمرة اليانعة مهيأة للسقوط دون عناء يذكر. (ما أشبه اليوم بالأمس، فقد صورت إيران الشيعية ومن ورائها التيارات الشيعية الموالية لها أن الشعب العراقي سوف يستقبل القوات الأمريكية بالورود)، وقد أكد كثير من المؤرخين أن هولاكو عمل بنصيحة الشيعي نصير الدين الطوسي؛ فغزا بغداد، وقتل الخليفة قتلة شنيعة؛ حيث وضعه في كيس من الخيش، وديس بأرجل الخيل والجنود!

من هنا كانت آراء الطوسي بمنزلة الدعائم التي قامت عليها خطة هولاكو في الهجوم على العراق، وهي خطة قامت على أساس تحريك الكتل والفصائل المغولية لتطويق بغداد من كل جانب. ويؤكد كثير من المؤرخين أن هدف =

الإمام الخميني - قدس سره الشرف - حكيم عصره الأوحده،
والفيلسوف الذي لا مثيل له في زمانه، ومفكر القرن العشرين

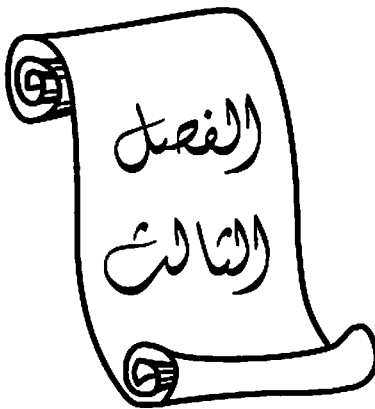
= نصير الدين الطوسي من خيانة الدولة الإسلامية هو أن يزيل السنة بالكلية،
وأن يظهر البدعة الرافضية، وأن يعطل المساجد والمدارس، وأن يبيح للرافضة
مدرسة هائلة ينشرون بها مذهبهم، فلم يقدره الله على ذلك، بل أزال نعمته
عنه، وقصف عمره بعد شهور يسيرة من هذه الحادثة، وأتبعه بولده. ومن هنا
يجب أن لا يغيب عن أذهاننا أن نصير الدين الطوسي كان من الشيعة، وأنه
رغم كتابته في الموضوعات الأخلاقية والدينية أنكر جميل مضيفيه من
الإسماعيلية، كما ساعد على الإيقاع بالخليفة في سبيل أن يرضي فأنحاً وثناً
سفاكاً للدماء مثل هولاءكو.

يجب أن نفترض أن ابن العلقمي خدعته الوعود الطيبة التي بذلها المغول،
ثم أعماه التعصب المذهبي، فزين له تفضيل الوثني الكافر على من يخالف
مذهبه من أهل دينه، وربما يضاف إلى ذلك أنه كان على وفاق مع نصير
الدين الطوسي الذي أصبح وزيراً لهولاءكو خان، والذي كان مثله - أيضاً -
من أهل الشيعة، فقبل من أجل هذه الفروض جميعها أن يخون الخليفة وأن
يخون بغداد، وأن يسلمهما معاً إلى المغول ليفعلوا بهما ما يشاءون. ومن
جملة أمره المشهور المعروف المنقول حكاية استيزاره للسلطان المحتشم هولاءكو
خان، فقد جاء في موكب السلطان المؤيد مع كمال الاستعداد إلى دار السلام
بغداد لإرشاد العباد وإصلاح البلاد، بإبادة ملك بني العباس، وإيقاع القتل
العام من أتباع أولئك الطغام، إلى أن أسال من دمائهم الاقتذار كأمثال
الأنهار، فانهار بها في ماء دجلة، ومنها إلى نار جهنم دار البوار. (شرح
تبصرة المتعلمين، ج ٤، ص ١٣١-١٣٢)

ولذلك يبكي في هذا العصر «الإمام الخميني» على فقدان أمثال نصير
الدين الطوسي، فيقول ما نصه: ويشعر الناس بالخسارة.. بفقدان الخواجة=

اللامع، جاء ليضيء القرن العشرين بمشعل البصيرة والمعرفة، بحيث إن آثار ذلك ستبقى لقرون قادمة قابلة للفهم والإدراك. وطوبى للجيل الحالي الذي ظفر بإدراكه حضور هذا النجم المتلألئ.

= نصير الدين الطوسي وأضرابه ممن قدم خدمات جليلة للإسلام! ولا ندري هل كان هولاء من هؤلاء الفضلاء الذين أيدهم الطوسي، ومن بعده الخميني؟ وهل كان المغول يمثلون الملة التي نصرها الطوسي على المسلمين فهتكت الأعراس وخربت مركز الحضارة الإسلامية؟ لقد كان ابن العلقمي من حاشية هولاء وهو يخرب ضريح الإمام موسى الكاظم فلم يبد منها ما ينم عن اعتراض! على غرار ما تقوم به القوات الأمريكية من تدنيس الأماكن الشيعية اليوم في العراق دون أن يحرك ذلك ساكناً. (خدا بخش. نصير الدين الطوسي، جلد أول، تهران، ١٣٦٤، ص ٢٦-٢٧. مصطفى كامل الشيبلي. الفكر الشيعي، مكتبة بغداد، ١٩٧٩، ص ٨٦، ٨٧، ٩٥، ١٣١-١٣٢، ٤٣١-٢٤٣- أفا بزرگ. علامة نصير الدين طوسي، جلد أول، مشهد، ص ٢٨. حسن علوي. زندکینامه نصیر الدین الطوسی. قم، انتشارات رضوی، ص ١٣- ١٤ ول. دیورانت، قصة الحضارة، المجلد الرابع، الجزء الثاني، دمشق، ١٩٨١، فصل المغول. مصطفى جواد، یادنامه، تهران، انتشارات دانشگاه، ١٣٦٨، ص ٨٦-١١٥. خمینی، صحیفه نور، ص ٨٩- ٩٠).
المحرر.



المصادر الأساسية لتدوين السياسة في الدولة

١- هوية الاستراتيجية الوطنية

٢- الأهداف المصيرية للنظام

١- هوية الاستراتيجية الوطنية:

من المهم جداً للسياسي أن يعرف أولاً ما يريد، وثانياً أن يقدر على الأمور التي يريد! السياسي الذي يريد أن يدير الدولة يواجه عدداً وافراً من القضايا المرتبطة بالمهمة، وكل حزمة من القضايا مرتبطة بمصالح سياسية أو اقتصادية لمجموعة. إذن، من أين يجب أن يبدأ السياسي؟ ولأي من القضايا يعطي الأولوية؟ ولأي حد يدفع ثمن كل قضية؟ بعض السياسيين يتصرفون بشكل وكأنهم أول مراجعين؛ يقومون أولاً بطرح قضاياهم وتوضع في بداية جداول أعمالهم، ثم يتواصل هذا الأمر ما دام أنه لا يواجه بحواجز أو مجموعات منافسة.

وهكذا يكون السياسي؛ فهو أولاً: بدلاً من أن يقوم بتوجيه الأمور يسجن من قبل حركة الأعمال ويسير مرافقاً لها.

ثانياً: مثل هذا السياسي يقوم في بداية العمل بإرضاء الجميع! لكن بعد مدة لا يرضى عنه الجميع! لأنهم يرون منه - على الأقل - لمدة دورة واحدة تصرفات متلونة ومتذبذبة.

ثالثاً: أكبر ضرر وخسارة توجه للدولة من قبل السياسي أنه يباشر في حل قضاياها بدلاً من حل قضايا الدولة، هذا إذا تفنن واستطاع أن يحلها!

(السياسي) ليس دلالاً ولا (مهين أعمال). السياسي يعني بتدبير أمور الدولة وإدارة الدولة بمعناها الإداري؛ لذلك يجب عليه

أن يعلم بالدرجة الأولى الأمر أو الأمور المحورية بحكم كونه المصدر لقضايا الدولة، ومن ثم يسعى إلى حل الفروع بالرجوع إلى الأصول.

ومن ناحية أخرى تستوجب الأعمال الرئيسية للدولة أن تتمركز الإمكانيات بنحو معين ولمدة طويلة نسبياً للقيام بالأمور الإدارية، وأن تتابع بشكل مستمر حتى يكون هناك احتمال لأن تصل إلى نتيجة. وإذا تقرر أن يكون كل يوم العمل بالوتيرة نفسها (للمجموعة النشطة)، فمن المؤكد أنه لن يستطيع القيام بعمل رئيسي أو أساسي. (الاستراتيجية الوطنية) هي إطار يجب على رجل السياسة أن يستعين بها لتحديد أولوياته، وأن يقوم بتوجيه وتعبئة إمكانيات الدولة لتحقيق أهدافها.

(الاستراتيجية الوطنية) ليست برنامجاً خيالياً، بل يجب تصميمها مع الأخذ بعين الاعتبار الوضع القائم، والذي هو نفسه حاصل نتائج متنوعة، وأوضاع سابقة ومستقبلية، وهيكل القوة الكلية للنظام، وليست قوة سياسي! يوجد هنا نقطة دقيقة: إن السياسيين - في الغالب - يشتبهون في قوتهم مع قوة النظام: من الممكن أن يكون أمام السياسي مجموعات معارضة متعددة، بحيث تحول كل واحدة منها بينه وبين أن يقوم ببعض متطلباته، لكن (الاستراتيجية الوطنية) يجب أن تكون فوق (استراتيجية السياسي)؛ ولهذا السبب هذه هي حالة (الوطنية) بشكل دقيق. من الممكن أن يكون للسياسي دور أساسي في تحديد وتقديم

الاستراتيجية الوطنية، لكن في أية حال يجب على الاستراتيجية الوطنية أن لا تتغير بقوة أو ضعف، أو ذهاب أو بقاء سياسي؛ ولهذا نحن نحتاج إلى آلية متافيزيقية لاتخاذ القرارات العادية في الهيكل التنفيذي للدولة من أجل (تحديد الاستراتيجية الوطنية). يجب علينا أن يكون لدينا نظام خاص يحتوي على الهيكل القانوني اللازم بدقة.

٢- الأهداف المصيرية للنظام

من أجل تدوين وتصميم الاستراتيجية الوطنية للجمهورية الإسلامية الإيرانية في العقد الثاني من حياتها المليئة بالفخر والعزة أرى أن هناك ثلاث قواعد أساسية تمثل المصدر لجميع القضايا المتعلقة باستراتيجيتنا الوطنية:

الأولى: موقع إيران في العالم الإسلامي (إيران أم القرى)^(١).

(١) لا شك بأن هناك مجموعة أخرى من العناصر الأساسية التي تمثل عوامل قوة لإيران وفق نظرتهم المذهبية للإمبراطورية المهدوية القادمة، فهي تشمل محددات جغرافية لدولة القلب المذهبي تتمثل بفعالية الموقع وأهميته بالنسبة للمهدي الشيعي، حيث ستدعم إيران قوة المهدي من خلال بنائها دولة القلب المذهبي، بحيث ستكون جاهزة للانطلاق بعد أن تصبح دولة المركز أقوى دولة عسكرية واقتصادية في المنطقة، فمرونة الموقع وقوة إمكاناته سوف تمكن دولة القلب المذهبي من أن تصبح حلقة الاتصال بين القلب والأطراف (الهلال الإقليمي والخارجي)، هذا عدا عن فعالية هذا الموقع وإمكاناته ومكوناته =

الثانية: الأمن الإيراني (الدفاع المؤثر).

الثالثة: تعمير إيران (التنمية).

وكل ركن من الأركان الثلاثة المذكورة يحتاج إلى أبحاث دقيقة، سنشير - إن شاء الله - إلى بعض منها في هذا الفصل والفصول القادمة، لكننا سنكتفي هنا ببيان النقاط التالية:

= في بناء دعائم مصدات دفاع مذهبي داخل الدول التي ستكون هدفا لفتوحات المهدي الشيعي القادم من بلاد فارس، كذلك ما يتمتع به هذا الموقع، وما أكسبه لإيران من أهمية تتمثل بمواردها العسكرية (التقليدية وفوق التقليدية) الاقتصادية، الروحية، وما تمتلكه من موارد داخلية وخارجية كاملة، وكذلك فإن للجزر الإيرانية سماتها، خاصة أن تكوينها لوحداث جغرافية سوف يشكل نقاط ارتكاز تمنع تقاطعها الطبيعي مع الحدود السياسية لهلال الخارجي الذي سوف يشكل خطوطاً دفاعية مذهبية من الدرجة الأولى، ولهذا فهي متحفزة للاستفادة من الموارد القادمة من الأقليات الشيعية والإيرانية في دول الهلال الإقليمي وإمكاناتها المختلفة، وتدوير هذه الموارد لدعم جهود المهدي لتحرير الشعوب من خلال تشيعهم. ومن هنا فإن إحدى أهم اهتمامات دولة القلب المذهبي الشيعي هو السعي للسيطرة على موارد إضافية جديدة من دول الهلال الإقليمي التي دخلت فعليا ضمن مجالها الحيوي المذهبي، وفي مقدمتها العراق ونقطه. وهذا يفسر أهداف إيران من صياغة حركة اقتصادية فعالة بين مركز دولة القلب المذهبي الشيعي والجيوب الشيعية بصور وأشكال مختلفة ليكون العراق أول خطوط الإمداد المذهبي، ويمثل في الوقت نفسه أقوى المصدات التي تسعى دولة القلب المذهبي «إيران» لبنائها.

هذا يفسر أيضا - وفق هذه الرؤية - سعي إيران لأسباب وغايات تتعلق بتأسيس «قواعد ارتكاز ومداخل نفوذ» إلى المقتربات الجغرافية داخل =

النقطة الأولى: إلى أي حد يجب علينا تحديد نطاق اهتماماتنا فيما يتعلق بموقع إيران في العالم الإسلامي؟ هل تشمل

= الهلال الداخلي والخارجي، بهدف تجنب التعرض المباشر للعدو لحظة اندلاع أية نزاعات جديدة، وعدم التعرض «المركز المجال الحيوي في حال تهديده نتيجة نشوب أية أزمة مستقبلية. وهذا الأمر لم يتحقق دفعة واحدة أو بين عشية وضحاها، بل استفادت الجمهورية الإسلامية بصورة هائلة ومرحليا من الظروف الداخلية الإيرانية، والمتغيرات الإقليمية والدولية للتفرغ بهدف بناء هذا المجال على مراحل متعددة من خلال تداخلها وتفاعلها مع مداخل الأزمات الإقليمية الموجودة في المنطقة، ومستفيدة - في الوقت نفسه - من الظروف الدولية التي باتت تستهدف الإسلام السني، وتقديم الشيعة لأنفسهم كبديل، كل ذلك بهدف تهيئة الظروف والأدوات لنجاح المهدي الشيوعي الذي سيخرج العالم من الظلمات إلى النور. وفي إطار فكرة الدولة المهدوية الشيعة نستطيع تقديم تصور حول توظيف إيران مجموعة من الاستراتيجيات لتحقيق ذلك.

وقد يكون من المناسب في هذا المجال الإشارة إلى الحالة العراقية التي تناولناها سابقا بالبحث والتحليل، خاصة أن الأزمة العراقية تحوي ميزات استراتيجية ومذهبية هامة جعلت إيران تحاول توظيف هذه الأزمة لإسقاط موضوع المهدي، وإقامة دولته، وتهئية البيئة العراقية من خلال افتعال القتل والتدمير المنهجي المنظم على اعتبار أن هناك علامات دالة على ظهور المهدي الشيوعي يمكن تلمسها والتأكد من صحتها من خلال الواقع العراقي. ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل تم الدفع باتجاه تدمير العراق وسنته، وأسهمت دولة القلب المذهبي «إيران» بذلك للتسريع والتعجيل بظهور المهدي الذي ينتظر بدوره أن يتم خراب البصرة، وبياد العراق، وتدمير مساجده... حتى يعود. وقد دعمت المراجع الدينية الشيعية في إيران والعراق هذه الأفكار الخطيرة،=

استراتيجيتنا الوطنية حدودنا الجغرافية - فقط - أم أنها تتعدى ذلك؟ هناك فكرتان متباينتان في هذا الخصوص: إحداهما تدعو إلى أن تكون مسؤوليتنا - بصفتنا حكومة إيران - محدودة بها، وفيما يتعلق بما وراء الحدود فعلياً أن نقوم - فقط - بتبليغ الإسلام، طبعاً إلى الحد الذي لا يجري فيه الصدام مع القوانين

= وقامت بتوجيه فرق الموت الشيعية، التي تعتبر إحدى أهم أدوات إيران للإفراغ غاراتها الحيوانية في الفتك والقتل والتدمير انسجاماً مع القاعدة الشيعية المتوارثة: «كل يوم عاشوراء، وكل أرض كربلاء، وكل شهر محرم، ولكل زمان ظالم كيزيد»، وقد تصاعدت الأصوات الشيعية في الدول العربية لمنحهم حقوقهم المذهبية والسياسية تحت توجيه مراجع التقليد والفتاوى المستوردة من العلماء القاطنين في مدينتي قم ومشهد والمحتكرين للحوزة والإفتاء، والذين طالبوا نظراءهم في المذهب على الضفة الأخرى - خاصة دول الخليج العربي - بمنحهم مزيداً من الامتيازات السياسية والمذهبية، وإحياء مراسمهم يوم ولادة المهدي، والتبشير بقرب عودته لتخليصهم من السياسات الشيطانية لتحطيم الكيانات السنية. ويأتي هذا الهدف على رأس أولويات مراجع الشيعة؛ حيث يرون أن هدوء العراق والمنطقة معناه تأخير ظهور المهدي؛ لذلك ينبغي نشر الخراب والدمار في كل مكان، عدا طبعاً دولة القلب المذهبي «إيران». وهذا يفسر لنا لماذا قدمت وتقدم إيران الدعم للعديد من القوى الشيعية، التي بثت وتبث الدمار في العالم العربي والإسلامي، فهي مستعدة للتحالف مع الشيطان في سبيل تحقيق هذا الهدف، انسجاماً مع هدفها الطموح في بناء إمبراطوريتها الشيعية. ومن هنا نجد أن إيران تنطلق من خلفيات إمبراطورية مذهبية وخرافية حاكمة على دول العالم السني، وأنها مستعدة للتحالف مع الشيطان في سبيل تحقيق هذا الهدف

الدولية؛ يجب علينا أن نعمل - فقط - على إعمار إيران وأن نقويها. هذا نفسه أفضل دعاية للإسلام والثورة الإسلامية^(١).

(١) لقد برزت العديد من النظريات التي تناولت كيفية بناء النماذج التي تناولت كيفية بناء الإمبراطورية الشيعية بعد نجاح الثورة الإسلامية في إيران، أولاً: المدرسة البراغماتية في بناء الإمبراطورية الإيرانية: المذهب مقابل الأيديولوجيا «النموذج الروسي»: يطلق على أنصار هذا الرأي «البراغماتيون» اللذين يوظفون الإسلام كغطاء لبناء إمبراطورية إيرانية ذات طابع قومي مذهبي؛ فهم يؤمنون بأهمية توظيف الأمة الإيرانية لكافة إمكاناتها القصوى من أجل النمو داخل المجتمع الدولي؛ لذا فهم يريدون كل شيء من أجل الداخل ومن أجل الأمة القاطنة فيه. وتعتقد هذه الجماعة بأن الهدف من التمسك بالإسلام إنما هو في الواقع لتدعيم موقف إيران وتدعيم قوتها؛ كما أنهم يؤمنون بأنه إذا ما قامت إيران بنشاط دولي في العالم الإسلامي يقوم على أساس مساندة حركات التحرر الإسلامية، وعلى تصدير ثورتها الإسلامية، فهي في الواقع تحقق هدفاً مبدئياً يضمن هذا التوسع، ويسهم في الغزو المعنوي الذي يضيف القوة على إيران، وتطبيقاً لذلك، إذا ما امتلكت إيران قواعد شعبية وأيديولوجية في لبنان، وقدمت تمويلاً مذهبياً لأفغانستان، واكتسبت نفوذاً مذهبياً ومعنوياً مماثلاً في باكستان، فإنها في الواقع ستصبح جميعها قواعد غير قومية وغير محدودة لإيران، ومن هنا فإنه يتوجب عليها أن تستفيد منها لأقصى درجة لغاية فرض هيمنة أكبر إذا اقتضت الضرورة، وهكذا يكون من الطبيعي أنه إذا أصبح لإيران قاعدة مثل لبنان، فهي ستكون بمثابة دعم لها خارج حدودها، تستفيد منه وقتما تشاء، أو أنها مثلاً تستفيد من حزب الله في توجيه ضربة ضد مصالح الدول التي لها عداوة معها. وما لا شك فيه أن إيران في هذه الحالة سوف لن تكون مجرد دولة، بل ستصبح تياراً عالمياً يتمتع بالهيمنة والقوة خارج حدودها. ويحاول بعض=

يقول مؤيدو هذه المجموعة أنه بمجرد أن نقلنا نطاق عملنا إلى أبعد من الحدود يجب علينا أن ندفع الثمن، لماذا؟ والرأي

= منظري السياسة الخارجية الإبرانية الربط بين هذا الامر ونجاح روسيا في بناء إمبراطورية كبيرة، فوق وجهة نظرهم فإن الاتحاد السوفيتي الاشتراكي انتهج هذا النهج لأمد طويل، على المستوى التطبيقي في سياسته الخارجية، وكان ذلك من أسباب قوته وهيمته بوصفه قوة عظمى في ميدان السياسة الخارجية ذات البعد الأيديولوجي، وما كان تأسيس الكوميترن والكمينفورم وتوظيفهما، وتقديم الدعم اللامحدود لكوبا ولجميع الحركات الثورية الشيوعية في العالم، إنما هو تطبيق لهذه الرؤية، وتحقيق للهدف الذي ذكر سالفاً، حيث أرسى الاتحاد السوفيتي دعائمه من خلال هذه الاستراتيجيات، وقام بنشر نفوذه في أنحاء العالم، لا سيما في أوروبا، إذ أسس في دول مثل فرنسا وإيطاليا أعظم الأحزاب الشيوعية الموالية له، والتي كان من خلالها يثير الفوضى العمالية التي تؤثر بحدة على صناعة القرار في هذه الدول وقتما يشاء، وبها استطاع الروس - أيضاً - إرباك الوضع السياسي للأعداء. في الواقع كان الاتحاد السوفيتي يتنفع من الأيديولوجيا الماركسية-الشيوعية بوصفها أداة من أدواته الفاعلة في سياسته الخارجية وفي إدارة علاقاته الخارجية. أما فيما يخص الحكومة الإسلامية وسياستها الخارجية، فقد جرى هذا النمط الجدلي حولها ولا يزال، حيث إننا نعلم أن الإسلام دين الأمانة الإسلامية، وأن كل من يؤمن بهذا الدين في أي مكان في العالم، يعد من هذه الأمانة، ومن ثم تصبح للمجتمعات الإسلامية الأخرى حقوق وواجبات على عاتقه. فلقد خرق الإسلام الحدود الجغرافية في جميع أحكامه وقوانينه ووصاياه، وتخطى حدود الدولة الواحدة، ومن ثم فهو لا يهتم بتقسيم الأمانة في إطار الحدود المتفق عليها دولياً، ذلك لتحكمه في أتباعه وحمايتهم ورعايتهم أنى كانوا، لذا نجد أن القول المأثور إذا سمع المسلم استغاثته=

الثاني هو أن إيران الإسلامية ليست إحدى الدول الإسلامية فحسب، فهذا تجاهل للوضع التاريخي للشعب الإيراني، وفي

= أخيه المسلم ولم يغنه فليس بمسلم هي الأساس لفكرة الإسلام اللاحدودي وغير القومي والعالمي. ثانياً: التأكيد على هذا في بدايات عمر الثورة تأكيداً شديداً، لدرجة أن أعداداً كبيرة من مسلمي الدول المجاورة، لا سيما أفغانستان وبنجلاديش وباكستان والعراق، ترددوا على مكاتب تمثيل جمهورية إيران الإسلامية في بلادهم، ودخلها عدد آخر منهم طلباً للتجنس بالجنسية الإيرانية، ومطالبين بحقوق المواطنة اعتماداً منهم على مبدأ أن الإسلام لا يعرف الحدود. ثانياً: المدرسة الدينية «نظرية التكليف الإلهي»: نموذج الدولة الإسلامية: تركز هذه النظرية على ضرورة العمل بالتكاليف الدينية بغض النظر عن العواقب أو النتائج المترتبة على ذلك. ويعتقد أنصار هذه النظرية أن ما يهم في سبيل الوصول إلى أهداف السياسة الخارجية القائمة على الشريعة الإسلامية المقدسة، هو تطبيق القوانين الإلهية، ولا يجب علينا في هذا الصدد أن ننظر إلى العواقب أو النتائج المترتبة على ذلك، وقد أثر أنصار هذا الرأي البعد الأيديولوجي للسياسة الخارجية الإيرانية وطموحاتها المتعددة، حيث تعتقد بوجود الحيلولة دون انعكاس المتغيرات والظروف الحالية في العالم على أي من مبادئ ومراكز السياسة الخارجية للبلاد وطموحاتها. ويعتقد أنصار هذا الرأي بوجود «النصرة»؛ بمعنى أنه إذا استجار أي من الإخوة المسلمين من أي مكان في العالم بالجمهورية الإسلامية الإيرانية فعليها أن تهب لمساعدته ونجده، والتباطؤ في ذلك غير جائز شرعاً، والعذر فيه غير مقبول على الإطلاق.

ويجدر بنا هنا الإشارة إلى جملة من القضايا والأمور، فوجود قاعدة «الوسع» أي أن كل مسؤول أو حكومة إسلامية، مسؤول في حدود وسعه، جعل جميع الالتزامات والواجبات والتكاليف التي يلقيها الشرع على =

الحقيقة هو تنازل (الإنسان) إلى (الإقليم الجغرافي). والواقع أن إيران هي (أم القرى/ دار الإسلام). انتصار أو هزيمة إيران هما انتصار وهزيمة للإسلام. ومن ناحية أخرى، إيران هي مهد الإسلام الحقيقي والخالص.

هل نجد في أي مكان من العالم الإسلامي نموذجاً قابلاً للمقارنة بهذا النموذج؟ هل هناك حكومة في أي مكان من العالم الإسلامي همها الأساسي فيها هو (الإسلام)؟

إننا نحمل رسالة دينية ومسؤولية إسلامية بأن نحافظ علي إيران بصفتها أم القرى. لا أن نتنازل عن إيران لمنطقة جغرافية،

= عائق حكام الدول الإسلامية وعلى عاتق المسلمين محدودة بمرتکز محور «الوسع»، فالحكم القائم مكلف بتقديم العون للمسلم قدر «وسعه»، وعليه واجب التلية، أما بخصوص العلاقة بين إيران والدول الأخرى فهي علاقة غاية في الأهمية، وعلى الجمهورية الإسلامية أن تهتم بذلك، حيث تعتبر إيران - بوصفها الدولة الإسلامية المركزية ومقر الحكم الإسلامي - أن أي مواطن مسلم في الدول الإسلامية يُعتبر مواطناً مثل جميع مواطنيها، فتشركه في وجودها وقوتها وإمكاناتها المالية وثروتها، ولا تعترف معه بحدود جغرافية، فهذا المسلم الذي لا يعترف بالحدود سيهب فور سماعه نبأ تعرض إيران للخطر ويصل إليها بأية طريقة كانت، ويجعل من نفسه درعاً يحمي إيران - الحالية - من نيران العدو. هذا هو المسلم الذي لا تعترف «أم القرى» بالحدود معه، ولن تفرق بينه وبين الإيراني، بل ستعلى من شأنه، لكن بالمقابل فإن التدقيق في كافة الأمور والأوضاع والأحوال أمر له أهميته. قد تم بحثه مفصلاً في كتاب إيران والإمبراطورية الشيعية الموعودة.

وبعد ذلك نجتهد في المحافظة عليها. إذا كان هناك تكاليف مالية
لأم القرى فليس هذا مهماً. فهذه التكاليف من مقولة الإسلام
نفسه. أليس انتصارنا انتصاراً للإسلام؟ إذن لماذا يجب أن نتحدث
أساساً في المصاريف؟

لذلك يجب أن يطرح الدفاع عن العالم الإسلامي في
استراتيجيتنا الوطنية كركن أساسي، ويجب أن يكون مد نظرنا
قيادة العالم الإسلامي.

إنني أعرف الرأي الثاني بشكل صحيح؛ ولذلك وضعته
أحد أركان الاستراتيجية الوطنية. ومن البديهي أن يرافق هذا
الركن أثناء العمل آثار كبيرة سواء في داخل إيران أو في خارجها.
النقطة الثانية: الحكومة - وكما أشير سابقاً - ليست - فقط
- مجموعة من الأشخاص باللقاب خاصة، بل لها هوية (عاملية -
functional). في تحليل هذه الجهة نصل إلى مفهوم (الأمن)، لكنه
في الدرجة الأولى عمل الحكومة! جذور الأمن المحافظة على
النظام، فالنظام مثل (جسد) له كرامة مادية وكرامة معنوية أيضاً.

تظهر الكرامة المادية للنظام في الأرض الجغرافية والعرق
واللغة وأمثالها. أما الكرامة المعنوية للنظام فتظهر في الدستور،
وفي (الفكر الحاكم). وأي تهديد لـ (النظام) يمكن في الحقيقة أن
يكون تهديداً لكل واحدة من الكرامتين: أحياناً يقوم عدو بهجوم
عسكري ويحتل أراضي الدولة، هذا تهديد للكرامة المادية للنظام.

لكن - أحياناً - لا يشاهد هجوم لعدو، ولا يتحدث أحد عن الحدود والثغور، لكن يجري التعرض إلى الكرامة المعنوية للنظام. في كلتا الحالتين نقول إنه قد تم التعرض لـ (النظام) . المحافظة على (الأمن الوطني) أو (أمن الدولة) يعني أننا: أولاً: أزلنا أي تهديد بالقوة على كينونة النظام، أو بدلناه بتهديد بالقوة.

ثانياً: أننا نقلنا التهديدات بالقوة - أيضاً - من المستقبل القريب إلى أوقات احتمالية بعيدة جداً.

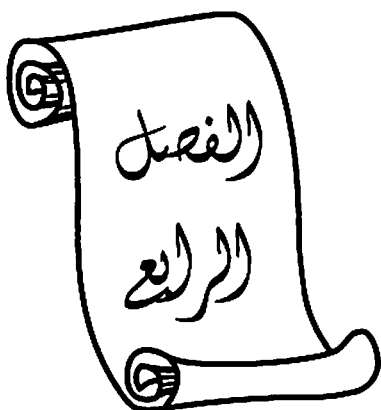
ثالثاً: لمواجهة التهديدات بالقوة (البعيدة) قمنا - أيضاً - بإعداد التحضيرات اللازمة. وفيما يتعلق بغير الأمن الداخلي، فإن السياسة الدفاعية والسياسة الخارجية التي تبعد الخطر الأساسي عن الأمن الوطني سيتم بحثها في فصول مستقلة - إن شاء الله.

النقطة الثالثة: (التنمية الوطنية)، وخاصة التنمية الاقتصادية التي طرحتها الحكومة من جهتين: الأولى من جهة أن الأزمة الاقتصادية طوال التاريخ أصبحت منشأ التطورات الرئيسية للحكومات. قام أرسطو في كتاب السياسة من خلال عدة فصول يبحث (الثورات)، والأزمة الاقتصادية تعد من أحد العوامل الهامة لها. لكن يعتبر الباحثون اليوم في العلوم السياسية أن الأزمة الاقتصادية وحدها هي العامل الرئيسي في التطورات السياسية والحركات الاجتماعية. أما الماركسيون والرأسماليون فهم متوحدون في هذا الطريق.

من ناحية أخرى، يجب على (التنمية الوطنية) أن تهين الطريق لتحقيق الأهداف المثالية للنظام، أي بصرف النظر عن الأمن الوطني الذي يكمن في الأزمة الناشئة من مشاكل التنمية، يجب على النظام أن يستطيع التحرك نحو أهدافه المثالية^(١).

(١) إيران ليست استثناء من هذه القاعدة حيث تحتل التنمية الدور المحوري في السياسة الإيرانية؛ بهدف توفير الموارد الكافية لبناء الإمبراطورية الشيعية، فقد أدركت إيران حاجة الاقتصاد إلى إعادة النظر، خاصة بعد تفاقم وزيادة المشكلات الاقتصادية، الأمر الذي جعلها تضع النهوض بالاقتصاد وإصلاحه على قمة أولوياتها حتى يدعم الاقتصاد بناء الإمبراطورية الشيعية التي ولدت، خصوصاً أن مرحلة الثمانينيات حتى أواخر التسعينيات تعرضت فيها إيران والدول العربية لضربات اقتصادية كبيرة بسبب انخفاض أسعار البترول، حيث كان لانهايار أسعار النفط الأثر السلبى على اقتصاديات هذه الدول، ثم ما لبثت أن ارتفعت أسعار النفط قبل انخفاضها الحاد عن المتوقع مما ساعد ميزانيات إيران والدول العربية المنتجة للنفط. ومن هنا حاولت إيران إعادة ترتيب أولوياتها على صعيد السياسة الخارجية بهدف البحث عن كيفية تعزيز اقتصادها وخلق ظروف لازدهاره، واتخذت مجموعة من الخطوات في هذا المجال. ولا شك بأن إيران تعاني من مجموعة كبيرة من المشاكل، كما تجابه الميزانية الإيرانية التي تعتمد على ٤٥٪ من مصادر دخلها على النفط مشكلات متزايدة، أهمها تفاقم التضخم، وتزايد عبء القطاع العام على الميزانية، والاستمرار في تكبد خسائر كبيرة بسبب دعم أسعار الوقود طمعا في الولاء وضمان الائتلاف حول القيادة، هذا فضلا عن خطورة تذبذب الأسعار النفطية مستقبلا، وضعف القطاع الخاص أمام التدخل الحكومي، وتآكل الاستثمارات، وهروب رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج، وتعتبر=

= إيران واحدةً من أبرز الدول الغنية في مجال النفط والغاز؛ حيث تمتلك إيران ١٤٪ من احتياطات النفط في العالم، و ٤٥,٥٪ من احتياطات الغاز في منطقة الخليج العربي كلها، وتحتل إيران المرتبة الثانية في إنتاج النفط بعد السعودية، حيث يلعب النفط دوراً مهماً من خلال وقوع إيران في منطقة مجاورة للدول العربية، حيث يمتلك الطرفان ٧٢٪ من إجمالي الاحتياطي الثابت من النفط العالمي، كما تتقاسم إيران والدول العربية المجاورة بعض الحقول المشتركة للنفط والغاز، وتطل على بحر قزوين الذي يحتوي على ثروات هائلة من البترول والغاز الطبيعي. ومن الجدير ذكره أن النفط والغاز يُشكلان ما يقارب ٨٠٪ من صادرات إيران، وعلى الرغم من امتلاك دولة الحلم الإمبراطوري لهذه الثروات تحاول هذه الدولة بسط السيطرة على اقتصاديات دول المنطقة بأساليب غير أخلاقية مباشرة وغير مباشرة، كسرقه النفط العراقي الذي يتعرض الآن لأكبر سطو على خيراته ومقدراته من جانب دولة الحلم الإمبراطوري، فإيران تمارس اليوم سياسة النهب المنظم لثروات بلاد تعتبرها امتداداً لمجالها الحيوي، إذ تقوم بنهب ثروات الدولة العراقية، ونقلها إلى إيران (نفط، مصانع عسكرية مدنية كاملة تم تفكيكها، ...)، حيث يتواجد أكثر من ٢٠ ألف إيراني لتسهيل مهمة الدولة الإيرانية في هذا المجال، بعد أن سيطرت إيران سياسياً واقتصادياً وأمنياً. ولا شك بأن دولة الحلم الإمبراطوري الشيعية تمتلك موارد ضخمة لتحقيق هدف بناء هذه الإمبراطورية، وهي تبني سياسة خارجية تتضمن سلوكاً تدخلياً في بعض الأزمات الإقليمية والشؤون الداخلية العربية، كتوجيه شيعية الشتات بهدف توفير حركة إمداد وتغذية باتجاه دولة الحلم الإمبراطوري لضمان ديمومة هذه الموارد لغاية تدويرها خدمة لبناء مجالها الحيوي المذهبي الذي يسرع في النهاية في إحياء وبعث إمبراطوريتها الشيعية. تم بحثه مفصلاً في كتاب إيران والإمبراطورية الشيعية الموعودة).



نظرية أم القرى

- ١- موضوع البحث.
- ٢- مفهوم أم القرى، ونقد البراغماتية.
- ٣- خلاصة البحث.
- ٤- النقطة الرئيسية.
- ٥- إزالة بعض من سوء التعابير.
- ٦- أم القرى: النظرية أو المذهب

١. موضوع البحث:

عندما تقع مسؤولية إدارة دولة على عاتق شخص بصورة جدية، فإن أحد الأسئلة الأولى المطروحة هو: هل نطاق مسؤوليتنا محدد بالحدود الجغرافية لإيران، أو أنه يشمل كل العالم الإسلامي؟^(١).

(١) النظريات التي ظهرت لتجسيد ذلك: برزت في إيران نظريات حول حدود سلطة الجمهورية الإسلامية الإيرانية الخارجية، وكيفية بناء إمبراطورية تكون هي بمثابة المركز والمرجع، حيث منحت هذه النظريات دولة القلب المذهبي «إيران» صلاحيات وسلطات خارج حدودها على اعتبار أنها دولة الإسلام الحقيقي التي تجسد نواة العالم الإسلامي ومركزه القيادي، إذ ظهرت هناك ثلاث نظريات: أولاً: نظرية القومية الإسلامية، الثانية: تصدير الثورة الشيعية بشكل مطلق وغير مقيد، ثالثاً: نظرية «أم القرى».

بالنسبة لنظرية القومية الإسلامية فقد وضعها مهدي بازركان، حيث أكد على أن هناك طموحات كثيرة للأمة الإسلامية بعد تشكيل الحكومة الإسلامية في إيران، في وقت يشهد فيه العالم الإسلامي عصر غيبة المهدي، على اعتبار أن الجميع يقبل فكرة المهدي المنتظر من أجل تحقيق العدل والحرية، أما في زمن غيبة المهدي فيجب على الحكومة الإسلامية في إيران توجيه وتوظيف مختلف الثورات في العالم والسياسات المختلفة الأشكال من أجل تحقيق الأهداف القومية، والتي تصب في النهاية لخدمة إيران، ولكن من خلال التوسل بالإسلام. في حين أن نظرية تصدير الثورة بشكل مطلق وإطلاق العنان لتحقيق ذلك، يعتبر أحد أهم وظائف الدولة الإسلامية لإيران، والهدف من ذلك هو خدمة المظلومين والمسلمين في كافة أرجاء المعمورة، ومن هنا فإن نصرتهم تعتبر واجباً، وبالمقابل فإن تصدير الثورة يعتبر أحد أهم =

من الممكن في بداية هذا السؤال القبول برسالة (الوطنية) أو بردها، لكن الأمر ليس كذلك، والقضية هي الرأي في الوطنية.

= الأسس الأصلية والمبدئية لإيران، حيث يجب أن لا يكون هناك قيود أمام تحقيق هذا الهدف؛ لأن الغاية النهائية تتجسد في إقامة الحكومة العالمية العادلة. أما النظرية الثالثة فهي تتمثل بنظرية أم القرى، ودولة أم القرى حسب هذا التصور تعني أن إيران هي نواة مركز الإسلام العالمي، وبالتالي فهي تمثل الدولة القائدة التي تقرر زعيماً تكون له السلطة والصلاحية والولاية على الأمة الإسلامية جمعاء، على اعتبار أن الدين والعقلانية والوجدانية تقتضي تشكيل أمة إسلامية واحدة، واختيار حكومة لتمثيل هذه الأمة، استناداً إلى التجربة التاريخية للدولة الإسلامية، والتي وصلت إلى أوج تقدمها وتفوقها وتمدنها بفضل ذلك. وعلى هذا الأساس ليس من مصلحة الأمة الإسلامية أن يطول التفرق؛ لأن الأصل هو الوحدة. وهذا هدف يستحق - حسب نظرية أم القرى - من خلال جملة من المراحل:

المرحلة الأولى: ضرورة بروز الوعي والاهتمام بهدف إحياء الإسلام (الشيعي) على اعتبار أنه هو السبيل الوحيد لحياة الإنسان والجماعة. المرحلة الثانية: السعي وبذل الجهود لإقامة الحكومات الإسلامية في الدول المختلفة، وهذا سوف يكون من خلال الدور المحوري للشعوب في تشكيل هذه الحكومات، وتوظيف مختلف الوسائل والطرق سواء كانت انتخابات، استفتاءات...، وفي بعض الأحيان قد تؤدي النهضة، وثورة الشعوب (الانقاضات) والخروج إلى الشوارع إلى هذه النتيجة، ولا ضير في ذلك إذا كان يحقق الهدف المنشود منه، وهو إقامة الحكومة الإسلامية في النهاية. المرحلة الثالثة: في الوقت الذي تستطيع فيه الشعوب تحقيق الأهداف سالفة الذكر، وبالتالي تشكيل الحكومات الإسلامية، يجب عليها التوجه بعدها نحو خطوة تكوين حكومة إسلامية واحدة لغرض جمع الأمة الإسلامية وتوحيدها تحت قيادة =

ومن أجل التدقيق أكثر في المبحث في البداية نقوم ببحث (رسالة) في شأن الحكومة باسم (رسالة حكومة الإسلام العملية)، ومن خلال نقدها نصل إلى مذهب (الحكومة الإسلامية على أساس المسؤولية) - وهي نظرية أم القرى نفسها. نستطيع أن نوضح (رسالة حكومة الإسلام العملية) عن طريق الخصائص التالية:

(i) - لقد تم تقسيم عالم اليوم إلى دول صغيرة وكبيرة، مع حدود جغرافية وحقوق وطنية خاصة. هذا التقسيم ليس له أي أساس عقلي، وليس عادلاً، بل كان نتاج مسيرة تاريخية مليئة بالظلم والجور والافتراء وحشد الجيوش وتنفيذ المذابح ومختلف أشكال التآمر والتواطؤ. وقد عانى العالم الإسلامي من التمزق في هذه المسيرة، وحوصرت الشعوب الإسلامية في وسط هذه الحدود. إننا نقبل بالتقسيمات الحدودية مجبرين؛ لأن رفضها يعني

= دولة أم القرى، ومن هنا فإن نظرية «أم القرى» تعتبر أنه في حالة إقامة دولة «أم القرى» فإن إيران ستمثل دار الإسلام ومركزه، وهذا الأمر يعتبر تعزيزاً للإسلام وتقوية لشوكته، لذلك يجب على الأمة الإسلامية جمعاء أن تحافظ على دولة «أم القرى» على اعتبار أنها مركز للإسلام، وبالتالي فإن انتصار دولة «أم القرى» وعزتها يعتبر انتصاراً للأمة الإسلامية جمعاء، أما هزيمتها أو انهيارها فيعتبر انهزاماً لكل الأمة الإسلامية، والحفاظ عليها معناه - أيضاً - الحفاظ على النظام الكامل للحكومة الإسلامية، والذي يشمل كل أراضي الدولة الإسلامية الواحدة، والتي بسببها تشكلت دولة أم القرى التي ستقود هذه الأمة.. تم بحثه مفصلاً في كتاب إيران والإمبراطورية الشيعية الموعودة.

أن حروباً واسعة ستقوم بين المسلمين والكفار، وأيضاً بين المسلمين أنفسهم، ولن يكون لها أية فائدة أخرى سوى إزهاق الأرواح وإتلاف الإمكانات.

(ب) إن القبول بالتقسيمات الحدودية للجغرافيا القائمة لها آثار داخلية وخارجية علينا، ولها أثر بالغ على عمل الحكومة. وإنّ أول وأهم نتيجة لهذا القبول هو أن نطاق مشروعية حكم النظام يتحدد في الحدود الجغرافية. كما أن إمكانيات الدولة يجب أن تستخدم بشكل منحصر لمصالح شعب هذه الأرض ذات الحدود المعروفة. وأن أي استخدام لها في خارج الحدود يجب أن تكون بصورة مباشرة لمصالح الموجودين داخل الحدود!

(ج) من واجب الحكومة التنمية والإعمار والحركة نحو بناء مجتمع (صحيح) و (مثالي)، ويجب أن تنفق جميع الإمكانيات في هذا المجال.

من الممكن أن يكون في جوارنا دول أخرى سكانها مسلمون ويعانون من فقر شديد، نحن شركاء في الإحساس بألم هذا الشعب، لكن لا يمكننا أن نعتبر فقر ذلك الشعب مثل فقرنا من ناحية صرف الإمكانيات لإزالة هذا الفقر. الأمور التي يمكن أن تساعد فيها الدولة يجب أن تكون بصورة مباشرة في جهة مصالح الدولة، أو يجب أن ترضي الأغلبية العظمى من الشعب!

(د) هنا يبرز هذا السؤال، وهو أنه بهذا الشكل ما هو وجه صفة (الإسلامي) للنظام؟ يقول المؤيدون لهذه الرسالة: حكومتنا إسلامية بعدة أدلة هي:

أولاً: أنه نستطيع أن يكون لنا ولاية الفقيه، وأن يكون على رأس الأمور ولي الفقيه.

ثانياً: نحن في دولتنا نجري كافة القوانين والأحكام الإسلامية، ابتداءً من القضاء وحتى الأمور الاقتصادية والاجتماعية وأمثالها.

ثالثاً: نحن في المحافل الدولية على الدوام سنكون المدافعين عن الإسلام والمسلمين. لكن في كيفية التنفيذ فإن مصالح الجمهورية الإسلامية ستكون لها الأولوية. نحن لا نعتبر أنفسنا مسؤولين عن إزالة المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية لجميع المسلمين والعالم، بل إننا شقيق طيب القلب عطوف وحنون، نقوم قدر الإمكان بالمساعدة^(١)! إننا نعتقد أن بناء وتعمير

(١) جسدت إيران هذا المبدأ الخطير من خلال ما اصطلح عليه في المذهب الشيعي بسياسة «تأليف القلوب»، حيث يعتبره الشيعة بأنه من أبرز إيجابيات الشريعة الإسلامية، ومعناه أنه في حالة وجود بعض الفرق المنحرفة عن الإسلام الصحيح «السنة» يلجأ الشيعة إلى انتهاج دبلوماسية تأليف القلوب، حتى تمهد وتسهم في انفتاح النفوس الضالة والمبتعدة عن الهداية والحقيقة، وبالتالي ينبغي أن يتم التقرب إليها. والاستراتيجية لتحقيق هذا المبدأ تتمثل بالاستراتيجية الاقتصادية ممثلة بسهم المؤلفة قلوبهم من خلال مصارف =

إيران يعتبر أفضل دعاية للإسلام؛ لذلك فإننا قد ركزنا كل همنا وجهدنا على هذه القضية.

٢- مفهوم أم القرى ونقد البراغمية؛

لقد سعت كل استطاعتي أن أبين منطق (حكومة الإسلام العملية) بشكل منصف، وأعتقد أنني قمت بإظهار بعض الأمور

= الزكاة، وهذا الأمر فتح مجالاً للعمل المنظم لتحقيق هذه الغاية، عبر الوقوف إلى جانب المستضعفين، والدفاع عن قضاياهم، كل ذلك بهدف تسهيل جلب القلوب إلى الإسلام الحقيقي «الشيعة». والفقهاء الشيعة يختلفون في تعريفهم لطبيعة فئة القلوب المؤلفة؟ ولماذا اختصت هذه الاستراتيجية بغير الشيعة ووصفتهم بغير المسلمين (المنافقين المسلمين، أو وصفتهم بضعيفي الإيمان؟) لكن الخميني اعتبره مبدأ عاماً يتيح للدولة الإسلامية «الشيعة» أن تلحظ مصلحتها أينما تكون، وتسمى لتحقيقها، وبالتالي تقديم المساعدات إلى مختلف الدول والتنظيمات وحتى الشخصيات على شتى مذاهبها ما دام ذلك يحقق الحفاظ على مصلحة الدولة الإسلامية، ويسهم في تأليف قلوبها. وهذا السهم الممنوح للمؤلفة قلوبهم لا يختص موده بباب الزكاة - فقط، - وإنما نجد المذهب الشيعي يسمح للإمام أن يقوم بالإنفاق بما يحقق مصلحة الإسلام «الحقيقي» من أموال الدولة، في سبيل تقرب القلوب إليها وإلى مبادئها، وبما يعود بالنفع على القضية الكبرى المتمثلة في تكوين الحكومة الإسلامية «العالية». هذه الرؤية تفضح الأسباب الحقيقية التي تقف وراء دعم إيران لبعض الأحزاب والتيارات الإسلامية السنية؛ لأن هذا الدعم - وفق علماء الشيعة وفي مقدمتهم الخميني - يجب أن يحقق مصلحة لإيران القومية والمذهبية من ناحية، وعلى أمل أن يسهم في استمالة قلوب قيادة هذه التيارات وأعضائها تمهيداً لشيوعها من ناحية أخرى، ثم بحث ذلك مفصلاً في كتاب إيران والإمبراطورية الشيعية الموعودة.

على أفضل مما هي ؛ لأنني أظن أن الخصم غير السوي وسيئ الحظ
لا يملك لياقة الاصطدام!

النقطة الرئيسية والمحورية التي قد تم بيانها في نقد النظرة
البراغماتية هي: ما هو واجبنا في العالم الإسلامي، وهل قبولنا
بالحدود الجغرافية يمكن أن يكون له تأثير أم لا؟ إننا نسعى أن
نبحث هذا الموضوع من مختلف الجوانب - إن شاء الله تعالى .

(١) أول شيء يجب الانتباه له هو أن (الإسلام) له أمة
واحدة. أي عندما نقول العالم الإسلامي فإننا نقصد جموع
المسلمين، ولا نقصد أماكن إقامتهم، مثلما نقول عالم الأكراد، أو
الأرمن، وغيره. بل إن العالم الإسلامي (أمة) واحدة، و(الأمة)
ناس لديهم انسجام وجهة وحركة، مع التوجيه نحو هدف واحد.
وفي الواقع فإن لب الولاية (ولاية الفقيه) هذا هو ولا غير؛ حيث
يوجد أسلوبان متقابلان (في زمن غيبة الإمام المعصوم)^(١) بصورة

(١) يشكل إحياء وإعادة بعث التشيع من جديد من خلال إعادة بعث الروح
المذهبية الدينية في المجتمعات العربية أولاً: هدفاً استراتيجياً لدولة أم القرى
«إيران»، فتقوية تقاليد المذهب الشيعي بين الشباب، وإثراء فكرة الخلاص
والمخلص والمهدوية كمبدأ أساسي لتحقيق العدل، وتجسيد فرضية حكومة
العدالة الإلهية التي تخلص العالم من الظلم والجور، وإعادة الاعتبار إلى قم
والنجف وكربلاء - يعتبر هو الهدف الاسمي لشيعية إيران والشتات في العالم.
ولا شك أن المكون الإيراني نفسه يحمل عوامل دافعة أخرى باتجاه فكرة بناء
الجال الحيوي المذهبي، ففكرة «ظهور الإمام المهدي» هي حاضرة وبقوة=

= لدعم فكرة توجه إيران لتبني فكرة تطبيق المجال الحيوي المذهبي وبسرعة، خصوصاً أن التابع للشأن الإيراني يجد أن «عقيدة الانتظار» «عقيدة الخلاص» الهذيان المهدوي «قد أصبحت هي الشغل الشاغل للنخب التي تقود مؤسسات صنع القرار الإيراني، وفي مقدمتهم الرئيس نجاد. بالمقابل فإن الدراسات الغربية تدعم - عن خبث شديد - فكرة المظلومية الشيعية؛ بهدف تفجير المنطقة، فتصف هذه الدراسات التشيع منذ أن وُجد بأنه كان مذهب الأقلية المضطهدة والمحاصرة اجتماعياً، ومع هذا الحال استطاع أن يُبلور نظرة أصولية للتاريخ والمستقبل البشرية؛ حيث شكلت أساساً للمذهب المعتقد بظهور المصلح في آخر الزمان قبل يوم القيامة، الأمر الذي جعل هذا المذهب حركة ثورية مستمرة، ومن هنا فإن اقتران هاتين الخصوصيتين: كون المذهب هو مذهب الأقلية، وكونه يحمل تفسيراً نبوياً للتاريخ والمستقبل... جعل من عودة التشيع إلى ساحة التأثير في الحياة السياسية والاجتماعية مشروعاً لانفجار كبير. إن التشيع وحتى قبل انتصار الثورة الإسلامية في إيران سنة ١٩٧٩م كان عاملاً مهماً على الساحة الدولية، إلا أنه وبعد ذلك الانتصار اكتسب تماسكاً وقوة أكبر. وهناك فرق ميز بين التشيع في بلاد العرب والتشيع في بلاد فارس بكونه عند بلاد العرب مذهب الضعفاء والمحرومين، ومن ثم المتظرين للظهور. وبكونه في بلاد فارس مذهب السلاطين. وهذا التمييز قد يوحى بفكرة خاطئة، وهي أن فكرة الانتظار نظرياً وعملياً مرتبطة بحالة الاضطهاد السياسي والاجتماعي، الأمر الذي لا يصح عقائدياً ولا واقعياً. أما من الجهة العقائدية فمسألة المهدوية مسألة لها أدلتها وبراهينها المستمدة من الكتاب والسنة، والتي لا مكان فيها لهذا التمييز بين حالات الاضطهاد وحالات الرخاء والترفع على السلطة، وأما واقعياً فقد سجل الواقع السياسي والاجتماعي والثقافي في إيران بعد انتصار الثورة الإسلامية التصاقاً أكبر بفكر المهدوية، وانتشرت في هذه المرحلة كافة مظاهر الثقافة المهدوية بين جميع الطبقات ابتداءً من كبار المسؤولين وحكام البلد، فالمهدوية فكرة دينية=

= ذات مصادر شرعية تتحدث عن مصير العالم أجمع، لا تنقيد ببقعة من الأرض ولا جماعة من البشر، بل هي تتحدث عن العدالة التي ينشدها جميع البشر على اختلاف معاناتهم ودرجات مظلوميتهم أيا كان بلدهم، وعن الحق الذي يجب أن يسود العالم إنمّا للحجة على الخلق وإنفاذاً لوعده: ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ﴾ [الصف]. ثم إنه تحدث عن قدرة التشيع على بلورة فلسفة تاريخ يرتبط بها مصير البشرية بغاية تحرك نحوها البشرية جمعاء وهي ظهور المهدي وقيام دولة العدل الإلهية، مما جعل هذا المذهب الذي هو مذهب الأقلية - مشروعاً مستمراً لانفجار كبير وتحول هائل. إن عقيدة الانتظار للمصلح العالمي، بما تتضمنه من أسس عقائدية مبرهنة وعمق وجداني في ضمائر المنتظرين، هي العامل الأساسي لتلك القوة الهائلة التي ستدفع يوماً ما إلى ساحة الحياة، وتحدث انقلاباً عظيماً في صالح العدالة المفقودة والمضيعة في حياة البشرية، كما أنها هي القوة الماسكة التي أعطت لهذه الأقلية القدرة على التماسك والاستمرار في الوجود طوال فترات التاريخ العادي لها والمضطهد لأفرادها وجماعاتها. ويعتبر التشيع من ناحية المنطق الفكري والعقلي هو الجبهة التقدمية في الإسلام أو ناحية النضال الاجتماعي والدور والرسالة التاريخية، وهو أكثر الأجنحة الإسلامية عمقاً والتزاماً وحسماً وثورية. ومن بين كل عقائد الشيعة والمبادئ التي تميز بها هذا المذهب... الإيمان «بآخر الزمان» و«الغيبة» و«المخلص الموعود»، حيث إن هناك أحكاماً وانطباعات مختلفة حول قضية «الانتظار» والإيمان بإمام الزمان، ومبدأ «الثورة النهائية» في نهاية التاريخ... طبقاً للتفسيرات والقوالب انلعنانية والذهنية المختلفة. فالإيمان بالمهدي الموعود مقبول ومنصوص عليه بشكل مقدس لا يقبل التفسير ولا التأويل إلا ضمن نظرة التفوق والتميز عند الشيعة الإبرانيين، ولكونهم الفرقة الناجية التي تكسبهم دوراً محورياً لإنقاذ العالم. لا بد إذن أن يكون المذهب الشيعي وفكرة الخلاص معقولة مقبولة؛ لأن الإسلام والتشيع حقيقة =

= مطلقة في نظرهم، ومن هنا فإن كل ما تتأكد أنه من الإسلام والتشيع حقيقة يقينية وجديرة بالقبول. لكن المتدينين العاديين لا يجدون حاجة إلى تفسير الإيمان بالعمر الطويل للإمام اعتماداً على أصول علم الحياة الحديث وقوانينه، إنهم مؤمنون بأن الله - سبحانه وتعالى - كلف واحداً من البشر بمثل هذه الرسالة، ولإتمام هذه الرسالة أعطاه الاستعداد للبقاء حياً أكثر من العمر الطبيعي للبشر، ومن هنا فهذه إرادة الله، والله قادر على كل شيء، ولا لزوم لتفسيره تفسيراً فيسيولوجياً أو بيولوجياً. والانتظار يعني أن جماعة ما تنتظر مخلصاً يأتي لتخليصها، ومن ثم فهذه الفكرة ذات أربع ركائز أساسية: ١- الاسر أو العبودية ٢- الغيبة ٣- الانتظار ٤- النجاة أو الخلاص. فالانتظار مبدأ فكري اجتماعي، كما أنه مبدأ فطري إنساني، بمعنى أن الإنسان مخلوق منتظر، وكلما كان أكثر إنسانية كان أكثر انتظاراً، ولدى المجتمع الإنساني بالمعنى الأعم غريزة «الانتظار» سواء كان هذا المجتمع طبقاً أو قومياً أو طائفيّاً، وعلى أساس هذه العقيدة كان الإيمان بالمسيح المخلص في المجتمعات البشرية من البداية. من الناحية الفكرية أو من الناحية العلمية والمادية هو إنسان مستعد، المنتظر الذي كان عند الشيعة... لا الموجود اليوم. إذن فعقيدة الانتظار الشيعي هي مرحلة انتظار ظهور المهدي بهدف النجاة والخلاص. وتصف المراجع الشيعة هذه المرحلة بأنها أطول مرحلة في تاريخ الإسلام. ويعتمد الشيعة عموماً في تفسير هذا المفهوم في ضوء ما تعطيه اللغة العربية لمعنى الانتظار؛ حيث تحدده بالتقرب والتوقع والرصد. وتذكر المصادر الشيعة أنه قد يتصور بعض الناس خطأ أن علينا أن نعيش في مرحلة الغيبة الكبرى للإمام المهدي مترقبين للظهور وعلاماته ولليوم الموعود الذي يبدؤه الإمام المنتظر بالقضاء على الكفر والانحراف والفساد، وبالقيام بتطبيق الإسلام، من دون أن يكون لنا دور في الإعداد والتمهيد والقيام بمسؤولية تحكيم الإسلام في حياتنا وفي كل مجالاتها، وخاصة في مجالها السياسي بحجة أن مسؤولية =

= تحكيم الإسلام وتطبيق تشريعاته في كل مجالات الحياة هي وظيفة الإمام المهدي في مرحلة زمنية مقبلة وليس من وظيفتنا الآن، إن هذا الفهم السلبي للانتظار يتنافى تمام المنافاة مع مفاهيم الإسلام وأحكامه وتشريعاته العامة التي يجب على المسلمين تطبيقها في كل عصر وزمان، وفي هذا المجال يستدل الشيعة بقول الشيخ محمد رضا المظفر: وما يجدر أن نعرفه في هذا الصدد أنه ليس معنى انتظار هذا المصلح المنقذ المهدي أن يقف المسلمون مكتوفي الأيدي فيما يعود إلى الحق من دينهم، وما يجب عليهم من نصرته، والجهاد في سبيله، والاخذ بأحكامه، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، بل المسلم أبداً مكلف بالعمل بما أنزل من الأحكام الشرعية، وواجب عليه السعي لمعرفة وجهها الصحيح بالطرق الموصلة إليها حقيقة، وواجب عليه أن يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر ما تمكن من ذلك وبلغت إليه قدرته (كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته)، ولا يجوز له التأخر عن واجباته بمجرد الانتظار للمصلح المهدي والبشر الهادي، فإن هذا لا يسقط تكليفاً ولا يؤجل عملاً، وليعلم أن معنى الانتظار ليس تخلية سبيل الكفار والأشرار، وتسليم الأمور إليهم، والمراهنه معهم، وترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والإقدامات الإصلاحية.

فإنه كيف يجوز إيكال الأمور إلى الأشرار مع التمكن من دفعهم عن ذلك، والمراهنه معهم، وترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وغيرها من المعاصي التي دل عليها العقل والنقل وإجماع المسلمين.

إن الذي يستفاد من الروايات والأحاديث الواردة عن النبي ﷺ وأئمة أهل البيت في هذا المجال، هو أن المراد من الانتظار هو: وجوب التمهيد والتوطئة والإعداد لظهور الإمام المنتظر؛ فقد روي عن النبي ﷺ أنه قال: (يخرج رجل يوطئ) (أو قال: يمكن) لآل محمد، كما مكنت قريش لرسول الله، وجب على كل مؤمن نصره (أو قال: إجابته). ويستدلون بحديث آخر يقول: (يأتي قوم من قبل المشرق، ومعهم رايات سود، فيسألون الخير فلا يعطونه، فيقاتلون فينصرون، فيعطون ما سألوه، فلا يقبلونه حتى يدفعوها إلى رجل من =

= أهل بيتي، فيملأها قسطاً، كما ملأوها جوراً، فمن أدرك ذلك منكم فليأتهم؛ ولو حبواً على الثلج). ويستفاد من الروايات - حسب الفهم الشيعي - أن التوطئة والتمهيد لظهور الإمام المنتظر والتأسيس لمشروعه الإلهي العالمي، يكون عبر خطوات كثيرة، منها: الالتزام بتعاليم الإسلام وأحكامه وقيمه، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والجihad في سبيل الله ضد الأعداء ومواجهة الظالمين والمستكبرين، والعمل على نشر الإسلام وتعريف الناس به، وتقديمه لشعوب العالم كطرح بديل ومنقذ، وكخيار وحيد لإخراج الناس من الظلمات إلى النور، وتقديم صورة مشرقة نقية وصافية وأصيلة عن الإسلام للعالم من خلال سلوكنا ومواقفنا وجهادنا، والسعي لإقامة الحكومة الإسلامية التي تمثل القاعدة التي تحكم بالإسلام، وإعداد جيل مؤمن وإعطاء مخلص ومضح ويحجم المسؤولية يتولى نصرة الإمام والإعداد لظهوره وعياً وإيماناً وتنظيماً وقوة، وتربية الأمة - وخصوصاً شيعة الإمام - على طاعته والالتزام بأوامره والتقيده التام بتوجيهاته.

أما عن هدف الانتظار فيقول علماء الشيعة: إن الله ادخر إمامنا المهدي لمرحلة زمنية مستقبلية يقود فيها عملية تغيير شاملة على امتداد العالم، فيظهر الله به الأرض من الجور والفساد (ويملاً الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً)، ولا يبقى - كما في بعض الروايات - في المشارق والمغارب أرض إلا ونودي فيها بشهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله - صلى الله عليه وآله - وأن علياً ولي الله. لا شك في أن فكرة الغيبة والظهور منوطة بإرادة الله عز وجل مباشرة، ولكن الله أراد أن يتحدد الظهور ببعض العوامل والشروط لأجل إنجاح اليوم الموعود وعملية التغيير الشاملة التي يقودها المهدي، وهذه العوامل هي مما يجب تحقيقه قبل الظهور، حيث لا يمكن أن يحصل الظهور من دونها. وقد يظن بعض الناس أن الظهور يتوقف على امتلاء الأرض ظلماً وجوراً انطلاقاً من النصوص التي تفيد بأن الإمام (يملاً الأرض قسطاً وعدلاً بعد أن ملئت ظلماً وجوراً) وبالتالي فإنهم يعتقدون بأن تطور الظلم والجور في حياتنا =

= السياسية والاقتصادية والعسكرية والإدارية شرط وعامل مؤثر في الظهور وتعجيل الفرج، حتى إذا امتلأت الأرض ظلماً وجوراً ظهر الإمام، وأعلن ثورته ضد الظالمين، وفرج عن المهجورين. ومن الواضح أن هذا الاعتقاد إن لم يؤد إلى المساهمة في توسيع رقعة الفساد والظلم والجور في الأرض، فهو يؤدي في الحد الأدنى إلى عدم مكافحة الظلم والجور والخضوع للأمر الواقع الفاسد؛ لأن العمل خلاف ذلك يؤدي إلى إطالة زمن الغيبة، وتأخير الفرج. على أنه ليس معنى كلمة (أن تمتلئ الأرض ظلماً وجوراً) الواردة في بعض النصوص، هو أن تنعدم قيم الحق والتوحيد والعدل على وجه الأرض، ولا يبقى موضع يُعبد الله فيه، فهذا الأمر مستحيل على خلاف سنن الله.. وإنما المقصود بهذه الكلمة طغيان سلطان الباطل على الحق في الصراع الدائر بين الحق (الشيعية) والباطل.

وقد كانت غيبة المهدي - بنظرهم - بسبب طغيان الشر والفساد والظلم، فكيف يكون طغيان الفساد والظلم شرطاً وسبباً لظهور الإمام وخروجه؟ على أن ما هو موجود في النصوص تعبير (يملا الأرض عدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً، وليس (بعد أن ملئت ظلماً وجوراً)، وليس معنى ذلك أن الإمام ينتظر أن يطفى الفساد والظلم أكثر مما ظهر إلى اليوم ليخرج، وإنما معنى النص أن الإمام إذا ظهر يملأ الأرض عدلاً، ويكافح الظلم والفساد في المجتمع، حتى يظهر المجتمع الإنساني منه، كما امتلأ المجتمع البشري بالظلم والفساد من قبل. ولعل من أهم العوامل المؤثرة في تحقيق الظهور - بل وتقريبه وتعجيل الفرج - هو توافر العدد الكافي من الأنصار والمواطنين الذين يعدون المجتمع والأمة لظهور الإمام، ويوطنون الأرض ويمهدونها لثورته الشاملة، ويدعمون حركة الإمام ويستندونها، ومن دون هذا الإعداد وهذه التوطئة لا يمكن أن تحصل هذه الثورة الشاملة في سنن الله تعالى في التاريخ، وذلك انطلاقاً من الحقائق التالية: أولاً: إن الإمام لا يقود حركة التغيير الشاملة بمفرده؛ لأن الفرد الواحد مهما أوتي من قوة وكمال عقلي وجسمي وروحي لا يمكن أن يحقق إنجازاً كبيراً بحجم =

= الإنجاز الفخم الذي سيحققه الإمام على امتداد الأرض، خصوصاً إذا تجاوزنا الفرضية الآتية وهي استخدام المعجزة من قبله من أجل تحقيق النصر. ثانياً: إن الإمام لا يحقق الإنجازات الكبيرة التي ادخره الله لأجل تحقيقها في آخر الزمان عن طريق المعجزة والأسباب الخارقة. . وقد نفت الروايات استخدام الإمام المعجزة في ثورته، وأكدت دور السنن الإلهية في التاريخ والمجتمع في تحقيق هذه الثورة الكونية الشاملة وتطويرها وإكمالها. ولا يعني ذلك أن الله لا يتدخل إلى جانب هذه الثورة بالطاقة وإمداده الغيبي، فإن ثورة الإمام في مواجهة الطغاة والانظمة والمؤسسات الاستكبارية الحاكمة والمتسلطة على رقاب الناس لا تحصل من دون إمداد غيبي وإسناد وتأيد من قبل الله سبحانه، والنصوص الإسلامية تؤكد وجود هذا الإمداد الإلهي في حركة الإمام وتصف كيفيته، إلا أن هذا المدد الإلهي أحد طرفي القضية، والطرف الآخر هو دور الأسباب الطبيعية والوسائل المادية في تحقيق هذه الثورة وحركتها، فإن الاعتماد على هذه الأسباب لا يتعارض مع المدد والإسناد الإلهيين، وشأن حركة المهدي شأن دعوة رسول الله ﷺ إلى الإسلام، والحركة التي قام بها لتحقيق التوحيد في حياة الناس. فقد كانت هذه الحركة موضع عناية ورعاية الله وإمداده الغيبي بالتأييد، ونصر الله سبحانه رسوله ﷺ بالملائكة المؤمنين والمردفين والرياح وجند لم يروهم، ونصره على أعدائه بالرعب.

ولكن الله تعالى أمر رسوله ﷺ بأن يعدّ العدة لهذه المعركة المصيرية: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهَبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ...﴾ [الأنفال: ٦٥]. وتمت مراحل هذه المعركة بموجب سنن الله في التاريخ والمجتمع، فكان يستخدم فيها رسول الله الجنود والمال والسلاح، ويخطط لها، ويفاجئ العدو بوسائل وأساليب جديدة للقتال، ويفاجئه في الزمان والمكان. فما هي فائدة وجود المهدي «الإمام الغائب»؟ والسؤال الذي يطرح نفسه هو: كيف يمكن للإمام الغائب عن الأنظار أن يهدي؟ إن المهدي هو القائد =

= والزعيم والإمام، ووجود القائد لا يكون مفيدا إلا أن يكون متصلا بشكل مستمر بأصحابه. فكيف يمكن للإمام الغائب عن الأنظار أن يؤدي دوره القيادي؟ وبعبارة أخرى: إن حياة الإمام في زمن الغيبة هي حياة خاصة وليس حياة اجتماعية عادية، ومع هذا يجوز لنا أن نسأل ما هو الأثر العام لهذا الإمام المذخر للناس؟ وما هي الفائدة التي يجنيها الناس من وجوده؟ فهو كنيع ماء الحياة الزلال الموجود في الأعمال، حيث لا أحد يصل إليه. إضافة إلى ذلك هل مفهوم الإمام المهدي هو أن وجوده تبدل إلى روح لا مربية أو أمواج خفية أو أشعة وأمثالا، وهل هذا يوافق العلم؟ إن هذا السؤال مهم بلا شك، ومن الخطأ أن نظن أنه يبقى بلا جواب، ولكن دعونا نجيب أولا عن الجملة الأولى: الوجود الخيالي يخالف الوجود العيني، بل إن له حياة طبيعية وعينية ووجودا خارجيا، إنه يعيش مع الناس وفي المجتمعات وفي مناطق مختلفة، وإن كان في حياته استثناء فهو عمره؛ لأنه طويل فقط، إنه يعيش في المجتمع البشري بشكل خفي، ولم يدع أحد بشأن غيبته غير هذا. وفرق كبير بين المجهول والأمرئي، ولكن ما هي فوائد ذلك حسب الفهم الشيعي؟ إن وجود الإمام والقائد هو سبب في بقاء المذهب الشيعي والحفاظ عليه، وقد أثبتت التحليلات العقلية والاجتماعية أن للاعتقاد بوجود إمام كهذا لطول مدة غيبته أثر عميق في المجتمع الشيعي؛ وذلك أن لكل مجتمع مؤسسات، يحتاج في بقائها واستمرارها وتحقيق هدفها إلى رئيس وقائد، كلما كان هذا الرئيس في قلب المجتمع، كان تدخله في قيادة الأمة وإدارة شؤونها لازم وضروري.

ولكن لو كان هذا القائد لأسباب محبوسا أو مبعدا أو مريضا، فإن وجوده كاف لمواصلة أتباعه لطريقهم؛ لأنهم بأمل وجود ذلك القائد يتعاونون، ويتحدون، ويواصلون نشاطهم. ويقارن علماء الشيعة هذا الأمر بين الرسول الأكرم - عليه الصلاة والسلام - ومهدي الشيعة، فهم يستدلون أنه عندما شاع خبر وفاة الرسول - صلى الله عليه وسلم - بين المسلمين في الوقت الذي كانوا يردون هجوم العدو، وعندما يقن المسلمون من قتل القائد، فر كل منهم إلى جهة وتركوا القتال، وفكر البعض =

= بالالتحاق بالعدو. لكن عندما كُذِبَ خبر قتل الرسول - صلى الله عليه وآله وسلم - وعلم المسلمون بأن قائدهم حيّ، ورآه البعض بعينه، اجتمع الجيش المتفرق مرة أخرى من أطراف جبل أحد، ومن مختلف الصخور حول النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - وشرعوا بالحرب والدفاع مرة أخرى. وإنّ الجيش يسعى دائماً لأن تكون رايته مرفوعة في ساحة الحرب أمام العدو، بينما يسعى العدو دائماً للإطاحة براية أعدائه؛ لأنّ ثبات الراية وارتفاع العلم سبب في أمل الجنود وسعيهم الحثيث وقتالهم المستمر. وهكذا وجود القائد للجيش مقر القيادة - مهما يكون صامتا في الظاهر - فإنه يحرك في عروق الجند الدم الملتهب، ويحرضهم على مواصلة القتال، ولشعورهم بأنّ قائدهم حيّ ورايتهم خفاقة، وما إنّ يشيع خبر قتل القائد بين الجيش حتى يتلاشى الجيش العظيم فجأة، وكان ماء بارداً صبّ على رؤوسهم، أو غادرت الروح أجسادهم. وما دام رئيس جمعية أو دولة موجوداً فإنه يكون مبعثاً لحياتها ونظامها وحركتها، وإن كان في السفر أو على فراش المرض، لكن سماع خبر موته ينشر على رؤوس الجميع غبار اليأس وفقدان الأمل. وإنّ مجتمع الشيعة - طبقاً لاعتقادهم بوجود الإمام الحي، رغم أنهم لا يرونه - يجعلهم لا يحسون بالوحدة. إنّ المجتمع الشيعي ينتظر دائماً عودة ذلك المسافر الذي يحمل معه قوافل القلوب، وإنّ انتظاره البناء المؤثر يزيد من احتمال ظهوره كل يوم. وإنّ أثر هذا التفكير الروحي في إحياء الأمل في القلوب وتحريض الأفراد على التزكية والإصلاح والاستعداد لتلك الثورة الكبيرة، يمكن إدراكه جيداً وإن لم يكن لهذا القائد وجود خارجي. ولو أضفنا لهذا الموضوع أمراً آخر سيتخذ الجواب شكلاً جديداً، وهو: طبقاً لاعتقاد الشيعة العام الذي جاء في روايات كثيرة تضمنتها المصادر الدينية، فإنّ الإمام يراقب أحوال وأوضاع شيعته بشكل مستمر في زمن الغيبة، ويطلع على أعمالهم بإلهام من الله تعالى. وتعبير الروايات أنه تقدم له كل أسبوع صحيفة أعمالهم فيطلع =

كاملة، وهما عبارة عن: (رأي أغلبية الشعب)، و(الوصاية) ولي الشخص ينتخب ما بعده وينصبه. وفي الأسلوب الآخر الأمة يجب أن تقدم رأيها، والأغلبية تدل على النتيجة النهائية. ويوجد لكلا الأسلوبين (في فترة الغيبة) إشكالات رئيسية، لكننا - حالياً - ليس لنا شأن بأسلوب اختيار الولي والحديث في أساس القضية: الولي له مسؤولية بالنسبة لكافة الأمة، وكذلك الأمة مجتمعة عليها واجبات تجاه الولي.

= على أعمالهم وأقوالهم. إن هذا التفكير يكون سببا في أن يراقب كل المعتقدين به أعمالهم دائما، ويذكرونه عند قيامهم بأي عمل، ولا ينكر الأثر التربوي لهذا التفكير. كلما اعتقدت أمة بحياة قائدها وانتظارها لأمر الله بالظهور، فإنها لن يصيبها اليأس، ولن تفقد وحدة كلمتها، بل تسعى لحفظ مذهبها ودينها، وتربي القوي لتحقيق هدفها. ولكن لو قيل لهذه الأمة: لا قائد لكم، وإن قائدكم سيولد مستقبلا، ولا يعلم وقت ولادته، بل إن أجداده لم يولدوا بعد، فهل توجد في أمة كهذه روح الانتظار البناءة والمحركة؟ وهل توجد فيها القوة اللازمة لذلك؟ وهل تتأثر أنظمتهم المادية والمعنوية بهذه العقيدة؟ أم أن هذا الأمر ينتهي بتشتت الأفراد وتفرقهم وهلاك الدين؟ ونقول لنوضح جيدا موقع الإمام الغائب - عليه السلام - وأثره في المجتمع وفي أذهان أتباعه والمعتقدين به: إن الإيمان بالنصر النهائي وانتظار المصلح العالمي لو وصل إلى مرحلة المعرفة والعلم البناء سيكون مصدرا للحركات والثورات والنهضات. أما الأمر الآخر فإن هناك فوائد للإمام المنتظر للأمة الإسلامية وفي حراسة دين الله «الإسلام الشيعي». تم بحثه مفصلا في كتاب إيران والإمبراطورية الشيعية

(ب) الآن نستطيع أن نبين مفهوم (أم القرى) بوضوح نسبي: دولة (أم القرى) تصبح العالم الإسلامي، والتي لها قيادة، وهي في الحقيقة تكون لاثقة لقيادة كل الأمة^(١).

(١) نحن أمام جملة أهداف استراتيجية لدولة أم القرى (إيران) توسيع حدودها ونطاقها الجغرافي وذلك - حسب الاعتقاد الشيعي - وهو أن العقيدة الشيعية أصح العقائد والمذاهب على وجه البسيطة، وهي عقيدة خاصة بالناس بمعنى عالميتها، إذن الكرة الأرضية كلها هدف استراتيجي للعقيدة الإمامية، لسنا نحن الذين نقول بهذا بل يقوله فقهاء الشيعة أنفسهم. من هنا يتضح لنا أن (ولاية الفقيه) ما هي إلا (مرحلة انتقالية) ذات طبيعة تكتيكية من أجل الوصول إلى تحقيق الهدف الاستراتيجي الذي يسعى إلى تحقيق عقيدة الإمامية، لقد كانت إيران إحدى الدولتين اللتين كانتا تقتسمان العالم طوال القرون الطويلة، وهي - أيضا - واحدة من أهم المناطق الجغرافية على طول الرقعة الجغرافية الإسلامية التي شهدت تشكيل إمبراطوريات ممتدة الأطراف - كما يحلو للمؤرخين أن يستخدموا مثل هذه الأوصاف - الإمبراطورية العثمانية، الإمبراطورية الصفوية، والدولة التيمورية في الهند، وكانت هي الدول - أو الأسر الثلاث - التي تحكم وتتحكم في أمر المسلمين، بداية من القرن التاسع الهجري وحتى الربع الأول من القرن العشرين. هل اتضحت لنا أوجه الشبه أو العلاقة بين إيران وبين المذهب الشيعي؟ القاسم المشترك الأول والرئيسي بين هذين العنصرين - إيران والمذهب الشيعي - يتمثل فيما أسميناه وأطلقنا عليه الطموح الاستراتيجي، نعم إن الطموح الاستراتيجي هو الذي راجع بين هذين العنصرين، وهو الذي يشكل أهم سمات وخصائص تلك الرقعة الجغرافية التي نعرفها، والتي نعتزف بمكانتها ودورها التاريخيين، وكذلك لا بكونها إضافة هامة وحتمية للإسلام والمسلمين. نكاد نحزم - أيضا =

تلاحظون أنه من أجل إيجاد أم القرى فليس مطروحاً الموقع الاستراتيجي والسكان والجنس، وأمثال ذلك، بل المعيار هو في الولاية. بعبارة أخرى إذا ادعت دولة بأنها (أم القرى) فيجب عليها أن ترفع مستوى قادتها إلى أبعد من حدودها الجغرافية، وأن

= - بأن هذا الطموح الاستراتيجي هو العامل الوحيد الذي سهل ويسر أن تصبح إيران وطناً قومياً للشيعة.

إن التبشير بالإمبراطورية الشيعية العالمية منطلق بلا ريب من طبيعة المذهب الشيعي؛ لأن المذهب الشيعي مصمم - حسب الزعم الشيعي - ليكون دين البشرية، والسؤال الذي يطرح: ما الذي يبرر للقائمين على الشيعة أن يوسعوا من سلطة الشيعة لتشمل العالم؟ ومن الذي خولهم ذلك؟ يتحدث علماء الشيعة ويسرفون في تناول موضوع «أن الانقسام هو الاستثناء المؤقت» ووفق هذه الرؤية فإن ما يتصوره الإسلام «الشيعي» في مرحلة الاستثناء هو أن ينقسم العالم إلى دارين: إحداهما دار الإسلام، والأخرى دار الكفر. وأن الأصل في الشريعة الإسلامية أنها شريعة عالمية شاملة جغرافياً، وهي لا مكانية. أما دار الكفر فتشمل منطقتين هما: دار الحرب، ودار العهد. وكل دار يحكمها مجموعة من القواعد العامة في التعامل مع غير المسلمين عموماً. ووفق ذلك فإن الأسس التي تقوم عليها السياسة الخارجية الإسلامية تتركز على المصلحة الإسلامية العليا على ضوء الواقع القائم، والعمل على إبقاء الدولة الشيعية نموذجاً ومثالاً أعلى للمجتمعات البشرية، في السياسة القائمة عبر الأصالة «المذهبية» في التعامل، وعلى ضوء المبدأ يتحدد نوع العلاقات الدولية كونها ودية، جيدة، أو سيئة في الأصل. من هنا يقرر الشيعة علو الإسلام «الشيعي» من منطلق نفي السبيل على المؤمنين؛ لأن ذلك هو تقرير لحقيقة علو النظام الإسلامي «الشيعي».

تجعلها متخبة لكل الأمة! كذلك تلاحظون أنه في هذا المفهوم الذي قدمناه لإيجاد أم القرى، هذه الصفة لا يمكن أن تكون (إراثاً) لأي قوم، بل إنه من الممكن أن يكون قوم صاحب أم القرى (الإسلام) لمدة ما، وبعد مدة يسقط عنه هذا الموضوع.

(ج) بعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران والقيادة الحقة للإمام الخميني - قدس سره الشريف - أصبحت إيران أم القرى دار الإسلام، وأصبح عليها واجب أن تقود العالم الإسلامي، وعلى الأمة واجب ولايتها، أي أن إيران أصبحت لها القيادة لكل الأمة^(١). بناءً على ذلك فإن الإمام - رحمة الله عليه - كان له

(١) من العلامات البارزة المتزامنة مع ظهور الإمام المهدي التي يرددها علماء الشيعة في إيران دوماً ما يتعلق بالرايات السود، أو أصحاب الرايات السود، والدور الإلهي المنوط بدولة الحلم الإمبراطوري «إيران» وشعبها. وقد روى الأحاديث المتعلقة بالرايات السود الأئمة من أهل بيت النبوة - كما يزعم الشيعة، حيث رواها أكابر علماء شيعتهم، محاولين إلقاء الضوء على المهمة المقدسة التي ستقوم بها إيران في نصرة المهدي ودعمه لنشر الإسلام الشيعي، ودحر الفقه السني الفاسد، على اعتبار أن نواة جيش المهدي وأعوانه سيكونون من إيران، وأن السبب المباشر لخروج أصحاب الرايات السود سوف يتزامن مع خروج السفيناني. وتأسيساً على ذلك أنيطت مهمة نصرة المهدي بشعب إيران، لكن لماذا؟ لأن أهل إيران - حسب الزعم الشيعي - من موالى أهل بيت النبوة المخلصين وشيعتهم الصادقين، والأكثرية الساحقة جداً من الإيرانيين يؤمنون بحتمية ظهور المهدي، وأنه الإمام محمد بن الحسن العسكري، ثاني عشر أئمة أهل بيت النبوة. وشيعة إيران منذ مدة طويلة وهم يتوقعون ظهور هذا =

= الإمام، و يترقبون ذلك لتنصرته، فعندما يخرج السفيناني الأموي- حسب الزعم الشيعي - سوف يحاول أن يبني ملكاً أمورياً جديداً على غرار ملك معاوية وذرية الحكم بن العاص، هذا الملك الذي مس أهل بيت النبوة ومن والاهم، واستهدف أهل البيت؛ لذلك فلإن الإيرانيين الذين وعوا التاريخ السياسي للخلافة التاريخية لن يقبلوا بتكرار مأساة الحكم الأموي، بل سيقاثلون حتى آخر رجل منهم للحيلولة دون ذلك، فلإن أوان ظهور المهدي قد حان، والعلامات كلها قد ظهرت، ولا بد أن يكون ذلك الأموي الطامع ببناء ملك لبني أمية، وتوحيد المسلمين تحت الراية الأموية، لا بد أن يكون هو السفيناني الذي أشارت إليه الأحاديث الشيعية. وجاء في حديث آخر يتداوله علماء الشيعة: «إذا خرجت خيل السفيناني إلى الكوفة، بعث في طلب أهل خراسان، ويخرج أهل خراسان في طلب المهدي» . . . ويلتقي الجيش الإيراني مع جيش السفيناني في منطقة «أصطخر» وتكون بين الجيشين ملحمة عظيمة، تظهر فيها الرايات السود، حيث ينصره سيف على بن أبي طالب. لكن لماذا سيف على؟ سوف يمسك المهدي في يده بسيف على حتى لا يظن الشيعة والمؤمنون بالحرية والحقيقة أن علياً قد قتل في الكوفة، وأن ذلك الدم قد سفك هدراً، وكل شيء انتهى. . فلإن التاريخ يحى هذا الدم في النهاية، ويستقيم له. وعلى أية حال سوف يتصدر مرة ثانية على السفيناني، فالنظام المضاد لهذه الحركة هو نظام منسوب لأبى سفيان، وهو النظام السياسي المسيطر على الإنسان عن طريق الأغلال في الاعناق، وسيف علي هو الذي سوف يرتفع ثانية في التاريخ في آخر الزمان ضد هذين النظامين: خداع الأفكار، ووضع الأغلال حول الاعناق والرؤوس. والسفيناني الذي يحاول قمع هذه الحركة مظهراً لتواصل تاريخي ووراثية قديمة للظلم على مر الزمان. . كما أن المهدي المنتظر هو وارث حركة العدل على مر الزمان، ويقسم الإمام بأن الليل والنهار لا يذهبان حتى تحيي الرايات السود من قبل خراسان، ويربطوا خيولهم بشخالات بيسان والفراة، ويبين الإمام جعفر الصادق، =

= بأن الرايات السود تخرج من خراسان وعند ظهور المهدي يبعثون له بالبيعة من العراق. من هنا فإن إيران تعتبر أن قادة بلاد الشام (عدا سوريا) هم سفانيو العصر، وأن شعوب أهل الشام هم شعب بني أمية الذين سيكونون هدف حرب الإبادة القادمة، الهلوكوست الشيوعي المنتظر. ودوما ما يذكر الرئيس نجاد بأن حكومته لم تأت من أجل قيادة الشعب الإيراني فقط، بل من أجل التمهيد لظهور المهدي المنتظر؛ حيث إن الظروف من حيث العدة والنتاج تنهياً إلى جانب الظروف العالمية الصعبة تمهيداً لظهوره على شكل قائد ربّاني عالمي سيدعو إلى ثورته الإسلامية الكبرى، محققاً أهداف الدين الحق.

ويرى مراجع الشيعة في «دولة الحلم الإمبراطوري» إيران «في حرب العراق والدمار الحادث في بغداد مقدمة لظهور المهدي؛ حيث صرح مقتدى الصدر أثناء زيارته للكويت أن القوات الأمريكية لم تأت إلى العراق من أجل السنة أو الشيعة، وإنما جاءت وفق معتقدات أيديولوجية يمينية غربية، للتصدي لخروج المهدي المنتظر الذي قرب أوان ظهوره. ولم يقف الأمر عند هذا الحد فقد ظهرت بعض الحركات الخطيرة المدعومة من إيران ومن فتاوى مراجع التقليد، وهنا نذكر هذه الحادثة كما هي للتدليل على خطورة هذه الفكرة، فقد قال قائد الجناح العسكري في جماعة اليماني سعدي حمد نعيم القطراني - من سكان البصرة - المعتقل لدى القوات العراقية في كربلاء: إن جماعته تلقت أوامر - وصفها بالعليا - لتنفيذ عملياتها المسلحة في الناصرية والبصرة، وأنها كانت تنتظر في أثناء ذلك خروج المهدي المنتظر وإمدادها بعون من السماء، وأضاف: قال لنا السيد أحمد اليماني «عند اندلاع الأحداث ادعوا الناس للانضمام إليكم، وربع ساعة سوف يأتنا الإمام المهدي عليه السلام، وهذا حسب التبليغ الذي جاءنا، التثقيف جاءنا من فوق». وأوضح: اتصلت «بالسيد أحمد اليماني» قلت له: أين أنت؟ قال لي: إنه بمكان أمين. قلت له: لم يحدث شيء للآن، وقد مضت ربع ساعة من الموعد. قال لي: سوف يأتينا المدد من الله سبحانه. انتظرنا ولم يحصل شيء، اتصلت به مرة أخرى ولكنه لم يرد».

= واعترف القطراني بأنه المسؤول الأمني لحسينية ومدرسة أنصار الإمام المهدي في البصرة التابعة «للسيد أحمد الحسن اليماني» ومسؤول الخط العسكري. وأضاف: نحن أنصار الإمام المهدي من قبل «السيد أحمد اليماني - عليه السلام» ونقول: عليه السلام لأنه المهدي الأول في المعتقد الذي جاءنا، وهو الذي سيحكم بعد الإمام المهدي - عليه السلام. وموجود بالروايات التي يؤمن بها هؤلاء أن هناك (١٢) مهديا سيحكمون بعد ظهور الإمام المهدي - عليه السلام - وهم من ذريته، منهم أحمد اليماني، حيث إن هذه الأماكن وعلماءها هي القادرة فقط على توحيدهم والتفافهم حول دولة القلب المذهبي الإمبراطورية الإيرانية، ومن هنا فإن هذه الجوانب سوف تسهم في تنشيط الثقافة والتاريخ الشيعي الذي يعاني من مظلوميته في نفوس قطاعات الشيعة، وبالتقدم والرقى في كافة المجالات العلمية، ودعم نفوذ اللوبيات وجماعات الضغط الشيعية في الدول التي تمثل المجال الحيوي في إيران بهدف تقوية النفوذ الشيعي فيها، والمطالبة بإعطائهم مزيدا من الحقوق السياسية والمذهبية، وكذلك دعم إيجاد منابر إعلامية مختلفة خاصة بهم، مع العمل في ذات الوقت على زرع ونشر عوامل الفرقة والتشتت والتحزب الفكري بين الشيعة والسنة في البلدان العربية، وبما يؤدي إلى إشراك المنظمات الدولية ومؤسسات حقوق الإنسان كأداة للدفاع عن حقوقهم.

وهذا يؤكد التعاون الوثيق مع القوى الدولية المتآمرة على الإسلام والداعمة لهذه المؤسسات للاشتراك مع إيران لبث الفتنة المذهبية في المنطقة، وتُرَاهن إيران كثيرا على المرجعية في العراق ممثلة بأية الله علي السيستاني وعلى الشيعة العراقيين الذين ما زالوا يمارسون سياسة الانتظار لفتوى المرجعية المبجلة التي احتكرت القرار المذهبي والسياسي، وحججت القيادات الشيعية الدينية والسياسية، حتى يصبح الدفاع عن دولة القلب المذهبي يبدأ من البوابة العراقية ويفتوى ملزمة ستصدر عن مكتب السيستاني، وحتى الآن بقيت المقاومة العراقية منحصرة تقريبا في ما اصطلح عليه بالمثلث السني، أما تحرك=

مقامان في نفس الوقت: الأول مقام القيادة القانونية للجمهورية الإسلامية الإيرانية، والتي تم تعريفها طبقاً للدستور، وقد حددت واجباتها وصلاحياتها. والمقام الآخر ولاية العالم الإسلامي التي قد أقرها الواجب الشرعي^(١)، والآن نسأل: إن طبيعة هذين

= الجيب الشيعي فهو مرهون بالمفاوضات الإيرانية الأمريكية، وما يقرره ولي أمر المسلمين في طهران. وأياً كانت التقديرات فإن قوة الشيعة ترجع بالأساس لما للحوزة وللمراجع من سيطرة روحية وحركية على أتباعها في العراق، ولما لهذه المراجع من كلمة مسموعة لدى «شيعة الشتات» في أنحاء العالم، حيث يرى الشيعي أن تقليد الإمام يعصمه من الخطأ ومن الوقوع في المحرمات التي ينهى عنها الدين، فالمرجع لدى الشيعي هو المدخول بمعرفة الحلال والحرام، وهو المرشد له، وتقليده حسب المذهب الشيعي يعتبر واجباً دينياً. تم بحثه مفصلاً في كتاب إيران والإمبراطورية الشيعية الموعودة. (المحرر)

(١). اعتبر الخميني أن تشكيل الحكومة الإسلامية في إيران هي مجرد الخطوة الأولى النواة بهدف إنشاء الحكومة الإسلامية العالمية التي تحقق العدل، حيث ثبت في الدستور مسألة ولاية الفقيه دستوريا وأطرها مؤسسياً، وبهذا وضعت موضع التنفيذ. وقد اعتبرت إيران نفسها - حسب وجهة نظر الخميني - نقطة البداية وقاعدة للانطلاق نحو تحقيق الوحدة الإسلامية، وبالتالي تشكيل الحكومة الإسلامية على قاعدة الإسلام الشيعي. وهذا المبدأ طبق تحت شعار صدور انقلاب إسلامي، ومعناها بالعربية: تصدير الثورة الإسلامية. ولتأطير ذلك قانونياً ودستورياً فقد ترجم الدستور الإيراني الحديث فكرة الحكم الإمبراطوري وحلوده الأيديولوجية مجدداً لكن وفق أطر دستورية وقانونية، وبغطاء مذهبي قومي لا يعرف سوى العصية. وبما أنه يعكس تلك الخلفية الإمبراطورية التي جاءت نتاجاً ونجسبداً للواقع غير المستقر والمتناقض =

المقامين تقتضي نوعين مختلفين من العمل، فما الواجب عمله؟
بعبارة أخرى إنه إذا شوهد تعارض بين مصالح حكومة أم القرى
وولاية العالم الإسلامي فمن الذي سيكون فداءً للآخر؟ نظرية أم
القرى قد عرضت في الواقع الجواب على هذا السؤال: (دائماً
مصالح الأمة لها الأولوية، أليس وجود أم القرى التي على جميع
الأمة الحفاظ عليها - وليس فقط شعب أم القرى - واجباً).

= أصلاً، حيث نجد أن الدستور الإيراني يُبيح لدولة الحلم الإمبراطوري التدخل
في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، حيث تجده قد نص على ما يلي: «في
الجمهورية الإيرانية الإسلامية، تعتبر الحرية والاستقلال ووحدة أراضي البلاد
وسلامتها أموراً غير قابلة للتجزئة، وتكون المحافظة عليها من مسؤولية
الحكومة وجميع أفراد الشعب، لا يحق لأي فرد أو مجموعة أو أي مسؤول
أن يلحق أدنى ضرر بالاستقلال السياسي أو الثقافي أو الاقتصادي أو
العسكري لإيران، أو ينال من وحدة أراضي البلاد باستغلال الحرية الممنوحة،
كما أنه لا يحق لأي مسؤول أن يسلب الحريات المشروعة بذريعة المحافظة على
الاستقلال ووحدة البلاد، ولو كان ذلك عن طريق وضع القوانين
والقرارات». ما معنى هذا؟ إن الدستور الإيراني في الوقت الذي يعطي
للسلطات الإيرانية حق التدخل المباشر في شؤون الدول الأخرى يمنع منعاً باتاً
التدخل في الشؤون الوطنية الإيرانية، ويحافظ على الاستقلال السياسي
ووحدة أراضي البلاد. ولكن عندما يتعلق الأمر بالتوسع الخارجي فإن الرابطة
الإسلامية «وحدة المذهب الشيعي» تُسوِّغ لإيران التدخل في شؤون الآخرين
عقوة، وحينما يتعلق الأمر بإيران تبرز المصلحة القومية الفارسية الإيرانية،
وليس الإسلام لتكون حامية إيران بحدودها ومصالحها. تم بحثه مفصلاً في
كتاب الإمبراطورية الشيعية.

(د) الأساس المذكور أعلاه يدل جيداً على علاقة النمو والتكامل بين أم القرى والعالم الإسلامي: إذا وقع هجوم على الإسلام من أي مكان في العالم أو جرى الاعتداء على حقوق المسلمين فإن أم القرى ترعد وتزمجر وتنهض للدفاع، ومن المؤكد أن الحكومات الجائرة والكافرة لن تتحمل ذلك، وستهيأ لإزالة هذه (الشعرة من الأنف)؛ لذلك تستهدف حياة النظام. في مثل هذا الوضع فإن على كل الأمة الإسلامية واجب الدفاع، وليس - فقط - شعب أم القرى! ومن ناحية أخرى كلما أظهرت الأمة الإسلامية استعداداً أكثر للدفاع عن حياة أم القرى فإن حكومات وغايريد الكفر سيلتزمون ضبط النفس في الهجوم عليها؛ لأنها تحسب حساباً لأمة عظيمة (مليارات) وليس لعدة ملايين من السكان، وسيكون لأم القرى دور أكبر في الدفاع عن حقوق المسلمين.

٣- خلاصة البحث:

(١) - حسبما ذكرنا فإننا نستطيع أن نلخص نظرية أم القرى على النحو التالي:

(١) العالم الإسلامي أمة واحدة^(١).

(١) (تناول لاريجاني هذا الجانب تحديداً في دراسات أخرى معتبراً أن إيران وفق نظرية أم القرى ستكون هي نواة مركز الإسلام العالمي، وبالتالي فهي تمثل الدولة القائدة التي تفرز زعيماً تكون له السلطة والصلاحيات والولاية على الأمة الإسلامية جمعاء، على اعتبار أن الدين والعقلانية والوجدانية تقتضي =

= تشكيل أمة إسلامية واحدة، واختيار حكومة لتمثيل هذه الأمة، استناداً إلى التجربة التاريخية للدولة الإسلامية، والتي وصلت إلى أوج تقدمها وتفوقها وتمدنها بفضل ذلك. وعلى هذا الأساس ليس من مصلحة الأمة الإسلامية أن يطول التفرق لأن الأصل هو الوحدة. وهذا هدف سيحقق - حسب نظرية أم القرى - من خلال جملة من المراحل:

المرحلة الأولى: ضرورة بروز الوعي والاهتمام بهدف إحياء الإسلام (الشيعي) على اعتبار أنه هو السبيل الوحيد لحياة الإنسان والجماعة.

المرحلة الثانية: السعي وبذل الجهود لإقامة الحكومات الإسلامية في الدول المختلفة، وهذا سوف يكون من خلال الدور المحوري للشعوب في تشكيل هذه الحكومات، وتوظيف مختلف الوسائل والطرق سواء كانت انتخابات، استفتاءات...، وفي بعض الأحيان قد تؤدي النهضة وثورة الشعوب (الانتفاضات) والخروج إلى الشوارع إلى هذه النتيجة، ولا ضير في ذلك إذا كان يحقق الهدف المنشود منه وهو إقامة الحكومة الإسلامية في النهاية.

المرحلة الثالثة: في الوقت الذي تستطيع فيه الشعوب تحقيق الأهداف سالفة الذكر، وبالتالي تشكيل الحكومات الإسلامية، يجب عليها التوجه بعدها نحو خطوة تكوين حكومة إسلامية واحدة لغرض جمع الأمة الإسلامية، وتوحيدها تحت قيادة دولة «أم القرى»، ومن هنا فإن نظرية «أم القرى» تعتبر أنه في حالة إقامة دولة «أم القرى»، فإن إيران ستمثل دار الإسلام ومركزه، وهذا الأمر يعتبر تعزيزاً للإسلام وتقوية لشوكته؛ لذلك يجب على الأمة الإسلامية جمعاء أن تحافظ على دولة «أم القرى» على اعتبار أنها مركز للإسلام، وبالتالي فإن انتصار دولة «أم القرى» وعزتها يعتبر انتصاراً للأمة الإسلامية جمعاء، أما هزيمتها أو انهيارها فيعتبر انهزاماً لكل الأمة الإسلامية، لذلك فعلى دول الأمة الإسلامية وشعوبها الحفاظ عليها بكل ما تعنيه هذه الكلمة من معنى، فالحفاظ على «أم القرى» يعني - أيضاً - الحفاظ على =

= النظام الكامل للحكومة الإسلامية، والذي يشمل كل أراضي الدولة الإسلامية الواحدة، والتي بسببها تشكلت دولة «أم القرى» التي ستقود هذه الأمة. وبالمقابل فإن «أم القرى» ستدافع عن حقوق الأمة بكل ما تملك من استطاعة، لهذا السبب نجد أن القوى الدولية تسعى لتدمير دولة «أم القرى» حتى لا تكون هي العقبة التي تقف في طريقهم، وفي هذا الصدد فإنه يقع على كاهل الأمة مهمة القيام بدورها للحفاظ على «أم القرى» والدفاع عنها، والأمة مكلفة بأن تهب للدفاع إذا ما تعرضت «أم القرى» للخطر وتسمى لنجدتها منه، وعلى هذا الأساس فإن على «أم القرى» والأمة حقوقاً وواجبات متبادلة مع بعضها البعض، فأم القرى عليها أن تحمي الأمة، وتدافع عنها، وتعمل على الحيلولة دون وقوع ظلم القوى الأخرى عليها، وفي المقابل لها حقوق هي بعينها واجب الأمة تجاه «أم القرى»، أي إذا تعرضت «أم القرى» لهجوم عسكري من أعداء الإسلام فعلى الأمة أن تهب لمساعدتها بكل ما أوتيت من قوة.

ويحاول هنا لاريجاني - من خلال نظريته - الاستدلال والتوسل بعدد من الدلائل التي تثبت أن الشعوب الأخرى قادرة على تحقيق فكرة إقامة الحكومات الإسلامية، والتي ستسبغ وتلحق مستقبلاً بدولة «أم القرى» والذي يعده امتيازاً وفخراً عظيماً لهذه الدول، حيث يؤكد على أهمية العزم والجدية والتصميم لتحقيق هذا الهدف، ويضرب مثالا على ذلك متمثلاً في قدرة الشعب الإيراني وعزمته على التغيير، حيث استطاع من خلال ثورته الإسلامية أن يسقط الحكومة الفاسدة في إيران، وإقامة الحكومة الإسلامية مكانها، وهذا الأمر جاء طبقاً لرؤية الخميني وأفكاره، ويصل لاريجاني إلى نتيجة مفادها أن إيران التي أنشأت الحكومة الإسلامية بهذا الشكل، وقدمت التضحيات الكبيرة في سبيل تحقيق هذا الهدف، تستحق من كل فرد مسلم في العالم أن يحافظ عليها، ويدافع عنها، لأنها بدون شك هي «أم القرى» بالنسبة للعالم الإسلامي. ونود الإشارة هنا إلى أن آية دولة الله مصباح =

= يزدي- المرشد الروحي للرئيس أحمددي نجاد وللنخبة السياسية والعسكرية والأمنية الحالية - يؤيد هذه الفكرة من خلال ما يعرف بعالمية صلاحيات وسلطات ولي الفقيه التي ينبغي أن تمتد إلى العالم الإسلامي، وإن كثيراً من أفكار محمد جواد لاريجاني يحاول أن يطورها من خلال ما طرحه يزدي في بعض دراساته. ولا بد كذلك من تناول ما تحدثت عنه هذه النظرية حول التعارض المحتمل حدوثه بين المهام خارج الحدود وعالمية الحكومة الإسلامية وبين متطلبات الداخل الخاص بالبيئة الداخلية للدولة «أم القرى»: حيث تقول هذه النظرية: «علينا أن نجيب عن السؤال المطروح حول احتمال ظهور تعارض بين كلا الهدفين: أي بين تصدير الثورة وتلبية احتياجات الجمهورية الإسلامية فيها، وأيهما مقدم على الآخر؟ نجيب بأن الخطوات التي تميزها الجمهورية الإسلامية في الوقت الراهن وهي تسير وفقاً لتوجيهات الإمام الخميني سواء التي جاءت في خطبه أو فتاواه - تلتزم بأنه إذا ظهر تعارض بين هاتين المسألتين فعلياً فلا بد أن نلبي احتياجات الجمهورية الإسلامية أولاً» بقوله: «اسمحوا لي أن أكرر أنه من الأهمية بمكان أن الموضوع الذي نوليه أهمية منذ بداية الثورة هو أنه إذا ظهر تعارض بين هذين الهدفين فالأولوية تكون لتلبية احتياجات الجمهورية الإسلامية».

أما صلاحية زعيم «أم القرى» - حسب هذه النظرية - فيجب أن تمتد لتشمل كل الأمة الإسلامية (إقليمياً وشعوباً)، وفي نفس الوقت فإن على دولة «أم القرى» وشعبها (الشعوب الإسلامية كلها) كثير من الالتزامات، وفي مقدمتها:

دور شعب «أم القرى» الذي يشكل مصدراً لقوة القائد أو المرشد (زعيم أم القرى، ولي أمر المسلمين)، ومادام الشعب الإسلامي قد منحه هذه السلطات، فيجب على الأمة الإسلامية أن تأخذ هذه المسألة بعين الاعتبار، وأن تبايعه على هذا الأساس، كذلك فإن انتخاب مجلس الخبراء الذي ينتخب بدوره ولي الفقيه للدولة «أم القرى»، فيجب أن يكون هذا المجلس يمثل كل =

(٢) أساس وحدة الأمة (قيادتها).

(٣) قيادة العالم الإسلامي تقوم على أساس ولاية الفقيه:
أي أن الأقرب إلى نبي الإسلام الأكرم هو أقرب في العلم
والتقوى و... سيكون خليفة زمان النبي ﷺ. وقد اعتبرت إيران
نفسها - حسب وجهة نظر الخميني - نقطة البداية، وقاعدة
الانطلاق نحو تحقيق الوحدة الإسلامية.

(٤) عندما تقوم حكومة في إحدى بلاد الإسلام ويكون
لدى قيادتها الأهلية لقيادة الأمة - في هذه الحالة - تصبح أم
القرى دار الإسلام.

(٥) إذا قامت دولة أم القرى ففي هذه الحالة من واجب
القيادة أن تلاحظ مصالح كل الأمة، ومن ناحية أخرى فإن
المحافظة على كل الأمة هو فريضة ولها أولوية على أي أمر آخر.

= الأمة الإسلامية، وإن كانوا غير إيرانيين، وهذا أمر طبيعي حسب رؤية
لاريجاني. (وردت هذه الأفكار في دراسات أخرى لمحمد جواد لاريجاني
مثل: حكومت: بحثی در مشروعیت وکارآمدی، تهران، انتشارات سروش،
١٣٧٤، محمد جواد لاريجاني، نظم بازی کونه، تهران، انتشارات
اطلاعات، ١١٣٧- محمد جواد لاريجاني، کاوشهای نظری در سیاست
خارجی، تهران، انتشارات علمی و فرهنگی، ١٣٧٤، محمد جواد
لاريجاني، تئوری سیاست خارجی ایران، تهران، مرکز مطالعات ملی
وزارت امور خارجه، ١٣٧٩، وقد تم تناول هذه الأفكار بشكل مفصل في
كتاب الإمبراطورية الشيعية.

(ب) الجمهورية الإسلامية الإيرانية بعد الثورة سواء أكانت في زمن قيادة الإمام الخميني - قدس سره الشريف- الذي كان شمس البشرية أو في الوقت الحاضر الذي هو تحت ولي الأمر سماحة آية الله خامنئي - دامت بركاته الشريفة - هي بدون شك أم القرى دار الإسلام. ومع الانتباه الدقيق إلى هذا المعنى ستكون الأمة الإسلامية أظهر من الشمس. والآن نقول: إن المحافظة على مكانة أم القرى هو من (الأهداف الوطنية)، والسعي من أجل هذا الهدف سيكون - أيضاً - جزءاً من استراتيجيتنا الوطنية.

ومع الأسف فقد راج استخدامٌ (غير دقيق) لهذه المصطلحات، بحيث يجب علينا في البداية أن نهيئ الأذهان تجاهها. مثلاً عندما يريدون أن يصفوا هدفاً بأنه مهم لكل الأمة الإسلامية يقولون: هو جزءٌ من (الأهداف الاستراتيجية)! أو جزءٌ من (المصالح الوطنية)! إن مفهوم (الاستراتيجية) لدينا له نطاق دقيق جداً.

نقول: هدف محدد مثل أنه (هدف مصيري) أو (مصلحة أساسية) أو (هدف وطني استراتيجي) إذا كان النظام مستعداً للحصول عليها فإنه لا بد أن يستخدم كافة إمكانيات الشعب. طبعاً في العمل ربما لا يلزم هذه الكمية من الاستثمار، لكن النظام لديه هذا الاستعداد أن يستخدم كافة إمكانياته في حالة الضرورة. وفي هذه الحالة (الاستراتيجية الوطنية) أي البرنامج الذي يريد أن يوصل النظام إلى (الأهداف المصيرية) مستفيداً من

جميع إمكانياته . لذلك - بهذا التعبير - لن يكون كل برنامج وطني متسع جزءاً من الاستراتيجية الوطنية؛ بل إنه في بعض الأمور الواردة في هذا القاموس لا بد أن تشمل أولاً: هدف البرنامج من الأهداف المصيرية الوطنية. وثانياً: أن يستخدم كافة إمكانياته حتى يصل إلى تلك الأهداف. مثلاً إذا تم التعرض عسكرياً لدولة ما، وجيش المعتدي في حالة تقدم، في هذه الحالة ستستخدم الحكومة كافة إمكانيات الشعب حتى توقف زحف قوات العدو. ومن ثم تخرج قواته وتزيل تهديده. في هذه الحالة فإن (الدفاع) يصبح هدفاً مصيرياً، ويجب على الحكومة أن يكون لها استراتيجية وطنية.

في الواقع كان يستخدم مفهوم (الاستراتيجية) في البداية في مثل هذا المفهوم العسكري: استخدام كل الإمكانيات للحصول على الانتصار العسكري. وحتى يمكن القول إنه كان أكثر محدودية من هذا؛ لأن الإمكانيات - أيضاً - كانت محدودة بالإمكانيات العسكرية. (الاستراتيجية (في مفهومها القديم) قد كانت فن استخدام كافة الإمكانيات العسكرية للحصول على النصر في الحرب). لكن أقدم الوثائق العسكرية (مثل كتاب Zoon (Tzu يدل - أيضاً - على أنه في الاشتباك العسكري يمكن - أيضاً - للإمكانيات غير العسكرية أن يكون لها دور مؤثر؛ لذلك فإن كلور و تيس - الذي يجب أن يعتبر بحق مؤسس فن الاستراتيجية - في كتابه المعروف (kliegs von dyer) حول الحروب - يعتبر أن

الاستراتيجية هي فن استخدام كافة إمكانيات شعب للحصول على هدف عسكري (والذي يمكن اعتباره - أيضاً - أبعد من مفهوم الانتصار في الحرب). ومن بعد ذلك فإن المفكرين السياسيين وسعوا - أيضاً - من النطاق حتى وصلنا إلى المفهوم الكلاسيكي الحالي.

٤- النقطة الأساسية:

الإشكال الأساسي في (نظرية الحكومة الإسلامية العملية) هو في المفهوم (الإسلامي).

من الممكن للإنسان أن يرى دولة مثل سويسرا، حيث إن كل شيء فيها مرتب ونظيف ومنظم، وأن الناس هناك مشغولون في أعمال جدية بهدوء ونظام، وقس على هذا. بعد ذلك يقول ذلك الإنسان لنفسه: لو أن هذه الدولة تنفذ الأحكام الإسلامية؛ أي أنها لا تحتوي مظاهر الفساد والسفور [عدم لبس الحجاب الشرعي]، وتقوم المدارس بتدريس الإسلام ومقدساته، والفقهاء يشرفون على تنفيذ الأحكام و... في هذه الحالة تصبح هذه الدولة دولة إسلامية نموذجية! باعتقادي أن لب النظرية المذكورة هكذا دولة، في الوقت الذي يكون فيه معيار إسلامية المجتمع - وحتى الفرد - هو في (الولاية). أقول بصراحة أكثر: من الممكن أن يوجد في دولة ما مشاكل ونقص وقلة موارد كثيرة، لكن يكون فيها نظام الولاية صحيحاً، فمن المسلم به أنه يوجد في هذه الدولة نظام إسلامي حقيقي. الإعمار والأنظمة والمحافظة على

الظواهر الشرعية كلها أمور فرعية. نظرية أم القرى قائمة تماماً على فكر (الولاية) الإسلامية الحقيقية. تلاحظون أنه إذا تم تجاهل هذا الأمر فلننا لن نستطيع أن نورد أية إشكالية على النظرية العملية للحكومة. وإذا تم أخذ الأصل بالاعتبار فإن النظرية كلها ستدمر.

٥. إزالة بعض من سوء التعابير.

(١) في العام ٦٣ [١٣٦٣ هجري شمسي يعادل ١٩٨٧م] بيّنتُ نظرية أم القرى، وعلى الفور تابعتُ واستتجت أبعادها العملية: (عندما ننظر خارج حدودنا فإن غرضنا لا يتعدى مقولتين: تصدير الثورة، والمحافظة على أم القرى. وإذا حدث تراحم في مرحلة ما فإن الأولوية هي المحافظة على أم القرى)^(١).

(١) يؤكد الإيرانيون أن الرسالة التي تحملها ثورتهم الإسلامية تتضمن احتياجاً أساسياً لعالم اليوم، مما يجعل من الواجب الاستمرار في تصديرها، رغم مرور أكثر من ربع قرن على انتصار الثورة الإسلامية الشيعية، باعتبار أن الثورة حدث له مراحل تكامل، هي عبارة عن: مرحلة اليقظة الإسلامية، ثم مرحلة انتصار الثورة الإسلامية، ثم مرحلة استقرار النظام وإقامة الحكومة الإسلامية، ثم مرحلة تنظيم البلاد والمجتمع الإسلامي، ثم إنشاء الحضارة الإسلامية الحديثة. والثورة الآن تمر بمرحلتها الأخيرة وهي إقامة الحكومة الإسلامية، فإذا كان بناء الحضارة الإسلامية الهدف النهائي للثورة، فكيف يمكن لمُرور بيساطة على تصدير الثورة من حيث المعنى والفهوم وأساليب التنفيذ بشكل وبأسلوب جديد. ونتيجة للسياسة الخارجية الجديدة التي أطلقتها الثورة، والتي تسعى من خلالها إلى بناء مجال حيوي مذهبي يكون=

جمعٌ من المفكرين اعتبروا أن هذا الفكر ما هو إلا معادل للبراغماتية، ووجهوا له حملات كثيرة. من بينهم مهدي هاشمي في صحيفة صبح آزادكان (صباح الأحرار) كتب حوالي خمسة وثلاثين مقالاً في رد هذه النظرية! خطأ هؤلاء السادة الأساسي أنهم لم يتبهوا لمفهوم (أم القرى) في معناه الشفاف القائم على أساس الولاية الإسلامية الحقّة، بل إنهم اعتبروها مرادفة للأهمية الاستراتيجية وأمثالها. لذلك؛ فإن المحافظة على أم القرى معادل للمفهوم العرفي للمحافظة على الدولة. في هذه الحالة لم يجدوا مكاناً للرسالة الإسلامية للثورة والنضال ضد الكفر وسلطة الأجانب وأمثالها.

= أساساً لإمبراطوريتها الشيعية الموعودة، فقد برز اتجاه إقليمي ودولي يستهدف محاصرة إيران الثورة نظراً لخطورتها، ومحاولة عزلها عن البيئة التي تعيش فيها، ومنها المنطقة العربية التي تمثل أحد المجالات الحيوية والمهمة للتدخل الثوري الشيعي الزاحف من إيران، وأصبحت سياسية احتواء الثورة والإطاحة بها تقع على سلم أولويات دول المنطقة، وبرز إلى العلن اصطفايات إقليمية لمحاولة الحد من تأثيرها من خلال استغلال كافة الظروف الإقليمية والدولية على حد سواء، نظراً لما تمثله إيران الثورة والدولة من خطر يستهدف المنطقة وشعوبها، ويمس جوهر الدين الإسلامي مثلاً بأهل السنة والجماعة، خصوصاً بعد أن أعلن الحميني - قائد الثورة الإيرانية ومفجرها - أن أحد أهم وظائف الثورة وأهدافها هو مبدأ تصدير الثورة، تمهيداً للإطاحة بأنظمة الحكم العربية، وتوحيدها ضمن المجال الحيوي لدولة القلب المذهبي وتحت عباءة الولي الفقيه. تم بحثه مفصلاً في كتاب إيران والإمبراطورية الشيعية الموعودة.

(ب) طبقاً لنظرية أم القرى فإن تصدير الثورة والدفاع عن الأمة الإسلامية - والتي هي أمة واحدة - مرتبطة بأساس كرامة أم القرى. إذا تعرضت كرامة وجود أم القرى للخطر فكل شيء نفديه بها! الكل يعلم أنه في السياسة العملية يوجد آفات كثيرة من بينها (إثارة الأجواء) وخاصة إذا كانت هذه الإثارة يرافقها تحريك العواطف والإحساسات لدى الناس في أمور يوجد عنها في الأذهان تجارب سيئة جداً. لقد كان الرأي العام المرافق عنصراً أساسياً في نظام اتخاذ القرارات، وخاصة أنه نظراً لنظام الاتصالات الجديد فإن هذا الموضوع أصبح يحظى بالدور الأساس.

يصنع السياسي الرأي العام في الأنظمة الديمقراطية من جهة، وعند اللزوم يركب على موجته من جهة أخرى. ولأنه في الغالب ليس هناك تقييد في الأسس والمدرسة الفكرية، فربما يتم اتخاذ القرار في المعادلات بشكل أكثر راحة، لكن في النظام الإسلامي أول تقييد للسياسي هو العمل في نطاق الإسلام، سواء أكان الجميع موافقين أم كانوا معارضين! لهذا فإن قضية الرأي العام تحظى بمكانة معقدة أكثر بكثير.

(ج) ملاحظة حول الرأي العام والسياسة الخارجية: هذا الموضوع يحتاج إلى بحث شامل وتفصيلي، وهنا أكتفي بالإشارة لتوجيه ذوي الرغبة: فقد قام في نصف القرن الماضي باحثون عديدون بالبحث في مختلف جوانب هذا الموضوع ودوره في

مسيرة اتخاذ القرار، وعلى رأسهم العالم المعروف اسبروت - sprout وتلامذته. لكن هذه التحقيقات ليست بداية جيدة للبحث في هذه القضية في المجتمع الإسلامي، وكذلك ليست قابلة للاستفادة مباشرة في النظام الإسلامي، ومن أجل بحث دور الرأي العام يجب أن نبدأ من أربعة أركان أساسية:

الأول: الولاية المطلقة للفقهاء، فولي الفقيه لديه نوعان من الولاية: ولاية الإرشاد، وولاية الأمر. وفي ولاية الإرشاد فإنه كما يجذب القلوب المتعددة بقوته وعلمه وتفوقه في النظرة، يجلب - أيضا - توجه الأمة للقضايا الهامة للإسلام والأمة الإسلامية. وإطلاق الولاية والإمكانات التي وضعها الشارع في هذا الأمر تحت تصرفه كلها وسائل [أدوات] عمله.

الثاني: إن أصالة المعرفة في النظرة الإلهية والإسلام والأديان الإلهية جميعها وضعت المعرفة والبصيرة نقطة البداية للمسيرة الكمالية للإنسان. هذا الأمر يظهر بصورة كاملة في طاعة الإمام، وفي انتخابه، وفي التصرف معه. لا قيمة لأية طاعة دون ركن المعرفة، وجميع العبادات تؤنّ بميزان المعرفة. ومن ناحية أخرى فإن العمل السياسي في النظام الإسلامي هو بالذات عمل عبادي؛ لذلك لا يمكنه أن يكون خالياً من هذا الأمر.

الثالث: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر: وهو من الأركان الاجتماعية والأنشطة الاجتماعية السياسية في النظام الإسلامي.

الرابع: المحافظة على مصالح أم القرى: خاصة بالتنسيق مع ولي الفقيه، وكذلك المحافظة على الأسرار العامة للأمة الإسلامية.

كما أنكم تلاحظون أنه في النظام الإسلامي فإن علاقة الرأي العام وأصل توجيه وإدارة النظام لها رشد وتكامل خاص. باعتقادي أن هناك أفقاً جديداً في علم السياسة يحتاج إلى أبحاث دقيقة في مختلف الأبعاد حتى يمكن عرضها بصورة هيكل منطقي.

٦- أم القرى: نظرية أم مذهب؟

(أ) في عالم السياسة عرض سوق (الأصول) ملتهب جداً! كل شخص يطرح كل ما يحب أو كل ما يميل إليه بصفته (أصلاً) غير قابل للتغيير. ولا يحتاج إلى القول إن السياسيين المحترفين كثيرون النسيان؛ لذلك، مادام هناك قوائم جديدة، فإنهم بالطبع يعرضونها بما يناسب الأوضاع الجديدة. هل يوجد في السياسة (أصل)؟ إذا كان موجوداً، فبماذا تشبه (الأصول) التي في العلوم؟ مثلاً تلك التي في علم الفيزياء؟ نريد في هذا الجزء أن نلقي الضوء على بعض النقاط، وبعد ذلك نبين المواضيع التي ذكرناها تحت عنوان نظرية أم القرى، وكيفية تقييمها.

(ب) من اللازم أن نوضح مفهوم (البحث العلمي) و(البحث الفني): البحث العلمي بحث عقلي فيه خاصيتان

أساسيتان أنه: توصيفي، وعمومي، «objective». طبعاً هذان القسمان من خصائص البحث العلمي الذي نقوم ببحثه، وليس لدينا رأي بالبقية. والمقصود من كون البحث العلمي توصيفياً هو أن هدفه في ذلك العالم رسم أحسن صورة (أو تقديم أحسن توصيف) للظاهرة العينية التي هي ضالة العالم. كلما كان هذا التصوير (أو التوصيف) أقرب إلى الحقيقة فإن العالم سيكون أكثر نجاحاً.

والمقصود من التعميم أن معيار التشخيص الصحيح والخطأ (أو بعبارة أخرى تفضيل التصويري على الآخر) يكون معياراً عاماً، ولا يكون في ذلك الشخص عالم داخلي.

انتبهوا إلى أن هذا الأمر غير المكتشف والذي يعني دائماً بالخصائص الفردية للعالم، وحتى الأوضاع المحاطة بها يمكن أن يكون لها تأثير أكثر عمومية «objectivity» خاصة وفق المعايير، وليس بالاكشاف نفسه. (البحث الفني) أيضاً نظري، لكن يكون فيه الفاحص باحثاً عن الطرق الخاصة التي يمكن عن طريقها مساعدة الإمكانات المحددة للوصول إلى الأهداف المحددة. وانطلاقاً من أن (فعل) الإنسان عنصر هام في هذا البحث، فهو قد يصل إلى درجة تغيير الظاهرة. لكن في الفحص العلمي الأمر ليس هكذا؛ لذلك يمكن وضع حدود دقيقة نسبياً بين نوعي الفحص العقلي.

(ج) عندما يُعرض كل مرة في البحث العلمي عالم توصيفي نواجه نظرية من الظاهرة الأساسية. إذن النظرية هي مجموعة من القضايا التي يجب أن تعتبر بصفتها (توصيف) العالم. نطلق على قضايا هذه المجموعة اسم (الأصل) العلمي. ومن ناحية أخرى يقوم الفاحص في الفحص العلمي بتقديم مجموعة من (القواعد) والتي يعتبرها الفاحص - في كل مرحلة - أفضل طريق للقيام بأعمال محددة. والأصول العلمية مرجع (الصناعي) للقيام بالأعمال. يطلقون على هذه المجموعة من القواعد في السياسة (مذهب).

(د) لذلك، فإن ما قمنا ببيانه في باب «أم القرى» هو في الواقع (مذهب)، وفي فن السياسة ليس نظرية علمية. طبعا نحن من باب المسامحة استخدمنا في اللفظ مصطلح «نظرية» لأم القرى. والآن السؤال الأساسي: (ما هو الصحيح) النظرية أم المذهب؟ في أي موقع يمكننا أن نقول عن نظرية ما إنها صحيحة، ومتى نقول إنها مذهب؟

بالنسبة للنظرية - وكما أشير- فإن معيار الحقيقة هو بعدها أو قربها من الواقع، وهذا معيار تفضيل نظرية على أخرى. أما بالنسبة للمذهب فالبحث يختلف اختلافا كاملاً: المذهب السياسي في الحقيقة له ركنان: ركنه الأول مجموعة من الأهداف والمقاصد، وركنه الثاني القواعد التي تستخدم في المسير نحو هذه

المقاصد. لذلك عندما يجري الحديث عن (صحة) مذهب يجب أن نجيب على سؤالين أساسيين:

(١) هل المقاصد (حق)؟

(٢) هل تهدي القواعد إلى المقاصد؟

من البديهي أن هذين السؤالين مختلفان في الهوية، (أحقية) المقاصد متعلقة بالتصور الذي لدى الإنسان عن الوجود وعن نفسه. لكن السؤال الثاني يمكن أن يُجاب عنه على أساس النظريات العلمية.

طبعاً يمكن القول في بحث فلسفي (ميتافيزيقي) حسب مصطلح القدماء: هذه المقولة تحت مظلة قابلة للتجميع، ونظام الميتافيزيقيا تستطيع أن تغطي المقولتين، حيث إننا لا ننوي الدخول في هذا المنعطف.

بالنسبة لمذهب «أم القرى» يمكننا الآن أن نطرح السؤالين: هل هذه المقاصد التي يجب أن تسعى إليها «أم القرى» العالم الإسلامي هدف صحيح؟ وما الذي يجب فعله من أجل نيل هذا الهدف والمحافظة عليه؟

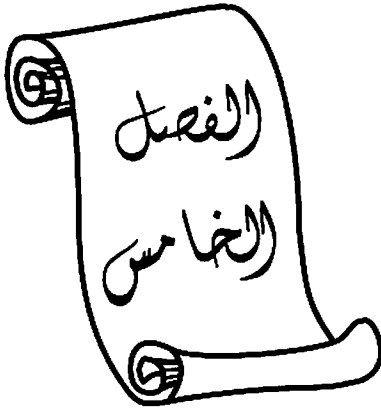
سعى أرسطو إلى وضع مذهبه السياسي في داخل منظومة فلسفية؛ ولذلك كان يطلق عليه (العلم)، لكنه من النوع العملي. من البديهي أنه في المنظومة الفلسفية يجب إقامة جسر ارتباط بين

وحدات النورماتيو (القيمي) والأبحاث التوصيفية. أما هوية هذا الجسر فيوجد فيها قضايا فلسفية شائكة. إذا كان الإصرار على أن يكون هذا الجسر منطقياً يجب إضافة قسم جديد يعطي إمكانية صناعة قضايا قيمية، وبين - أيضاً - صدق وكذب المناط بها إلى جملة المنظومة المنطقية، وهي التي تفيد العلوم والقضايا التوصيفية. هذا موقف أشخاص يعتقدون أن كافة قضايا منظومة فلسفية يجب أن تتمتع بنوع من معيار الحقيقة، سواء أكانت قضايا توصيفية أو أحكام نورماتيو [القيمية].

أما إذا تركنا مثل هذا القيد جانباً فنستطيع أن نفتتح بالنسبة لارتباط هذين القسمين بنوع من الانسجام. من البديهي أن المقصود تألف القسم التوصيفي مع النتائج الطبيعية لأحكام نورماتيو.

هذه مشاكل مسلك أرسطو الذي يريد أن يقيم السياسة على البناء الفلسفي. أما إذا أردنا أن نجعل (الشرع) أساساً فماذا سيكون العمل؟ الأسلوب المألوف هو أنه في البداية يجب أن نضع الظواهر الصريحة المخصوصة أساساً، ومن ثم نستنتج لوازمها ولواحقها الطبيعية، ونسعى إلى أن نعرض منظومة أو مذهباً سياسياً. من البديهي أنه في تلك الحالة سيتعرض الهيكل المنطقي للمذهب لمشاكل رئيسية. الطريق الصحيح هو أن المذهب السياسي يجب أن يكون قابلاً للإثبات في (العقل الديني). و(العقل الديني) خاص بفكر تظهر فيه أسس الوحي والفكر الفلسفي

والإنجازات العلمية بصورة (بصيرة). بمعنى آخر: الأجزاء الأساسية لمذهب «أم القرى» تنبع من الكتاب والسنة، ومن ناحية أخرى هو نفسه يحمل هيكل الانسجام المنطقي. (البصيرة) أرضية بيانية! إن هذا البحث أساسي جداً للفكر الإسلامي المعاصر، وقد قمت ببحث ذلك بالتفصيل في رسالة منفصلة في موضوع المعرفة الدينية.



مذهب الدفاع المؤثر

١- مقدمة في باب أسلوب البحث (المتدلوغيا)

٢- المباني النظرية لمذهب الدفاع المؤثر

١- مقدمة في باب أسلوب البحث (المتدلوغيا):

من أجل الدراسة والبحث في باب السياسة الدفاعية لا أرى مفرأ من أن ألفت الانتباه إلى المواضيع التالية:

(أ) موقع الدولة في النظام الدولي وهيكل القوى الموجودة.
(ب) المذهب الدفاعي المبني على الأهداف الوطنية والاستراتيجية الوطنية.

(ج) نظام اتخاذ قرارات الحكومة بشأن الدفاع.

(د) القضايا العملية الأساسية للدفاع الشامل:

- علاقة الناس والقوات العسكرية.

- السياسة التسليحية التحضيرية^(١).

(١) إن تطوير إيران اليوم للبنية العسكرية في مجالات العلوم النووية والعسكرية، وبعض الصناعات الأخرى تشكل ركيزة وقاعدة للانطلاق التكنولوجية التي تركز عليها بهدف السيطرة على المنطقة، وهي تحاول أن تكون مالكة للمعارف العلمية والتكنولوجية، محاولة التشبه بالعلوم التي تملكها الدول الكبرى، وبما يساعد على الانطلاق أفقياً ورأسياً في مجالات التنمية الشاملة، خاصة أنها تحاول تنشيط إعلامها باتجاه أن البرنامج النووي هو لتوليد الطاقة الكهربائية، ولغرض التنمية العلمية في مجالات العلوم والطب، إضافة إلى أن البرنامج النووي سوف يوفر الطاقة بالنسبة لإيران، ويوفر مدخولات جديدة من خلال توفير النفط والغاز الذي سوف =

= يصدر للخارج ويوفر عملة صعبة سوف توظف للتنمية. أما الأمر المثير فهو شيوعية هذه العلوم، بمعنى أن دولة القلب المذهبي «إيران» تحاول إعطاء تسميات مذهبية شيوعية لإنجازاتها العلمية، حيث تطلق مثلاً على صواريخها اسم الإمام الحسين، الإمام العباس، الزهراء، ... حتى مناوراتها العسكرية: مناورات الإمام المهدي، عاشوراء، كربلاء، محاولة التذكير بمظلومية الشيعة وخصوصية هذه المظلومية. ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل أطلقت على علمائها في المجال النووي بأنهم جنود إمام الزمان المؤمنين، والامثلة على ذلك كثيرة. فدولة القلب المذهبي «إيران» ليست كبقية الدول الأخرى - خاصة الدول العربية - حيث استطاعت أن تحقق نوعاً من الاكتفاء الذاتي في التسلح إلى درجة كبيرة من خلال عملية تصنيعها للأسلحة للأغراض الدفاعية والهجومية معاً، وتمتلك دولة القلب المذهبي قاعدة سكانية ضخمة، وموارد اقتصادية وتكنولوجية وعلمية، ونجحت في عملية صناعة السلاح بعيداً عن الضغوطات الخارجية، الأمر الذي مكنها من تحديث مختلف قطاعاتها المسلحة، التي تجسدت بقدرات الدولة الذاتية، وهذا الأمر عزز وجود البدائل أمام دولة الحلم الإمبراطوري، كما عزز الاعتماد على الذات؛ إذ يجب أن يكون أحد الأهداف البعيدة المدى بالنسبة لها، وهذا استلزم منها محاولة تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال إنتاج الأسلحة، وتقليل الاعتماد على الخارج، حيث لا تُعاني إيران من خلال اعتمادها في التسلح على عدد محدود من المصادر التسليحية، بل على العكس فقد استطاعت تنويع مصادر تسليحها، فاعتمدت على بعض الدول، مثل: روسيا، والصين، والدول الأوروبية الغربية المنتجة للسلاح مثل: فرنسا، وإيطاليا، وألمانيا، وكذلك الدول الأوروبية الأخرى، وتمكنت كذلك من تطوير علاقاتها العسكرية مع كثير من الدول خاصة مع روسيا والصين، حيث تمثل صادرات الأسلحة الروسية أهمية كبرى بالنسبة لروسيا التي يُعاني اقتصادها من مشاكل حادة. =

= أما في المجال النووي والكيمي، فلا شك بأن دولة الحلم الإمبراطوري استطاعت أن تحتفظ بقوات مدربة، ولكن خطورة هذه القوة أنها ليست بعيدة عن التوجيه والمذهبية والتسييس، حيث اكتسبت هذه القوات خبرات متالية كبيرة من خلال حربها الطويلة مع العراق، والمناورات المستمرة للجيش الإيراني بقطاعاته المختلفة بهدف إبقائه على مستوى عال من الجاهزية والاستعداد، وبالمقابل تحتل إيران المرتبة الأولى من حيث عدد قواتها المسلحة النظامية وشبه النظامية مما جعلها تتمتع بتفوق عسكري مع الدول المحيطة، الأمر الذي يُسهل على دولة الحلم الإمبراطوري مهمتها المستقبلية في الهيمنة والتوسع من خلال امتلاك السلاح النووي. ومن هنا فإن هناك خللا فادحا بين دولة الحلم الإمبراطوري ودول الخليج العربية التي تُمثل أولى الأهداف لبناء هلالها الشيعي الموعود، الأمر التي سيسهل مهمتها المستقبلية اعتمادا على الفجوة الكبيرة في القوة التي ترجح كفتها لصالح دولة القلب المذهبي والتي تمتلك تفوقا عسكريا كيميا ونوعيا في المجالين التقليدي وفوق التقليدي على جميع الدول العربية السنية، وبما يمكن إيران من تحقيق أهدافها المذهبية السياسية والاقتصادية، وتفعيل سياسة الردع ببعديها النفسي والمادي، وفرض إرادتها على العالم العربي السني، مع الاستعداد في نفس الوقت للجوء إلى العمل العسكري المباشر قبل حدوث خلل في الميزان العسكري لغير صالح دولة القلب المذهبي، أو خرق الترتيبات الامنية المتفق عليها، أو عند ظهور بوادر لشن عمليات عسكرية شاملة أو محدودة أو استنزافية من جانب أعداء إيران، واعتبار دول الجوار السني جزءا من ردة الفعل العسكري في حالة توجيه أية ضربة عسكرية مفترضة عليها، أو حتى وجود دلائل تُهدد باستهداف برنامجها النووي الأمر الذي يهدد دائرة مجالها الحيوي، مع السعي لزيادة قدرة إيران على تحقيق الاكتفاء الذاتي في التسلح، وتحقيق امتلاك قدرات ردع تقليدية وفوق تقليدية متنوعة، وذات مصداقية وعلى درجة عالية من التأهب، وقادرة على تدمير أية قوات مسلحة، مع إبراز هذه =

= القدرة للخصوم، حيث نلاحظ أن إيران حريصة - كل فترة لا تزيد عن الشهر والنصف - على استعراض قوتها سواء من خلال المناورات أو اختبار أسلحة هجومية جديدة بهدف توجيه رسائل ردعية لدول الإقليم، وذلك استعداداً لتوجيه ضربات وقائية واستباقية عند اللزوم داخل أرض الدول المعادية، وبما يقضي على التهديد قبل انتقاله إلى داخل إيران.

ولهذا تلجأ دولة القلب المذهبي - اليوم - إلى استخدام أراضي الدول الأخرى لتصفية حساباتها مع الآخرين، حيث تنبئ استراتيجية نقل الصراعات مع الدول خارج حدودها الجغرافية، مستفيدة من التواجد الشيعي هناك، ومن المليشيات والتنظيمات والأحزاب التي أنشأتها لهذه الغاية، ونستطيع القول أنها نجحت بامتياز في هذا الأسلوب، كما نرى اليوم في العراق، ولبنان، وأفغانستان، وفلسطين، واليمن، والسودان، والبحرين... وهي تشبه في ذلك إسرائيل التي تقوم استراتيجيتها على نقل حروبها خارج حدودها حفاظاً على دولتها وكيانها؛ لهذا فإن سعي الحكومة الإسلامية للحصول على التفوق العسكري بهدف القيام بجهاد الدعوة أمر واجب شرعاً، والخطورة تكمن في أن جهاد الدعوة سوف يسهم في بناء مصداق مذهبية سوف تحقق «الدفاع الردعي» للدفاع عن الدولة الإسلامية، وهذه الاستراتيجية تعتبر على أية حال عملاً مشروعاً بغض النظر عن أهدافها وتوجهاتها. وهذا أمر خطير؛ فقد فتح فقه الشيعة الباب واسعاً؛ لأن جهاد الدعوة معناه من الناحية الواقعية نشر المذهب الشيعي والتبشير به بأية وسيلة ممكنة، وقد أعطاه الفقه الشيعي مبرراً ومظلة شرعية للقيام به. أما النقطة الأخرى فقد استباح المذهب الشيعي باب العمل العسكري لمواجهة أهل السنة «الذين يمثلون الإسلام غير الحقيقي» تحت بند الدفاع الردعي عن دولة أم القرى «إيران» التي تمثل الإسلام الحقيقي «وفتحت باب الاجتهاد الشيعي واسعاً واعتبرته دفاعاً ردعياً، بغض النظر عن أهدافه وتوجهاته الحقيقية، وهذا يعني أن دولة ولي الفقيه إذا قامت بشن عدوان، فالمفروض ألا تقدم تبريرات وأسباباً وراء =

- تنظيم القوات .

- الثقافة العسكرية - العمليات .

- قضية الميزانية الدفاعية .

= شنها لهذه الحرب أما إذا كانت الدولة الإسلامية قوية وتحظى بالتفوق العسكري بالدرجة التي يمكنها تحقيق الانتصار إذا تفجرت الحرب، فيجوز لها عقد معاهدة هدنة مع الكفار لمدة أربعة أشهر، وهذا حكم إجماعي، ويفني أكثر الفقهاء بعدم جواز عقدها لمدة سنة أو أكثر، فيما ترى أقلية من الفقهاء جواز عقدها لأية مدة يراها ولي أمر المسلمين ضرورية .

ولكن يجب تحديد المدة في المعاهدة على أية حال، أما إذا كانت الدولة الإسلامية في حالة ضعف وكان التفوق العسكري في جانب الكفار، فإن بعض فقهاء الشيعة يجيز لها عقد هدنة لمدة عشر سنين أو أية مدة يراها ولي أمر المسلمين، ومن هنا فإن فقهاء الشيعة يجمعون على وجوب الدفاع المسلح لمواجهة الهجوم العسكري المباشر الذي تشنه إحدى الدول ضد الدولة الإسلامية . وهنا ينبغي القول بأن أهم هدف من الهدنة هو بقاء الحكومة الإسلامية وحفظ استقلالها . ونحن بدورنا نتساءل حول القدرة الإيرانية ونطاق أهدافها، وهي التي تمثل اليوم أقوى دولة عسكرية في منطقة الخليج العربي، فإذا كان المذهب الشيعي يشير إلى أن تفوقها العسكري يمنعها من عقد الهدنة مع أعدائها أكثر من أربعة أشهر إلى سنة، فمن سيكون على قائمة أهدافها القادمة؟ خاصة أن أكتها العسكرية قد تطورت مؤخرا لدرجة إطلاقها صواريخ بعيدة المدى قامت بتجريبها من خلال إطلاقها لقمر صناعي إلى الفضاء، وهل التهديدات التي أطلقها بعض رموز التيار الحاكم في إيران ضد مملكة البحرين يندرج ضمن هذا الإطار . تم بحثه مفصلا في كتاب إيران والإمبراطورية الشيعية . المحرر .

نظراً لما قلناه من مواضع في باب موقع الجمهورية الإسلامية في النظام العالمي، وبما أنه تم طرح نظرية «أم القرى» للبحث في الاستراتيجية الوطنية سابقاً، فقد تخلفنا عن هذا النظام الكلاسيكي، وإنني أبدأ البحث مع تقديم المذهب العسكري الخاص به، والذي سميته «الدفاع المؤثر». لقد تم نشر ملخص عن هذه النظرية الدفاعية في العام ١٣٦٤ هـ. ش [١٩٥٨م] ضمن مجموعة من المقالات لي في باب الدفاع تحت عنوان «معارف القيادة، وعدة رسائل أخرى» من قبل مكتب الدراسات الاستراتيجية والدولية بشكل محدود. والآن سأقوم ببيانها بشكل مفصل:

٢- الأسس النظرية للمذهب الدفاع المؤثر:

هذا المذهب الدفاعي يقوم على أساس ثلاثة أركان رئيسية: الردع، والدفاع الشعبي، والمسؤولية الإسلامية.

(أ) - الردع: في اعتقادنا أن الردع له وجهان مختلفان تماماً، فمن ناحية يجب التأثير على قرارات العدو، ومن ناحية أخرى يجب التأثير على عمله،

فبعض الاستراتيجيات العسكرية اعتقدت أن الردع ينحصر في التأثير على قرارات العدو، هذه الفكرة باطلة. فقد التبس عليهم (الردع) بصفته رسالة دفاعية مع القوى الدعائية و(إغواء) العدو. فلسفة البنية التحتية لمنطق الردع في أننا لا نقصد الفتح

والتوسع في النطاق الجغرافي لسلطتنا، لكننا نواجه تهديدات أمامنا. نحن نعمل على أن نُغير قرار العدو بشأن قيامه باعتداء، ومن أجل هذا العمل سعينا إلى أن يفهم العدو أن تكاليف عدوانه أكثر من دخله. وإذا قام بهجوم يجب أن نقلل إنجازاته وأضراره - أيضاً - إلى أقل حد. النقطة الدقيقة هنا: هل يكفي أن يفهم ذلك العدو إلى هذا الحد وهل يتسم حقيقةً (الاعتداء على إيران) بأنه مكلف جداً؟ إذا اكتفينا بالشق الأول فإننا لن نشعر أبداً بالأمن؛ لأنه من الممكن أن يدرك العدو بعد مدة أنه قد أخطأ في حسابات قوتنا، ويرفع يديه عالياً. لذلك يجب في مسلكنا حقيقة أن يكون العدوان على إيران مكلفاً جداً، وهذا هو الوجه الثاني للردع، وهو ليس مرتبطاً بإدراك العدو، سواء أدرك أو لم يدرك يجب أن يكون هكذا. في الوقت الذي يتأثر فيه قرار العدو وإرادته بتأثير الوجه الأول للردع فحسب^(١).

(١) إن الفقه الشيعي قد تناول الحرب الردعية، حيث أشار فقهاء الشيعة ومراجعهم إلى هذا الموضوع بشكل مفصل، وهي من النقاط الملفتة في الفقه الشيعي الذي يتحدث عن الحرب الاستباقية، وقد أطلق عليها الفقه الشيعي تسميات عديدة مثل: الدفاع الوقائي، الجهاد الابتدائي، حرب نشر الحق. ويبحث هذا الموضوع تحت عنوان «الجهاد». والجهاد حسب التعريف «الشيعي» لغة: بمعنى الجُهد: أي التعب، أو الجهد بمعنى الطاقة، والمراد بذلك كامل الوسع لدفع العدو. وهو في المصطلح الإسلامي مخصوص بالقتال في سبيل الله إعلاءً لكلمة التوحيد، وإعزازاً للدين، وإذلالاً للمشركين. وهو على أقسام «حسب الرؤية الشيعية» إلا أن القسم الأصلي هو الحرب =

نظراً للنقاط أعلاه فإنني أقول إنه من أجل مذهب دفاعنا فإن ركن الردع يجب أن يكون لديه خاصيتان أساسيتان: قدرة على التدمير، وسرعة الانتقام.

= الاستباقية «الابتدائية» ضد الكفار في سبيل نشر الإسلام، ومشروعيتها أمر قطعي ثابت ليس لدى الفقهاء وحدهم بل لدى المسلمين كافة^{٣٧}. أما الشروط الخاصة بالمجاهدين فمن ضمنها: أن يخضعوا للحكم الإسلامي «الشيوعي»، ويلتزموا باحترام ظواهر الأحكام الإسلامية «الشيعية»، ويدفعوا الجزية للحكومة الإسلامية «إيران»، وعندها يمكنهم البقاء على دينهم. أما الشرط الخاص بهدف الحرب، فيذكر جميع الفقهاء الشيعة أن الهدف الخاص للحرب ومجاهدة الكفار هو دعوتهم للإسلام الحقيقي ليستجيبوا، أو إخضاعهم لسلطة الحكومة الإسلامية. وقد أجاز فقهاء الشيعة شن الحرب الوقائية لمواجهة أي هجوم عسكري قريب من دولة أخرى، وذلك استناداً إلى الأدلة والقواعد الموجودة. وقبل عرضها نشير إلى بعض عبارات الفقهاء التي يمكن الاستناد إليها في هذه القضية، فهناك آراء تبيح الجوار، يقول أبو الصلاح الحلبي: «فإن خيف على بعض الإسلام^{٣٧} من بعض الكفار أو المحاربين وجب على أهل كل إقليم قتال من يليهم دفعه عن دار الإيمان...» ولبقصد المجاهد - والحال هذه - نصرة الإسلام والدفاع عن دار الإيمان...، ولا يجوز لها اللجوء للدفاع المسلح غير المثمر والذي لا يؤدي إلى منع ذبح المسلمين.

وهنا تبغي الإشارة إلى أنه يجب على الدولة الإسلامية في زمن السلام أن تبذل كامل وسعها من أجل اكتساب الاقتدار والتفوق العسكري على الأعداء الموجودين بالفعل أو بالفرض؛ بهدف صدّهم عن الهجوم عليها والتعرض لها. وتحقيقاً لهذا الهدف فإن إيران تمتلك اليوم أكبر ترسانة عسكرية في =

القدرة على التدمير (التسلح): أي أنه في حالة دخول العدو إلى أراضيها، فإننا نقوم بتدمير قواته في أراضيها في مدة قصيرة ملحوظة. منطق الردع يستدعي أن هذه القوة الحقيقية تكون مكشوفة للعدو قدر الإمكان، بعبارة أخرى: أن العدو في الوقت الذي يجب أن لا يعلم فيه عن كيفية عملنا، لكنه يجب أن يكون لديه علم عن قوتنا. عندما يعرف العدو عن هذه القوة فإنه سيعتبر في حساباته أن البقاء في إيران مشكلة، وسيلجأ إلى (العمليات الخاطفة المحدودة). هنا يدخل في العمل الركن الثاني في الردع أي (سرعة الانتقام). فلسفة العمل هي أن نمنع - أيضاً - العدو من (العمليات الخاطفة المحدودة). من أجل هذا نحدد أهدافاً حسب

= منطقة الخليج العربي حيث يميل الميزان العسكري لصالحها، وهي تمتلك بذلك أسلحة تقليدية وفوق تقليدية. واستناداً للفقهاء الشيعي فإن الحكومة الإسلامية مكلفة بالجهاد العسكري، وبجهاد الدعوة عندما تكون لديها الإمكانيات اللازمة للقيام به، وإلا فالجهاد محظور شرعاً. أما بالنسبة للجهاد والمجاهدين والفئة المستهدفة ضمن المفهوم والرؤية الشيعية، فنجد أن أهل السنة هي الفئة المستهدفة من جانب الجهاد الشيعي؛ لأنه غير معترف بإسلامها وفق ما يقوله الشيعة من خلال تعريفهم للإسلام الحقيقي، وبالتالي فمن المفروض أن يسعى الشيعة لجهاد أهل السنة لإخراجهم من الظلمات إلى النور، وبالتالي تشيعهم، على اعتبار أنهم يصنفون ضمن دار الكفر أو العهد، والشيعة هم دار الإسلام الحقيقي والإيمان. ومن الضروري هنا توضيح مسألة مهمة وهي أن حصول الدولة الإسلامية على التفوق العسكري واجب كمقدمة للقيام بجهاد الدعوة للتبشير بالذهب الشيعي. تم بحثه مفصلاً في كتاب إيران والإمبراطورية الشيعية. (المحرر).

إمكانياتنا، وحسب نقاط ضعف العدو، بحيث إنه في مقابل حركات العدو الحاطقة سنهاجم - أيضاً - الأهداف التي حددناها .

الأسلوب الانتقامي: في الأسلوب الانتقامي نسعى إلى أن نصيب العدو في جهة ومسير الهجوم نفسه، حتى إننا نجد هدفنا في المكان الذي لدينا فيه قوة ومن نفس هذه النقطة نقوم بهجماتنا^(١)، وكلما كان نطاق أهدافنا أوسع سنجعل العدو يواجه

(١) تناول الفقه الشيعي مفهوم التدخل العسكري الانتقامي، واعتبره من أنواع «القصاص العادل» ويصدق عليه عنوان «قاعدة المعاملة بالمثل حسب الرؤية الشيعية» الذي تقره الآية القرآنية ﴿الشَّهْرُ الْحَرَامُ بِالشَّهْرِ الْحَرَامِ وَالْحُرُمَاتُ قِصَاصٌ فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ١٩٣]، ولذلك فهو عمل مشروع وجائز، والمستفاد من الآية الكريمة عدم جواز العدوان ولكنها تصرح بجواز الرد بالمثل على العدوان شريطة أن يكون موجهاً للمعتدي وبمقدار عمله العدواني، وقد بين هذا الأصل العديد من علماء الشيعة، وبملاحظة الشروط المذكورة آنفاً لهذا الحكم يتضح أنه إذا أقدم العدو على قتل المدنيين لم يجز للدولة الإسلامية الرد بقصف المناطق المدنية ومهاجمة المدنيين لمعاقبة المعتدي، ولكن إذا كان الهدف من الردود الانتقامية دفاعياً بمعنى إيقاف هجمات العدو اللاحقة حفاظاً على أرواح المسلمين وأموالهم وأعراضهم وأراضيهم كان من الضروري الرد بالمثل على بعض أعماله، فإن جميع الفقهاء يفتون بجواز مهاجمة الدولة الإسلامية للمناطق المدنية في هذه الحالة ولكن لن يكون في هذه الحالة لقانون الرد بالمثل ولا يخضع لقيوده بل يصدق عليه قول مقدمة الواجب، أي واجب الدفاع المشروع، فيكون مجازاً ومشروعاً بمقدار الضرورة، حتى لو اقتضت الضرورة أن يزيد عن مقدار العمل العدواني الأول وحجمه، وتأسيساً على ذلك نجد =

مشكلة أساسية في صون أمنه . إذا كان العدو مطلعاً على قدرتنا وشجاعتنا وتصميمنا على الانتقام المؤثر والسريع - وفي نطاق واسع أيضاً - فإنه في هذه الحالة من الممكن أن يوجد تغييراً في قراره على القيام بهجمات خاطفة أيضاً . بالإضافة لهذه النواحي فإن منطق الردع يستوجب أن نقلل تأثير الضربات الخاطفة للعدو عن طريق التحضيرات المناسبة إلى الحد الممكن ، فإذا قام العدو بهجوم فلا بد من معرفة قدراته وأهدافه ، والعمل على تقليل تأثير هجماته إلى أقل حد . على سبيل المثال افترض أن العدو قصد بهجماته الضاربة أن يستغل طائراته بعيدة المدى وصواريخه جو أرض ، بحيث يضرب أهدافه عن بعد - مثلاً - (٢٠٠) كيلو متر بدقة نسبياً ، فمن الممكن أننا لن نتمكن من إحباط ورد هذه

= أن دولة الحلم الإمبراطوري «إيران» ترجمت ذلك عملياً من خلال استهداف المدنيين أثناء الحرب العراقية الإيرانية ، وقد أثبتت الدراسات الغربية أن إيران هي أول من استخدم السلاح الكيماوي ضد العراقيين خصوصاً في المناطق الكردية ، كذلك لجأت إيران ضمن هذا الإطار إلى سياسة التهديد المستمر بتوجيه ضربات موجعة ومدمرة لشعوب دول الخليج العربية في حال قيام الولايات المتحدة بتوجيه ضربة عسكرية ضدها ، وكذلك عمليات التصفية الكبيرة التي تقودها أجهزة الاستخبارات الإيرانية خاصة في العراق ، تندرج تحت هذا الإطار ، على اعتبار أن إيران ما زالت تعيش حالة حرب مع السنة في العراق حتى تصفيتهم عن بكرة أبيهم ، وتهجير ما تبقى منهم للخارج ، ومن هنا فإن المذهب الشيعي حسب الرؤية السابقة يضمن لها الغطاء الشرعي لتنفيذ ذلك . تم بحثه مفصلاً في كتاب إيران والإمبراطورية الشيعية .

الهجمات، لذلك فإننا إذ نسعى إلى الحصول على هذه المقدرة فلأن استراتيجيتنا تشتمل على حركتين: الأولى أن نغطي الأهداف الحساسة والأساسية على نحوٍ مؤثر. (مثلاً تحت الأرض، أو بتغطية قوية). والأخرى أننا نقوم بأعمالنا الانتقامية بسرعة مناسبة على الأهداف التي حددناها. من الطبيعي أن العدو لن يكتفي بالتغلغل في أجواء دولتنا والنجاح في إطلاق النار فقط؛ لأنه يجب عليه بعد العمليات أن يحسب - أيضاً - حدود تأثير هجومه، وشدة هجومنا الانتقامي.

خلاصة القول: إن منطق الردع ليس منطقاً انفعالياً، بل له تحذيرات تمهيدية واسعة ودقيقة. وفي الواقع إن الهجمات الخاصة هي العمود الفقري لهذا المذهب.

(ارجع إلى مقابلي في: صحيفة مقاومة [المقاومة] من المنشورات الملحق لصحيفة رسالت [الرسالة] بتاريخ ٦٨/٧/٤ هـ. ش [١٩٨٩/٩/٢٥م] صفحة ٤).

(ب) الدفاع الشعبي: في البداية جب أن أزيل بعضاً من سوء الفهم حول هذا الموضوع: مجموعة تعتقد أن (الدفاع الشعبي) يعني عدم إعطاء قيمة لأرواح الناس، وتركهم بسهولة أمام المدفع والدبابة! مجموعة أخرى تعتقد أن ذلك يعتبر مستمسكاً لفرض الحكم (البوليسي) على المجتمع، وتكريس السلطة البوليسية للحكومة. طبعاً من الممكن وجود حكومات

يتكون لديها هذا التوجه من (الدفاع الشعبي)، لكننا في المذهب الدفاعي الذي لدينا يوجد مفهوم دقيق عن (الدفاع الشعبي) سنشرحه كما يلي:

(١) للبنية التحتية لـ (الدفاع الشعبي) أصلان هامان:
أحدهما أن المحافظة على أم القرى واجب كفاية على كافة أفراد الأمة الإسلامية، والآخر أن الدفاع عن أم القرى من الأهداف الوطنية، أي أن حكومة الجمهورية الإسلامية في حالة الضرورة ستعبيء كافة إمكانياتها لنيل ذلك.

(٢) انطلاقاً من أن الدفاع عن أم القرى واجبٌ على كافة أفراد الأمة الإسلامية، يجب أن لا يتم حصر برنامج الاستعداد وتنظيم القوى على الشعب الإيراني، بل يتم الطرح للبرنامج واتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل الاستفادة من كافة أفراد الأمة في كافة أنحاء البلاد الإسلامية.

(٣) دور القوى البشرية غير قابل للبدل في الهيكل الدفاعي: هذا الموضوع يعد بحثاً هاماً وذا سابقة، وهو: إلى أي حد تقبل القوى البشرية وإيمانها واعتقادها بأمر الدفاع لأن تكون البديلة عن الأسلحة والتنظيم؟ في الواقع يوجد موضوعان أساسيان للبحث:

الأول: أنه إلى أي حد يقبل العنصر البشري لأن يكون البديل للآلة، سواء كانت سلاحاً أو وسيلة مرتبطة بالسلاح واستخداماته. والآخر في (العمل) الحرب وميدان المعركة: إلى أي حد يكون عنصر الإيمان والإرادة قابلاً للبدل بالقوة التسليحية والتنظيم والتشكيلات العسكرية؟

يكن في هذين البحثين قضايا هامة فلسفية وعملية تحتاج لدراسة شاملة ودقيقة ومستقلة. لقد أوردت بحثاً فلسفياً مختصراً حول (الإنسان بديلاً عن الآلة) في كتاب [خرد هويأ أي: العقل الحافز] المجلد الأول. وبالنسبة للموضوع الثاني أي: دور الإرادة والإيمان في الميدان العملي للمعركة يجب أن أقول إنه لا يمكن لأي عامل أن يحل محله. طبعاً الإيمان في كل أمر ليس موضوع بيع وشراء أو تصدير أو استيراد؛ بل إن الإيمان يتم الحصول عليه ومنبعه (الحق). والمنبع الوحيد للإيمان والإرادة - فقط - وفقط الحقيقة.

المال والمقام والشهوات لها جاذبية، ومن الممكن أن ينقاد الناس وراءها بشكل كامل، لكن هؤلاء الناس لا يستطيعون أن يجدوا (عدم صحة) الإيمان، حتى لو أنهم وجدوه فسيكون ذلك لأنهم ظنوا أن عدم الصحة صحيح؛ لذلك يجب الانتباه بشكل كامل إلى مصدر القوة العظيمة التي هي خاصة بحزب الله، والتي لا توجد لدى حزب وجنود الشياطين، ونعتمد إلى الاستفادة منها. الجندي الأمريكي من أجل الاعتداء على حقوق ونفوس سائر الناس في العالم يمكن - بصعوبة - أن يكون له اعتقاد وإيمان، لكنه

بدلائل مختلفة يقدم على هذا العمل . الجندي الروسي لم يكن ليحارب في أفغانستان دون إيمان . أما في المقابل ، فإن أكبر رأسمال لجند الإسلام والحق هي أنهم جند الحق ! لذلك فإن جيش الإسلام يجب على الدوام أن يكون لديه بصيرة . قوى الإسلام لا تعمل حصرياً بضغط التنظيم والمأسسة ، بل إن الإيمان منتج البصيرة التي تمنحه الطاعة والشجاعة والنظام والغيان .

إن القوة العسكرية لا تنفي التسليح ، ولا تنفي الحاجة إلى أسلحة متقدمة ، بل إن نوع السلاح ووجهة تقدمه وتناسبه يحدده (التشكل الشعبي) . البعض يظن أن القوات الثورية هي في البداية (شعبية) وعند حصولها على الأسلحة الحديثة والتدريب اللازم بالتدريج يجب أن تتحول إلى قوة مسلحة كلاسيكية . هذه السياسة غير صحيحة ؛ حيث إن كون الدفاع شعبياً ليس معناه أن يكون غير منظم ومتخلفاً عن التدريب والتسليح . يستطيع الدفاع الشعبي أن يكون منظماً جداً ، وأن يكون ذا مستوى عالٍ ، ويكون عمله معقداً جداً ، من ناحية العلم العسكري المتقدم والدقيق ومن ناحية الأسلحة التي يحتاجها لعمله . نحن يجب أن لا نفتن بالهيكل العسكري لقوى العالم الحالية ؛ حيث إن تجهيزاتها العسكرية تنسخ - فقط - أسلوب الحرب والدفاع . إذا استطعنا الخلاص من هذا التصور يتضح أن هناك طرقاً مؤثرة للدفاع ، بحيث إن قوى الكفر اليوم حرمت من هذه الأساليب بسبب هويتها . نحن نستطيع أن يكون لدينا دفاع شعبي ، ولكنه قائم على

النظريات المتقدمة (العمل الحربي) وتجهيزات مبتكرة وذكية ومعقدة كلياً. لا يغيب عن بالنا أن الأصل في (الدفاع المؤثر)، وليس في تخزين الأسلحة المعروفة والاستعراضات ذات اللمعان.

(ج) المسؤولية الإسلامية والدفاع: نعتقد أن مصدر المحفز الدفاعي يجب أن يكون المسؤولية الشرعية في المذهب العسكري؛ لذلك فإن إمكانياتنا الدفاعية غير قابلة للاستخدام حسب الأهواء، وكل حاكم لا يقدر أن يستخدمها في مسير رغبته، ولكن - فقط - في الأوضاع التي يصير فيها (الدفاع والواجب الشرعي) فإن منظومتنا الدفاعية تصبح ذات فعالية.

* للاستزادة ارجع إلى الملاحظات التكميلية^(١).

(١) ملاحظات تكميلية:

في باب التكنولوجيا للبحث في السياسات الدفاعية راجع الكتب القيمة التالية:

The defense policies of nation :a comparative study Ed.douglas.j Murray &

Paul r. volts john Hopkins unpin press 1982

- المقال التالي يشتمل علي مواضيع قيمة كثيرة:

deterrence & defense

A theoretical introduction

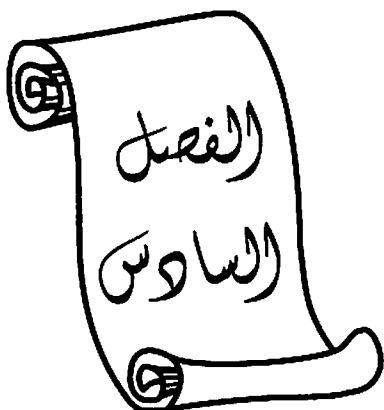
المؤلف Galena h. Snyder:

لقد طبع هذا المقال في مجموعة المقالات التالية:

American defense policy

Ed. John e.edincott et al.

Johns Hopkins unfit. press,1977pq.39.70



العالم المتعدد الأقطاب

- ١- الفكر المسيطر «القطب»، و«الأفلاك»، [ما يدور حول القطب].
- ٢- ثورات القرن العشرين وقضية الأقطاب.
- ٣- المجالات الرئيسية لقصور المفهوم الكلاسيكي، للتمحور القطبي،.
- ٤- تشكيل المفهوم الجديد، للتمحور القطبي في الميدان العالمي،.
- ٥- نحو عالم متعدد الأقطاب.

١- الفكر المسيطر «القطب» و«الأفلاك»

منذ أكثر من خمسة عشر عاماً والعلماء في الشؤون العالمية تجرى بينهم دراسة مستقبل العالم متعدد الأقطاب، وتم تقديم تنبؤات متعددة لخارطة العالم السياسية، وبناء عليه تُقترح خطوط عملية. لكن أول سؤال أساسي لمفهوم «القطبية» هو كيف نقوم بعد الأقطاب؟ ما المعيار لأن تصبح دولة قطباً. هل تستطيع دولة أن تصبح قطباً أو تستطيع مجموعة منها أن تنال هذا اللقب؟

(أ) منذ زمن مترنيخ وبيسمارك راج مفهوم «القطب» الذي رسخ في الأذهان حتى العصر الحاضر أكثر من أي مفهوم آخر. نقول دولة (س) «قطب عالمي» إذا:

أولاً: أن يكون لديها قوة عسكرية متفوقة، ولا بأس بوجود قوة في العالم توازيها بشرط أن لا تتفوق عليها.

ثانياً: أن توجد مجموعة من دول العالم تعتبر أفلاكاً للدولة (س)، بحيث تكون كافة أعضاء هذه المجموعة تحت نفوذ وسلطة هذه الدولة سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، على الرغم من احتمال أن تكون هذه الدول تتسم بالقوة والضعف في هذا الأمر.

ثالثاً: دول القطب يتعرف - فقط - بعضها ببعض، وتحل أمور العالم بينها من موقف مسؤول!

رابعاً: القضايا والحوادث بين الحكومات الأخرى يجب أن تجدد معناها على أساس ركنين:

الأول: ارتباط الحكومات بالأقطاب.

الثاني: كيفية تعامل الأقطاب بعضها مع بعض بالنسبة لتلك القضية.

خامساً: تقاس أوضاع العالم بعلاقة الأقطاب: مثلاً لو حصل أن الأقطاب تمر بفترة بلا توتر بينها فإن العالم سيكون هادئاً، وإذا اشتدت المنافسة يشمل التوتر أجزاءً مختلفة، وإذا وقع اشتباك عسكري فمن المؤكد أنها ستكون حرباً عالمية!

(ب) مع المفهوم الوارد أعلاه من «القطب» فإن الاستقلال السياسي يعني أن تكون الدولة قطباً، وأن لا تكون فلكاً في قطب! الأقطاب - فقط - تعترف باستقلال بعضها عن بعض، وتعتقد بالنسبة لسائر الدول أنها يجب أن تكون فلكاً في واحد من هذه الأقطاب.

طبعاً فإن الأقطاب ومن أجل نظرتها إلى هذه الدول كي تكون فلكاً لأي قطب فمن المحتمل أن تعتمد إلى الحرب من أجل ذلك، لكن هذه الأقطاب ستعارض أية نظرية تعطي لأية دولة إمكانية الحياة خارجاً عن نطاق الفلك للقطب؛ لذلك فإنه إذا خالفت أية دولة هذه المنظومة العالمية فإنها ستجد نفسها أمام جميع الأقطاب!

بدون شك أن مثل هذا المفهوم لـ «القطبية» قد ألقى بظلاله من ناحية عملية بعد الحرب العالمية الثانية حتى الآن بين القطبين في العالم أميركا وروسيا على كافة الأفكار السياسية، وفي الكثير من الأمور يمثل هذا المفهوم توضيحاً لهوية الأفعال والانفعالات العالمية.

٢- ثورات القرن العشرين وقضية القطبية:

إن الثورات الحقيقية والأصيلة في الثقافة المتداولة على الدوام مثيرة للقضايا. إنني بهذا الخصوص أهتم بثلاث ثورات هامة في ذلك القرن [القرن العشرين]: ثورة الصين، وثورة الهند، والثورة الإسلامية الإيرانية.

أ- ثورة الصين:

انتصرت الثورة الصينية بتوجيه قيادة معتقدة وملزمة بشدة بالماركسية - اللينينية؛ لذلك فإن قضية القطبية منذ البداية كانت فيها واضحة: الصين أصبحت إحدى أفلاك روسيا! يجب القول إنه في البداية اعتبرت أميركا وروسيا ثورة الصين أساساً لسياساتهما؛ لذلك قامت روسيا بإرسال مساعداتها دون حساب إلى الصين، وبالنسبة لروسيا فإن حصولها على فلك بحجم وعظمة الصين كان يعتبر انتصاراً لا مثيل له. ومن ناحية أخرى فإن أميركا أدركت أهمية هذه الهزيمة، وقامت بكل إمكانياتها لجعل الثورة الصينية محدودة أكثر؛ وذلك حتى تجهض هزيمتها الهامة إلى أكبر قدر ممكن، لذلك قامت بإعداد مختلف أنواع المشاكل و (قرون) إقليمية، وهجمات موضعية ضد الصين. لكن (ماو) في قيادة الصين الشيوعية وشعبها لم يكن بنفسه يعتبر أن الصين بعد ثورة عظيمة جديدة قد أصبحت فلكاً لقوة أخرى.

كان (ماو) يأمل على الدوام في أن تكون (الصين الكبرى) من القوى العالمية بلا منازع. كان يعتبر المساعدات الروسية (واجباً)

من المدرسة الروسية، وكان يبرر مساندة روسيا للصين بأنها ناجمة عن اعتقاد البلدين بالماركسية اللينينية.

ومن ناحية أخرى كان يفتخر بالثقافة الصينية وقيمها؛ لذلك كان يعتقد أن الماركسية يجب تنفيذها في الصين على شكل (وطنية محلية).

لم يمر وقت طويل حتى انتبه ستالين إلى أن الصينيين أكبر من أن يكونوا فلکاً لروسيا! لذلك تغيرت معاملة روسيا مع الصين بصورة كاملة، حتى إن الأمر قد تطور إلى اشتباك عسكري. لقد سعت روسيا مرات بأن تسقط زعامة (ماو) عن طريق انقلاب عسكري، وأن تجعل مكانه في الصين نظاماً فلكياً، لكن هذا لم يكن ممكناً! وفي النهاية: ظهرت الصين بصفتها دولة مقتدرة في العالم، وبدون منطق القطبية!

بعد أن انفصلت الصين عن روسيا، سعى الأميركيون إلى أن يختبروا حظهم من جديد للسيطرة على الصين، لكن صعوبة المدرسة الصينية - وخاصة الاعتقاد بأن الصين يجب أن تكون الزعيمة الحقيقية للعالم الثالث، وأن تتولى الثورات الشعبية فيه - منع أي نوع من التقدم في العلاقات بين الصين وأميركا، إلى أن حدث تحول هام آخر في الصين، حيث قررت القيادة الصينية أن تستعجل في جعل الماركسية (محلية متوطنة)، وبدلاً من بذل الجهود لقيادة العالم الثالث سعت إلى أن تخلص الصين من التخلف الذي كان قائماً، وتحويلها إلى قوة عظيمة اقتصادية - عسكرية وسياسية عالمية. فقد ابتعدت الصين بسرعة عن

الماركسية، وجعلت هدفها الأساسي والرئيسي التنمية الاقتصادية، والتقدم الصناعي. وفي أعقاب هذا التحول عمدت الصين إلى توسيع علاقاتها مع الدول الصناعية المتقدمة، وكانت على رأسها أميركا وأوروبا الغربية واليابان. وفي هذه البرهة كرر الأميركيون نفس خطأ روسيا بالضبط؛ فقد عمدت أميركا عن طريق تشديد الصعوبات الاقتصادية والاستفادة من الجو السياسي الأكثر انفتاحاً بأن تثير حركة شعبية لجعل الصين إحدى أفلاكها في آسيا. حوادث عام ١٩٨٩ ومظاهرات ميدان تين يان وتدخلات أميركا كلها تؤيد هذا الرأي. اليوم يمكننا أن نفهم أن الأميركيين لم يرتكبوا خطأ أقل من خطأ الروس أبداً!

وكنتم قد قمت بشرح هذا الوضع بصورة كاملة في مقال في العام ١٩٨٥. (ارجع إلى مقال تحت عنوان: ملاحظة تصرفات حول الصين - تقرير الندوة رقم (٢) مكتب الدراسات السياسية والدولية ١٣٦٤ [١٩٨٥م]) لا تظنوا أن الصين قد أصبحت أميركية أو ستصبح هكذا، بل إن الصين تريد أن تصبح أميركا أخرى! اليوم لقد اتضحت هذه القضية للسياسيين الروس والأمريكان بأن الصين خارج مدارات القطبية وليست قابلة للفتح. لذلك فإن علاقة أميركا وروسيا بالصين في العقد الأخير من القرن [الماضي] اتخذت مساراً جديداً. أي أن أميركا وروسيا بضمن باهظ ويعد اختبارات دموية فقد اضطررتا إلى الاستسلام أمام هذا الواقع. ربما أن هناك أشخاصاً معدودين انتبهوا بصورة كافية إلى هذا الانتصار العظيم للصين.

ب- ثورة الهند:

ثورة الهند نموذج آخر قابل للدراسة من الثورات الحقيقية التي لها تعامل مع منطق القطبية. ثورة الهند منذ بدايتها كانت (هندية) كاملة. استطاع (غاندي) بالاعتماد على الثقافة الدينية القوية لشعبه إيصال ثورة الهند العظيمة إلى الانتصار وإلى استقلال هذا البلد العظيم. لكن ومنذ البداية انتقلت القطبية العالمية في ذلك الوقت من الهند انتقاما شديدا. فقد انفصل عن أرض الهند (باكستان وبنغلاديش اليوم). ليس هناك مجال للشك أن سبب النجاح البريطاني في هذا الأمر يعود إلى الخلافات العميقة بين الهندوس والمسلمين. وفي النتيجة وجدت الهند نفسها أمام قضيتين رئيسيتين: قضية الفقر الاقتصادي العظيم، وضعف البنية الدفاعية. أعطى زعماء الهند الأولوية لأمنهم الوطني، وعن طريق اتخاذهم سياسة مائلة باتجاه موسكو استطاعوا تنظيم قواتهم الدفاعية على نحو جدير بالملاحظة. من البديهي أنهم دفعوا ثمن هذا الأمر في الميدان السياسي: كانت الهند على الصعيد الدولي تحافظ دائماً على تنسيقها وقربها من موسكو. ومن ناحية أخرى ظهرت أميركا في العقدَيْن (٧٠ و ٨٠) بصفتها أهم شريك تجاري للهند! كان الحزب الشيوعي فعالاً بحرية، ومن ناحية أخرى كانت الهند تعتبر نفسها أكبر ديمقراطية في العالم.

اتبع (غاندي ونهرو) سياسة (اللعب على الحبل) قطبي القوتين. لقد أدرك الغرب أنه بالمقدار الذي يضغط فيه على الهند تقترب الهند أكثر من روسيا. وبالعكس فإن تعاون الغرب الأوسع مع الهند بطبيعة الحال يجعل الهند في موقف أكثر وسطية. اليوم

عندما ننظر إلى الماضي نرى أن الهند وصلت إلى حافة السقوط في فلك روسيا، لكنها استطاعت أن تحافظ على نفسها. الهند ليست فلكاً لأميركا ولا لروسيا، والآن هي تدعي أنها قطب في المنطقة.

ج- الثورة الإسلامية الإيرانية؛

انتصرت الثورة الإسلامية الإيرانية في العام ١٩٧٩، أي في أوج السيطرة الفلسفية لقطبي العالم. وأهم من ذلك أنه منذ البداية تم الإعلان عن سياسة (لا شرقية ولا غربية) أنها جزء لا يتجزأ من الثورة. لم تعتمد أية ثورة إلى الاصطدام مع منطق القطبية بهذه الصورة من الوعي والعلمية. في البداية لم تأخذ أميركا وروسيا هذه القضية بجدية؛ لأن عملاءهما في إيران كانوا يعملون! وكانت الدولتان لا تزالان يراودهما الأمل على نحو حذر. لكن بسرعة عرفا أن قيادة الإمام - قدس سره الشرف - لم تبق مكاناً لمداينة الأقطاب! لذلك فقد واجهت القوتان - روسيا وأميركا - مشكلة مع الثورة الإسلامية. ويجب أن أقول بصراحة إن كليهما قد عقدت النية على القضاء على هذه الثورة! في البداية اتجهت كلتا القوتين إلى نشاطات للإسقاط من الداخل، ولكنهما أخذتا تفشل الواحدة تلو الأخرى. وباللطف الإلهي وذكاء وفطنة وشجاعة لا مثيل لها من القادة كانت الثورة تطرد هؤلاء العملاء للقطبين الواحد تلو الآخر. لقد كنت أعتقد منذ البداية أنه استناداً للبراهين الكثيرة فإن التصادم مع إيران وضع في جدول أعمال مشترك للقوتين، وبسرعة أدركت القوتان شعور بعضهما البعض! على نحو ليس فيه مجال للشك؛ حيث إن الهجوم العسكري العراقي الكبير على إيران كان نتاج هذا التفاهم المشترك بين

القطيين . ما يلزم هذه الرسالة هو كون القوتين اتفقتا - أيضاً - على النتائج فور قيام هذا الهجوم العسكري . كانت كلتا القوتين تعلمان - دون تردد - أن هزيمة إيران سريعة ، لكن هذا لا يكفي ، فماذا سيحصل بعد الهزيمة ؟ هنا يطرح على الأقل نموذجان :

في النموذج الأول: أن سقوط الإمام - قدس سره الشرف - يكون هو الأساس ، وبعد ذلك تولي حكومة بلا هوية تعطي لكلتا القوتين مكاناً وزماناً أكثر ، ثم في المراحل اللاحقة يجب أن تتضح اللعبة حسب إنجازاتهما .

في النموذج الثاني: تقسيم إيران هو محور اتفاق حتى تتمكن كلتا القوتين العظميين من حل نزاعاتهما المستقبلية .

إنني أعتقد أن النموذج الأول أكثر قرباً إلى الحقيقة ؛ لأن أهمية إيران أكبر من أن تقوم إحدى القوتين بالاستهانة بها .

لكن وقعت معجزة أخرى: استطاعت القيادة القوية للثورة أن تشكل دفاعاً شعبياً مؤثراً ، أوقفت في البداية العدو ، ومن ثم أراحته إلى الورا خطوة خطوة . أصبح تحرير خرمشهر نقطة تحول في تاريخ الثورة . انتصار باهر لجند الله ، وهزيمة عسكرية عظيمة للكفر! من بعد هذه اللحظة تغيرت صورة القضية بشكل كامل: كيف يجب التعامل مع إيران المنتصرة؟ باعتقادي أنه منذ هذا التاريخ فإن أميركا وروسيا اتبعتا سياسة مختلفة: فقد قررت روسيا إنقاذ العراق ، وعمدت أميركا على جلب توجه إيران . وانطلاقاً من أن القوتين كانتا على علم بقرارات بعضهما البعض ، قامت كل واحدة منهما بعملها باستعجال . قضية مكفارلين تظهر سياسة

ريغان، والزيادة العظيمة في المساعدات العسكرية الروسية للعراق دليل على السياسة الجديدة لروسيا. حدث بتاريخ ٢٠/١١/٦٤ [٩/٢/١٩٨٥م] أن تم السيطرة على الفاو! إنه حدث عسكري عظيم خارج حدود إيران، وقابل للتوسع في جهات عديدة وكثيرة! أجبرت القوى الكبرى مرة أخرى على بحث القضية على نحو دقيق. لقد انتبهت أميركا بعد ردة فعل إيران إزاء قضية مكفارلين إلى أنه ليس لها أي محط قدم في إيران. في هذه الظروف توصلت القوتان إلى اتفاق جديد: وهو أن إيران يجب أن لا تتصر في الحرب.

لقد حدثت على الأقل ثلاث نتائج من هذا الاتفاق:

(١) يجب مساعدة العراق في حربه على إيران بشكل جدي: هذه المساندة تشمل مساعدة تسليحية جدية، ومساعدة اقتصادية، وأهم من كل ذلك مساعدة (العمليات) في الحرب.

(٢) يجب قطع شريان اقتصاد إيران: أي يجب قطع قدرة إيران على تصدير النفط؛ وذلك حتى تتعطل الآلة الحربية الإيرانية.

(٣) القيام بحركة دولية لإدخال الضغط على إيران حتى تمنع إيران المنتصرة عن تقدمها.

لا أريد أن أعمد إلى شرح أكثر من هذا لقضايا الحرب المفروضة، وأحيل ذلك إلى تأليف آخر أخصصه للحرب، لكن

يجب أن أقول: إنه على الرغم من أن إيران لم تستطع القضاء على النظام البعثي، لكنها استطاعت أن تحافظ على استقلالها عن أقطاب القوى على أحسن نحو، بالنظر إلى أن إيران من ناحية السكان والاتساع لا تقاس مع الهند والصين.

لقد وجهت تجربة إيران ضربة مهلكة إلى منطق القطبية السائدة، أي أن دولة صغيرة مثل إيران تستطيع أن تقف أمام قوى قوية تشكل كل واحدة منها (قطبا)، وأن يكون لها إمكانية للعمل. هذا هو الشيء نفسه الذي ذكره كيسنجر بقلق عندما كان في منصب وزير خارجية أميركا في عام ١٩٧٣: (في المستقبل يمكن العثور على دول تستطيع أن تقوم بإعمال نفوذها السياسي في وقت تكون فيه ليست ذات قوة عسكرية قوية وليست ذات قوة اقتصادية هامة!)^(١).

٣- المجالات الرئيسية لقصور المفهوم الكلاسيكي (للقطبية)

(أ) كما أشرنا في البند السابق، إن ظهور ثورات أصيلة مثل ثورة الصين والهند والثورة الإسلامية الإيرانية قضى على الفوز الأساسي الذي كان لدى نظرية الأقطاب - الأفلاك؛ لأن هذه النظرية تقوم على افتراض يقتضي أن أية دولة لا تستطيع أن يكون لها وجود خارج عن نطاق الأفلاك. بعبارة أخرى أن كل دولة إما أن تكون نفسها قطبا في العالم أو قمرأ لقطب. تحليل هذا المبدأ

(١) ارجع إلى:

At peace in terries conference Newws release u.s. dept. of state Bureau of publik affairs, (10 October, 1973 page 7).

يعني أن إمكانية العمل السياسي لا يجز - فقط - تعريفه في نطاق منظومة الأقطاب، بل يستطيع أن يكون - أيضاً - له وجود خارج ذلك، وهو نفسه قادر على اتخاذ إجراءات سياسية وقرارات ليس فقط - بالنسبة لنفسه بل - أيضاً - بالنسبة للآخرين!

(ب) الأمر الآخر ظهور القوى الاقتصادية، أي القوى التي نمت في حوض تعدد الأقطاب نفسه، وأنها نفسها ظهرت مع القوى العظمى، والتي أهمها: أوروبا الغربية - وعلى رأسها ألمانيا الغربية - وحوض جنوب شرق آسيا (pacific) - وعلى رأسها اليابان. هذه الدول - وبسبب القوة الاقتصادية العظيمة، و النسبة المثوية للإنتاج العالمي الذي اختصت بهما - قد ظهرت فجأة على شكل وحدة مع قابلية اتخاذ إجراء مستقل. لقد حدث لأميركا وضع معقد جداً؛ من ناحية فإن أساس علاقة وسلطة أميركا مع أوروبا الغربية واليابان مبنية على الحرية الاقتصادية والصناعية لهذه الدول، ومن ناحية أخرى إن هذه (الأفلاك) تقدمت عن القطب الأساسي. لا تستطيع أميركا أن تقول لأوروبا الغربية واليابان أن تقدموا ببطء أكثر حتى لا تكونوا متقدمين عني! بعبارة أخرى فإن النطاق السابق لعلاقة القطب والأفلاك لم تعد تلبي هذه الأمور.

(ج) القضية الهامة الأخرى تتمثل في انهيار النظام والفكر الماركسي - اللينيني في روسيا وأوروبا الشرقية. من الضروري القيام ببحث مستقل لهذه الظاهرة التاريخية الهامة جداً، لكن يكفي أن أشير من ناحية الربط بموضوعنا بأن (غورباتشوف) منذ بداية قضية الإصلاحات (تغيير النظام - البروستريكا) قد أرفقها

بقضيتين مهمتين آخرين: الأولى قضية الجو السياسي الداخلي المفتوح (جلاس نوتر)، والقضية الهامة الأخرى الأفكار الجديدة في العلاقات الخارجية. الأول كان لمنظورين أساسيين: الأول غير قابل لإعادة التغييرات، والآخر فتح أبواب روسيا نحو العالم. ومن ناحية أخرى، فقد قامت الأفكار الجديدة على الفور بانتقاد كل خطوة تمت في التغييرات الداخلية على الصعيد الدولي!

قامت روسيا عن طريق مبادرة محسوبة جداً بخلط لكل الهيكل الاستراتيجي السابق في أوروبا، وسحبت البساط من تحت أقدام أميركا! ومن المسلم به أن أميركا أصيبت بضرر سياسي مهم جداً بهذا الشأن. طبعاً هذا الضرر ظهر من قبل من الناحية الاقتصادية. قامت روسيا قبل أن تتمكن أميركا من تنفيذ خطة بتغيير صورة القضية في التوازن الأمني الأوروبي دفعة واحدة! وبذلك لم تصبح روسيا خطراً على أوروبا، وهي - أيضاً - اتبعت كل التصرفات (الأوروبية). كما ظهرت أوروبا الشرقية - أيضاً - على شكل أفضل في مجالات العمل الاقتصادي لأوروبا الغربية. بعبارة أخرى فإن نظام السلطة المبني على نظرية القطب والافلاك انهار دفعة واحدة في أنجح مجال له - يعني أوروبا!

(د) اليوم نحن نشاهد في أوروبا ظهور واتساع فكر تولي له (أوروبا) شأنًا ومقاماً بصفته مجموعة منسجمة ومستقلة. يقول هانز ديتريش غنشر - وزير خارجية ألمانيا الغربية - في إحدى محاضراته الأخيرة: (اليوم كافة أنحاء أوروبا تسير نحو وعي خاص بهويتها المشتركة وقيمها الخاصة بها، والتي قد ساهمت

جميعها في تكوين هذه الهوية والقيم. اليوم تتوافر لأوروبا هذه الفرصة بأن تقوم برسالتها التاريخية. لكن هذه المرة بصفتها قوة في خدمة السلام. ومن أجل أن تتمكن أوروبا من القيام بدورها الريادي في العالم يجب أن نكون يقظين بأن لا نخطو نحو فكر قومي قديم من خلال اشتباك إيديولوجي بين الكتل. بدقة، لهذا السبب يلقي تحقق النجاح في توحيد المجتمع الأوروبي أهمية كبيرة؛ لأنه يجب أن يكون نموذجاً لثقافة السلام الأوروبي الجديد^(١).

باختصار نحن نشاهد بصورة عينية في العقد الأخير للقرن العشرين ما قد ظهر قبل أكثر من عشرين عاماً بالنسبة لانهايار القطبين في مؤلفات العلماء السياسيين.

(١) ارجع إلى :

أوروبا المتحدة ١٩٩٢ وكذلك رسالة (بيت أوروبا الكبير المشترك) الذي يريد من ناحية تحقيق تقدم في ربط مجموعة من الدول الأوروبية مع بعضها البعض، وتوظيف التقدم العلمي والتكنولوجي العظيم لهذه المجموعة. وهي قوة مشكلة من (٤٠٠) مليون شخص. ومن ناحية أخرى أن يكون لهذه القوة ميدان عمل مستقل أوروبي في كافة أنحاء العالم! يمكن القول بجرأة إنه في مقابل الفكر الأوروبي هذا لا أميركا ولا روسيا قادرتان على الوقوف في وجهها! تقوم مسيرة هذه الحركة على أساس البعد الثقافي - التاريخي، وهي نفسها تفتخر بتقدمها الاقتصادي والصناعي. وليس - فقط - الاستناد إلى مفهوم القطبية التي قد تتبعثر، والتي هي أساس القوى الجماعية!

٤- تشكيل المفهوم الجديد لـ (القطبية) في الميدان الدولي؛

(أ) نظراً للتطورات في المجالات المذكورة في البند السابق، ظهر بالتدريج مفهوم جديد من (القطبية). هذا المفهوم الجديد يقوم على مفهوم أساسي: (قوة العمل (الإجراء) في خارج الحدود). أي أن دولة تستطيع أن تعمل في دولة أو دول أخرى. يمكن لهذا العمل أن يكون له آثار اقتصادية وسياسية أو عسكرية، طبعاً في الماضي كان نوعه على الغالب عسكرياً. ما قامت به أميركا في فيتنام و غراناو و... ، وما قامت به روسيا في بولندا والمجر وأفغانستان، وما قامت به كوبا في أنغولا، وما قامت به فرنسا في مالي و... . كل هذه الأمور كانت عسكرية. أما في العقد الماضي فتوجد أعمال هامة ليس لها نظام: مثل الضغط الاقتصادي الألماني على فرنسا بعد أن تسلمت حكومة ميتران السلطة من جديد، على نحو أجبرت أن تخفض الفرائك عدة مرات أمام المارك، ومن أجل الحيلولة دون (رد) ألمانيا على القضايا الأوروبية فقد اضطرت لإعطائها إتاوة. نموذج آخر، قرار إيران في قضية سلمان رشدي، فإن الفتوى التاريخية التي أصدرها سماحة الإمام - قدس سره الشريف - سببت ضغوطاً كثيرة على أوروبا وبريطانيا. دولة مثل إيران ليست قوة مهمة عسكرياً أو اقتصادياً استطاعت (القيام بعمل) سياسي جدي في كافة أنحاء العالم الغربي!

(ب) مع الأخذ بعين الاعتبار للمفهوم أعلاه، (القيام بعمل) دولة تكون قطبا عالميا عندما تكون في المرتبة الأولى من ناحية

الإجراءات خارج حدودها، أي لديها قابلية القيام بـ (عمل) أفضل. وعلى هذا الترتيب فإن الدولة تكون قطبا إقليميا عندما يكون لها قوة القيام بإجراء أفضل في منطقة خاصة.

(ج) الآن نستطيع الحصول - أيضا - على المفهوم الجديد للسلطة: دولة (أ) لها سلطة على دولة (ب) وبسبب قدرتها على القيام بأعمال كثيرة في دولة (ب) فإنها تستطيع أن تستحوذ على سلطة اتخاذ قرارات قادتها بدرجة كبيرة. أو بعبارة أخرى: حتى في قضاياها الداخلية الهامة فإن قادة دولة (ب) ليس لديهم سلطة اتخاذ القرارات، ويجب عليهم التنسيق مع دولة (أ).

ومن الضروري ذكر أن الاستقلال ليس مساويا لـ (عدم التبعية)، بل إن المؤشر الأساسي للاستقلال هو السلطة على اتخاذ القرارات بشكل مستقل. إذا فقد قادة دولة لأي سبب هذه السلطة في القضايا الهامة فإن هذه الدولة تقع تحت سلطة، ويُخدش استقلالها؛ لذلك فمع ظهور مفهوم جديد لـ (القطب العالمي) للسلطة، نحن لدينا - أيضا - مفهوم جديد للسلطة: إذا كان قادة الدول في السابق تحت سلطة أفراد عملاء، فهم اليوم أشخاص صادقون وموثوق بهم، يمكنهم التنازل عن أجزاء هامة من سلطة اتخاذهم القرارات في العمل! أي إن الديمقراطية والسلطة لم تعدا الذئب والحمل، ويمكنهما أن يكونا معاً! وأبعد من هذا - أيضا - يمكن لمنطق السلطة الجديد أن يلقي قبولاً من أغلبية الشعب. إن الناس لا يشاهدون المدفع والدبابة، ويقولون ما تحبه قلوبهم، لكن يكون خبزهم وآمالهم وإمكانيات حياتهم مرتبطة بقرارات

الآخرين، لذلك يسعون على نحوٍ طبيعي لأن يفهموا! وأن يدركوا قادتهم الجيدين والصادقين! برأيي أن هذا النوع من السلطة أكثر و أكثر دواماً بمرات عن النوع الأقدم.

٥- نحو عالم متعدد الأقطاب،

الآن نريد أن نتناول التنبؤات المستقبلية استناداً للمفاهيم التي قد بنيناها والتصوير الذي قدمناه عن الأوضاع الجارية. إنني على وعي بمشاكل وأخطار مثل هذا العمل! حتى من ناحية المتدلوغيا يوجد أمامي - أيضاً - نقاط مبهمة، وفي الوقت نفسه أعتقد أن كل واحد من هذه الحواجز لا يستطيع أن يحرمنا من فاكهة شجرة (المعرفة السياسية).

(١) يجب تسمية العقد الأخير من القرن العشرين عقد التشكل، في هذه الفترة تشكل أقطاب جديدة، وتظهر علاقات عالمية حديثة. نحن سنشهد في أوائل القرن الواحد والعشرين ما لا يقل عن أربعة أقطاب عالمية:

أميركا، وأوروبا، واليابان، وروسيا. لقد تم ملاحظة نقطتين في توضيح ما ورد أعلاه:

أولاً: كلمة (على الأقل) تبين أن الظروف العالمية تستطيع - أيضاً - أن تلد قطباً أو أقطاباً جديدة! سنقدم بهذا الشأن إيضاحاً أكثر.

ثانياً: إنني ذكرت الأقطاب بترتيب الحروف الأبجدية، لماذا؟ لأن تقييم القوة بالنسبة لها اعتبره عملاً صعباً! ربما

بعد عدة سنوات نستطيع أن نتحدث بدقة أكثر في هذا الشأن. أن:

(ب) - ورغم صعوبة مقارنة القوة النسبية للأقطاب، يمكن التنبؤ ببعض العلاقات بينها:

أميركا واليابان سيكون بينهما تنسيق واتحاد أكثر، وفي المقابل ستقترب روسيا وأوروبا أكثر.
ستكون أميركا قبل التطورات السياسية الجارية أمام موضوعين أساسيين:

(١) إخضاع أوروبا.

(٢) تعويض انخفاض النفوذ في أوروبا. ومن أجل إخضاع أوروبا ستسعى أميركا إلى أن تستفيد من جوانب متعددة: تحكيم محور أميركا - بريطانيا؛ لأن بريطانيا لأسباب سياسية هي على الدوام عنصر مزاحم في الاتحاد الأوروبي، إلى حد قرر فيه السوق الأوروبية في العام الميلادي الفائت أن بصادق على القرارات بأحد عشر صوتاً! وأن يتجاهل صوت بريطانيا. من الطبيعي أن بريطانيا لا تستطيع من الناحية الاقتصادية أن تكون منفصلة عن أوروبا، فالمحافظة على قوة الجنيه الإسترليني هي بنسبته مع المارك الألماني، وليس بارتباطه بالدولار! لكن الفكر السياسي الحاكم في بريطانيا والقضايا التاريخية وأمثالها هي على الدوام تطلب نوعاً من الأفضلية للجزيرة [بريطانيا] على أوروبا. ولا تريد شيئاً آخر! أميركا ستسعى إلى أن تجعل بريطانيا قاعدة أوروبية و ستزاحم الاتحاد الأوروبي.

- تغيير دور الناتو وتركيبه: اللورد ديزمي (الأمين العام السابق للناتو) كان يقول: إن هدف الناتو ثلاثة أشياء: أن يبقى روسيا خارجة (عن أوروبا)، وأن يثبت أميركا في أوروبا، وأن يبقى ألمانيا في الأسفل على الدوام!

من هذه الأهداف الثلاثة تحقق - تقريباً - الهدفان الأول والثاني، ليبقى الهدف الثالث! ربما يمكن القول إنه من الآن فصاعداً هدف الناتو - إذا بقي ناتو- هو إبقاء كل أوروبا في الأسفل فقط.

من أجل خفض نفوذ أميركا في أوروبا فمن أكثر الأعمال طبيعية هو أن تسعى إلى أن تتواجد في مناطق أخرى في العالم، وأن تزيد من سيطرتها السياسية، حتى لا تظهر أميركا على مستوى العالم كله أو بعبارة متداولة - أي في مقياس (عالمي) - أن قوتها قد انخفضت؛ لذلك يجب القول: ما هي المناطق التي يجب أن تكون طعماً جديداً أو نطاقاً لزيادة فعاليات أميركا؟ باعتقادي أنه نظراً للأهمية والخبرة يمكن تسمية ما لا يقل عن ثلاث مناطق هامة: حوض المحيط الهادئ (الباسيفيك)، والشرق الأوسط، ومنطقة الخليج الفارسي و(المحيط الهندي).

- في حوض الباسيفيك ستظهر زيادة تواجد أميركا في قوة اليابان، وتحكيم محور اليابان - أميركا. على هذا الحساب يجب أن نشهد اليابان (أكثر سياسة) وحتى أكثر عسكرية! كتاب لاد بر ستوتش (preterits Clyde) مؤلف كتاب (أمان تجارة - trading place) الذي يتناول المحادثات التجارية بين أميركا واليابان -

يقول: (حركات أميركا تدل أنها تعطي الأولوية لقضايا أمن الباسيفيك. في الواقع تدل هذه الحركات على الاستراتيجية الأمريكية الجديدة القائمة على تعويض نفوذها المتردي عن طريق إيجاد جبهة تهاجمية جديدة تكون فيها اليابان حاضرة. في الوقت الذي تكون فيه قيادة أميركا من ناحية موافقة، ومن ناحية أخرى تدفع بنفسها قائمة حساب المصاريف)^(١).

- في الشرق الأوسط أول إجراء لأميركا سيكون لبنان. بنظري أن مؤتمر الطائف هو بداية فترة جديدة قامت فيها أميركا بالتعامل مباشرة مع سوريا. لقد تحملت أميركا تواجد سوريا في لبنان، وهي الآن تعد التحضيرات لعزل ميشيل عون، وفي المقابل يجب أن تطرد سوريا إيران من لبنان و تقضي على حزب الله! براهين كثيرة تدل على أن هذه المعاملة تتقدم خطوة خطوة^(٢).

- في منطقة الخليج الفارسي، أول حركة لأميركا تشكيل جبهة عربية ضد إيران. بنظر أميركا يجب إخضاع إيران الإسلامية و(تعديلها)! تحتى إن أميركا مستعدة في هذا المسير أن تجعل العراق شرطي المنطقة، ولو على الأقل بشكل مؤقت. طبعاً هذه السياسة نلاحظ على الدوام طرفيها، حيث إن إخضاع وتعديل الثورة الإسلامية في إيران أحد نتائج هذه النظرية، ففي نطاق البيت

(١) ارجع إلى: (international herald tribune , march 16, 1990p.4).

(٢) هذه نتيجة خطيرة يصل إليها الكاتب، خاصة أن هذه الدراسة قد ظهرت في ظل التحالف الإيراني السوري..

الإيراني فإن أفق السلام والأمن ليس مساعدة بصورة جيدة، أما نتيجتها الأخرى هي أن روسيا تستطيع في مقابل التفاعل مع قضية المنطقة أن تأخذ امتيازاً من أمريكا في أوروبا. والنتائج الأخرى - أيضاً - قابلة للاستنتاج، وهي خارجة عن بحثنا الحالي.

(ج) هل نتجه نحو أمن دولي أكثر؟ هل سيكون العالم في العقد أو العقود القادمة أكثر أمناً واستقراراً؟

من أجل الإجابة عن هذا السؤال من الضرورة بمكان أن نتعرض لبعض المقدمات:

(١) الفكر الحالي ألف واستأنس بمفهوم الأمن على أساس حل منظومة القطبين. في هذا النطاق فإن قضايا المنطقة في حالة تجدد معناها الأساسي عندما تُطرح بالارتباط بالقوتين العالميتين. ولهذا وضع (الأمن العالمي) تابع لوضع علاقة القوتين. إذا توترت هذه العلاقة نقول إن الأمن العالمي في خطر وبالعكس. إذا كانت هذه العلاقة علاقة صداقة سنرى أن العالم أكثر أمناً. في هذا المفهوم الراجح فإن القوتين العالميتين تحافظان على أمنهما بأسلوب تعادل القوة العسكرية، لهذا لديهما أمن مكلف، ولكنه قابل للسيطرة. ومن ناحية أخرى، ستعتمد أفلاك الأقطاب - أيضاً - على قوة المحور أكثر^(١).

(١) ارجع إلى: Unbar den humanism(Frankfurt-main cloister mann 1949) الترجمة الإنجليزية لهذه الرسالة، ومعها رسائل أخرى قد طبعت في المجموعا التالية:

David f. Kernelled , Martin Heidegger :basic writings New York: harpers and row, 1977.pg 193.

في الفكر الفلسفي المعاصر نحرنا جداول متعددة لبحث مفهوم (العمل الإرادي) (action):

في الفلسفة السياسية، وكما أشير، فإن مفهوم العمل السياسي أو البراكسيس قد أظهر نفسه بمفهوم أساسي. (العمل الفكري المنفرد) (act mental) بصفته ظاهرة أساسية بالنسبة للدراسة في علم المنطق الجديد وفي علم اللغة الجديد (linguistics) (العمل التكلمي) (speech act)، وفي الناحية الأخرى في التاريخ بالمعنى الواسع للكلمة التي تطرح - أيضاً - نوعاً آخر من الأعمال الإرادية؛ لذا بذل الجهد من أجل فهم هوية الأعمال الإرادية للإنسان يعد أحد المباحث الرئيسية للفلسفة التحليلية المعاصرة.

(ارجع إلى تقرير الندوة رقم ٢ لمكتب الدراسات السياسية والدولية ١٣٦٥ [١٩٨٦].

(هذا الاسم الأكثر صحة هو [مذهب أم القرى]؛ لأن المذهب يقوم على العمل، والنظرية تقوم على كشف التصوير النظري. للإيضاح أكثر سنجد في مكانه في هذه الرسالة).

ارجع إلى الكتابين القيمين التاليين:

W.Hegel: Hegel's lectures on The History or Philosophy Trans.c.s & Halkane Framces h. H. Simon, Vol.pg194

K. Jaspers, die Grossen Philosophen Munich, g. Piper, 1957